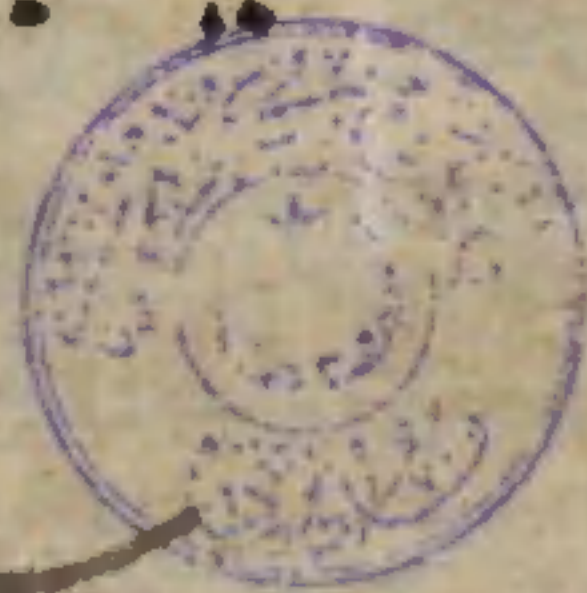




هذا كتاب فراه وور
بتوضیحه
وجهه

ترسانه عامره حکیم شایسته موسی زلف

افزونیک براتیدر ساله



و کسب تطبیف

۴۸

SOLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ	
Seyyid Nasir ef.	
Eski Kayıt No.	38
Tasnif No.	16

عاریه الی غم
آخر غنای جلالی
و حکیم و قوی احمد
و میرزا حبیبی حاج
سی لکواسی افندی
مختصر نموده بعد از استماع
و بیستم کتب بمشیت اندک
عدد اجزا و بیست و یک
۲۳
جهت و صده فزار
قدرا حاد ملاحظه
و برکتند
بابتها
و غیرها الی الخ
العبارة فانها
شخصه خاصه
و ما کما کما
فلیکن
نام و فیه
الضماد و فیه

لا يتعلق كلمة على التركيب شي من هذين المعنيين نعم لو ضمن الرتبة التفضيل
مع الالتئام يقع تعلقها به باعتبار هذا المعنى فلو اعتبر التفضيل يكون بالتفهم معاً
قوله على مقدمة طرفاً لغو الرتبة اما بالمعنى اللغوي والاصطلاحي ^{الاصطلاح} حتى الحقيق وراز
وان لم يعتبر يكون طرفاً مستقراً والمعنى جعلت كل جزء من اجزاء الكتاب ^{بما فيه}
في موضع اللاتنية او جعلت اجزاء الكتاب وهي اشياء متعددة ^{هنا بالنظر الى المعنى اللغوي} وفازت التفضيل
بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبت الى بعض ^{هذا بالنظر الى المعنى الاصطلاحي} اعطاء مجموع
المعنيين صهما

على تنسيق كونه في ترتيب المنهج
المصطلحات

بعض بالتقدم والتأخر مشتملاً ذكر الكتاب على مقدمة وثلاث مقالات
وخاتمة استتم الكل على إخراجها وحملت الكتاب شتملاً على هذا الأمر
مربياً **قوله** هكذا وجدنا عبارة المتن وذاتنا إشارة إلى ما قلناه
في كلام المص رحمه الله حيث قال ورتبته آه والمنقول المذكور وإن كان
متحدداً عما وقع في كثير من نسخ المص بالبنوع إلا أنه مغاير له بالشخص
وذكرنا وتكرار المغايرة كافية في صحة التثنية فلا يلزم عليه أن
هذه بعضها عبارة المتن فكيف يصح التثنية وهو يقتضي المغايرة
قوله والقول أن لفظة ثلثه حكم قد تكرر بزيادة لنظرة ثلث
ههنا وبالغ فيه بحيث حكم عليها بأنها سهو ولم ينسب هذا السهو
المص إشارة إلى أن مثل هذه السهو لا يصدر عن مثله بل ينسب
الناسخ أيغنا مبالغه في باده سهو لا يصدر عن ذي عقل وذي
اختيار فضلاً عن عالم قال ولو وقع فأنما يقع عن قلب الناسخ
الذي لا شعور ولا اختيار له ثم قال يدل على ذلك قول المص فيما بعد
وأما المقالات فتلث ووصف الدلالة أنه لو لم يكن هذه زيادة
لزم التكرار بلا فائدة فإن قلت لم حكم بالزيادة ههنا مع أن الآ
انصب بهذا الحكم إذا التكرار إنما يحصل بذكره قلت لو جازى الأول
أن النسخ في الأول يختلف متفقة في ذلك على ما يدل عليه قوله هكذا
وجدنا عبارة المتن في كثير من النسخ فيكون وجودها ههنا مشكوكاً
فيه بخلافه فحكم بالزيادة ههنا أصوب وأهون وأولى والله

ووجه أن المنقول من حيث أنه
ملفوظ له في غير هذا المنقول
للمص وأيضاً قيام عرض بحالين
في أن واحد

وجم الدلالة ما تكرر من كونه آه
التفصيل ولا ينسب ههنا إلى التكرار
للفظ التلث في الأول كما عرفت بآه
فإن قلت ما انفاد العلم أخباره في المتن
منها فجاءت بزيادة العلم بخلاف المقدمه
والتي قلنا قلت فأنه في المتن
المقالات في هذا المتن بخلاف المقدمه
والخاتمة والآله

قوله

اما المقدمة ففي ما هي المنطوق للمخفف بناء على شئ في مثل
 هذه العبارة كما يقال (الباب كذا) الفصل كذا واعتمادا على
 وضوح الامر فلم يترك البيان في بيان الحاجة اليه ولم يعطف
 الحاجة على حاجة المنطوق حتى يكون البيان المقدر مضافا الى
 الامر بل ذكر البيان وعطفه على البيان المقدر قلت ولكنه وبه
 التنبه على المغاير بينهما المستفادة من العطف المنبئ في المغايرة
 بين العطف والمعطوف عليه فان قلت ما المغاير بينهما وما
 معنى الاول والى قلت البيان في الاول بمعنى التعريف والتوضيح
 وفي الثاني بمعنى الجمع والالتصاف لهما متغايران وما كان بيان الموضوع
 في جنس بيان الحاجة التي بلفظ واحد وقال وموضوعه عطفا على
 الحاجة ولم يترك بيان موضوع عطفا على بيان الحاجة **قول**
 فربط المفرد ويراد به آه الغرض من هذا الكلام دفع ما اعترض به
 على المحقق في المقام **توضيح** الاعراض انه قال المقالة الاولى في بيان
 المفردات ومعناه ان المقالة الاولى في بيان احوال المفردات
 اي المسائل المذكورة في تلك المقالة موضوعها المفردات والمبتدأ
 ان تلك المقالة الاولى مقصورة عليها او اكثر مسائلها التي هي
 بالذات في عقد المقالة الاولى موضوعها المفرد ولا يشبه في ان
 الحق الاصل في بيانها مباحث المعرفات وموضوعها مركبات تقتضي
 لامفردات وتقرير الدفع ان منشاء هذا الاعتراض ان المعرفات

الاولى هي المفردات
 في شرحه

اي ان بيان الحاجة اليه
 بان الناس يحتاجون الى المنطوق في
 عطفه والذين وهو التفسير في
 كذا كذا بيان الموضوع التفسير في
 الموضوع تام

وتلخيصها على هذا ما اعتمد الاول
 استعمال المقالة الاولى على المفردات اعني
 والمركبات اعني المقدمات فليست مقصورة
 على المفردات وانما هي على كل ما لا يشبه
 في ان المقالة الاولى في بيان احوال المفردات
 قوله وانما هي على كل ما لا يشبه في ان
 الاول والى

الاولى هي المفردات
 في شرحه

المعترض حمل المفرد على ما يقابل المركب اما باعتبار ان لا يعرف ان لم
 معاني اخرى او ذمها باعتبار ان هذا المعنى اشتهر معانيه فاشار
 قدس سره الى دفع بيان المفرد لم يخصر معناه فيها فلهذا لم يترك
 الاول لا يقابل المعنى والجمع اعني الواحد وهذا هو الشايع عند
 علم المتعلق وهو بهذا المعنى يتناول المضاف والى ما يقابل المضاف
 وهذا هو الشايع عند رابا علم النحو وهو بهذا المعنى يتناول المعنى
 والى الثالث ما يقابل المركب على معنى في مباحث الالفاظ وهو
 بهذا المعنى يتناول المعنى والجمع والمضاف والمضاف اليه ايضا و
 لا يتناول المركب المقتضية والرابع ما يقابل الجملة وهو بهذا المعنى
 يتناول المركب المقتضية كما يتناول المعنى والجمع والمضاف
 والاراد به ههنا هو المعنى الاخير وان دفع الكمال عنه وما كان المفرد
 لفظا مشتركا بين تلك المعاني والالفاظ المشتركة لاستعمل في احد
 معانيها الا عند قرينة معينة للمراد قال والدليل على ذلك انه جعل
 المفردات في مقابلة المضافات فان قلت المذكور في مقابلة المفرد
 احسن الجملة فكيف يدل على ان المراد بالمفرد ما يقابل الجملة فليست
 انه فرد منها فان قلت كما انه فرد منها فكذلك فرد من المركب فانه
 يعلم ان المراد به ما يقابل الجملة لا ما يقابل المركب فليست علم ان الظاهر
 اذا ذكر في مقابلة المفرد شئ خاص فالمراد بالمفرد 2 ما يقابل ذلك
 المعنى **توضيح** المقام الثاني في الاما دل الدليل على عدم اعتبار

الاولى هي المفردات
 في شرحه

الاولى هي المفردات
 في شرحه

الاولى هي المفردات
 في شرحه

الاولى هي المفردات
 في شرحه

الاولى هي المفردات
 في شرحه

المقابلة باعتبار المقابلة وعدم اطلاق المفرد على ما يقابل القضية
ولا يلزم على عدم اعتبار خصوصية كونه قضية فيه باعتبار المقابلة
ولا يلزم على عدم اعتبار خصوصية كونه قضية فيه باعتبار المقابلة
معتبر فيه باعتبار المقابلة هذا لكن ينبغي على المصنف ان يورد في صدر
المقالة الاولى مباحث الالفاظ وفيها بحث في المفردات والمركبات
النسبية انشائية او خبرية ويكون الجواب عنه بوجهين احدهما ان
اليد انما هو ان معنى قوله المقالة الاولى في المفردات انها مقصورة
على مباحث المفردات او هي معظم مباحثها والمقابلة بالذات منها هو ان
لا الاول فقط وبناء الايراد عليه فندفع وتبينها ما يشترط في
ان مباحث الالفاظ وان كان مذكور ما في صدر المقالة الاولى
لشدة ارتباطها بالمقاصد الا انها بالحقيقة من المصنف في قوله
المقالة الاولى في المفردات ان ما هو المقالة الاولى جميعها المفردات
واللشدة في ان الالفاظ مذكورة الموردة وما ذكرته في الجوابين ان كتاب
يخاله قوله اراد بها المركبات النامية لما صرف عن المصنف المشابهة
منشأه توهم ان المراد بالمفرد ما يقابل المركب ببيان ان المراد بالمفرد
بغزنية ما يقابل وكانت تكرر القرينة في كلامه ان منتهى ظاهرة
لو كان في كلامه ما يقوى منشأ الاشياء بظاهرة توجه الاشياء المذكورة عليه
فلما اراد الى صفة اخرى ايضا بقوله اراد اي الاشياء بالمركبات التي ذكرها
في مقابلة المفردات المركبات النامية وهو هو فلا يحار في كلامه ايضا

فقد عرفت ان المقابلة باعتبار المقابلة وعدم اطلاق المفرد على ما يقابل القضية
ولا يلزم على عدم اعتبار خصوصية كونه قضية فيه باعتبار المقابلة
ولا يلزم على عدم اعتبار خصوصية كونه قضية فيه باعتبار المقابلة
معتبر فيه باعتبار المقابلة هذا لكن ينبغي على المصنف ان يورد في صدر
المقالة الاولى مباحث الالفاظ وفيها بحث في المفردات والمركبات
النسبية انشائية او خبرية ويكون الجواب عنه بوجهين احدهما ان
اليد انما هو ان معنى قوله المقالة الاولى في المفردات انها مقصورة
على مباحث المفردات او هي معظم مباحثها والمقابلة بالذات منها هو ان
لا الاول فقط وبناء الايراد عليه فندفع وتبينها ما يشترط في
ان مباحث الالفاظ وان كان مذكور ما في صدر المقالة الاولى
لشدة ارتباطها بالمقاصد الا انها بالحقيقة من المصنف في قوله
المقالة الاولى في المفردات ان ما هو المقالة الاولى جميعها المفردات
واللشدة في ان الالفاظ مذكورة الموردة وما ذكرته في الجوابين ان كتاب
يخاله قوله اراد بها المركبات النامية لما صرف عن المصنف المشابهة
منشأه توهم ان المراد بالمفرد ما يقابل المركب ببيان ان المراد بالمفرد
بغزنية ما يقابل وكانت تكرر القرينة في كلامه ان منتهى ظاهرة
لو كان في كلامه ما يقوى منشأ الاشياء بظاهرة توجه الاشياء المذكورة عليه
فلما اراد الى صفة اخرى ايضا بقوله اراد اي الاشياء بالمركبات التي ذكرها
في مقابلة المفردات المركبات النامية وهو هو فلا يحار في كلامه ايضا

ايضا كما لا اشكال في كلام المصنف وتبينه ارتباط هذا الكلام بنص
اورده ايضا والاعمال عليه قوله لان ما يجب ان يعلم مقدم في الاشياء
قوله فيلعل ان ما يجب ان يعلم المنطق جزء من اعلم اولاً ان الكليات
روى انه روى في شرحه للرسالة الشريفة وهو ضبط الكتاب المذكور
فيه ان هذا المفهوم مورد القسم الكلي والاشياء في وجه العدول
عما ذكر في الاشياء وهو ضبط ما في وجه مورد القسم الكلي ان يعلم المنطق
ويكون المقدم من هذا القبيل نظير والظاهر ان قدس سره في هذا المقام
الى وجه هذا النظر لحقائمه ثم اجاب عنه بما اجاب فقال في توجيه النظر ان
ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزءاً منه لان ما لا يكون جزءاً منه لا يعلم
اصلاً وهو هو واذا لم يعلم في قطعاً فلا يجب ان يعلم فيه من المقدمة
مراد في هذا المقام مطوية فيه لظهورها فلا يرد عليه ان صواب هذا
لا يلزم المدعي ان المدعي ان وجوب العلم بالشيء في المنطق يقتضي ان يكون
ذكر الشيء جزءاً منه فالظاهر ان يقال ان ما لا يكون جزءاً منه لا يجب
ان يعلم فيه قطعاً فلا حاجة الى ما يقال في دفعه ان قوله قطعاً قد
للمصنف دون الكسبي مع ان هذا التفسير مذكور في بعض النسخ وايضا
الظاهر ان تأكيد للمصنف لا يلزم في نفسه فلو كان جزءاً منه بوجهين
الاول ان مخالف كما اتفقوا عليه ان مقدمة الشروع العلم حاصلة
عنه وانما انه يلزم توقف الشيء على نفسه فذكر في بيانه اولاً ان
احدها انما هو ان من مقدمه الاشياء ثبته وانما فيس اقترانه

واما اذا كان في الاشياء ثبته فذكر في بيانه اولاً ان
احدها انما هو ان من مقدمه الاشياء ثبته وانما فيس اقترانه
واما اذا كان في الاشياء ثبته فذكر في بيانه اولاً ان
احدها انما هو ان من مقدمه الاشياء ثبته وانما فيس اقترانه

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲

[illegible]

نظم لا يخفى ان زلزال القلوب الماتية بعد العلوم كزبانها تلتفت غير منصوب في النفس ولا تنفع لها فيه فلا يكون في قلوبها من الطهر والكنع ولا في قلوبها ايضا غير من في النفس ولكن كثر ما تنفع وهو موقف الشرع على ما ذكرناه فوجب ان يغفر لها ارسلي

وقت هذا الجواب ينادي كلام الشيخ عليه صوت اذ لا شبهة في ان
مراده بالمركبة التي هي مقاصد بالذات هو الحجج اذ الكلام في معنى المنطوق حيث
هو منطوق لا يتصل بالطريقة الموصلة وهو الحجج في هذا المعام لا غير **قال الشيخ**
والمراد بالمقدمة هي هنا **اقول** هذا الكلام الذي يحتمل وجوه ثلثة الاول ان
المراد اي المراد بالمقدمة هي هنا اي في هذا المقام الذي هو مقام بيان وجه
الخصر هو المعاني المخصوصة وفائدة قوله هي هنا الاختراز في مقام دعوى
الخصر فان مراده بالمقدمة هي تلك الطائفة المخصوصة من الفاظ الكتاب
والرسالة فان المدعى هنا كخصر الرسالة التي هي الالفاظ والعبارات
في آخرها التي هي جملتها المقدمة على ما سبق الاشارة اليه والمدعى في مقام
وجه الخصر هو ما يجب ان يعلم في المنطوق وهو المعاني لا الالفاظ على ما لا يخفى

ولا يستعمل في الكلام إلا في
على الوجود في الألف في الكلام
بأن يقرأ في الألف في الكلام
الألف في الألف في الكلام
المعاني في الألف في الكلام
والكلام في الألف في الكلام
يتوقف على معانيها في الكلام
في الألف في الكلام
المتكلمة في الكلام

لان الشروع في
العلم لا يتوقف على شيء
الا لفظا وعلى بيان مرتبة
غير هاتين المذكورتين

على ما ذكره غيره ولم يرد ان ما يتوقف عليه الشروع ولا لا يتوقف عليه
الشروع والمذكور في الكتاب هو الاول فانما بيان براد بالمقدمة
هذا الكتاب هذا الموضع وان جاز ان يراد بها المعنى الاعم وفائدة قوله
على ان لا يرد في غير من الكتب مفترقة مع الامور الثلاثة المذكورة
هنا ما جرت الا لفظا او بيان مرتبة او بيان وجه
تسمية العلم باسمه او بيان واضع او بيان مصنف الكتاب او غير ذلك مما
يرتبط بالخط ووجه لا يباين ان يراد بالمقدمة هنا ما يتوقف عليه الشروع
والثاني ما ذهب اليه من انه وجه الوجهين الاخيرين المذكورين محتاج
الى تقدير مضاف الى اللفظ ما يتوقف عليه الشروع او نحو ذلك فان كان
يتوقف عليه الشروع فيجب ان يكون اللفظ هو الذي يتوقف عليه الشروع
فيجب يندرج فيه التوقف العادي فينبى والالفاظ على ما يجب في حقه
الالفاظ او يخصم للتوقف العادي ليندرج الشبهة المذكورة على ان
نفس المقدمة على ما يجب ذكره انما وانما كان اللفظ المتبادر من كلامه هو
الوجه الثالث ذهب فذلك من رايه ولم يلتفت الى الاخيرين اعلم ان ما ذهب
فذلك من رايه وجهين احدهما ان مراد القوم بالمقدمة المذكورة كان
الكتاب يتوقف عليه الشروع اي اللفظ ونائبها ان مراد المحقق بالمقدمة المذكورة
في اذكر كتاب يتوقف عليه الشروع اي اللفظ والاول غير مراد لان مرادهم
بالمقدمة اعم من ذلك فتمسك به وفيه ايضا ان المناسب ان يقال في
فائدة قوله ههنا ان المحقق يطلع المقدمة في مباحث القياس على اخر لا

بمعنى العلم في الموضع ومرتبة
العلم في بيان مرتبة العلم
موضوع الذات والعلم في اللفظ
اشارة الى موضوع العلم في اللفظ
لان براد بها فاعلم في مرتبة العلم
اللفظ اعلم

المراد من الشروع العادي
الوضع في الشروع بمرتبة
العلم في الشروع بمرتبة العلم
اشارة الى موضوع العلم في اللفظ
لان براد بها فاعلم في مرتبة العلم
اللفظ اعلم

لان الشروع في العلم لا يتوقف على شيء
الا لفظا وعلى بيان مرتبة
غير هاتين المذكورتين

لان القوم يطلقونها على معنى اخر على ما هو المفهوم من قوله وقد يطلع على
صفتها في المنقول والجواب ان المراد ان القوم يطلقونها في مباحث
القياس على معنى آخر والمقصود منهم فان دفع المحذور فان قلت الفائدة
في بيان المراد بالمقدمة ههنا مع انه قد علم من بيان المحقق في التبيين
على علم ضمنا وتبعاً لا قصدا واصالة اذ الحق الاصل في هذا الكلام
وجه حصر الرسالة في الامور الخمسة وهذا البيان يقتضيه ويستتبع
بيان الامور الخمسة فلفظها والذلول في حال او الوطئة و
التميز بوجه في وجه التوقف او لذكر قوله ههنا المفيد للعلم بان
معنيين آخرين او اكثر **قوله** جعلت جزء قياس وجهي انما قال ذلك
اتباعا لكلام الشيخ في الاثبات حيث قال اذا اوردت القضايا
في مثل هذا الشيء الذي يستقي قياسا او استقرارا او تمثيلا سميت
مقدمات والمقدمة قضية جعلت جزء قياس وجهي ولعل الشيخ
اراد بالقياس تناو الاقسام الثلاثة فارد في بقوله وجهي ترددا
في العبارة ويجوز في اللفظ دفعا لما يتوهم من اختصاص القياس ههنا
بما يقابل التسمين الاخيرين او اراد بالقياس ههنا بما يقابل التسمين
الاخيرين كنز الى شدة الاهتمام به لانه العدة في باب الاستدلال كما
ما عده بالنسبة اليه على ما بالعدم ثم اضرب عن اللفظ او جهة افادة
ما هو الاصطلاح ولان الحق اذا ادنى هذا النوع من العبارة كان
اوقع في النفوس وعلى هذا يكون كلامه او يفتح او ما قبل في توجيه هذا

بمعنى العلم في الموضع ومرتبة
العلم في بيان مرتبة العلم
موضوع الذات والعلم في اللفظ
اشارة الى موضوع العلم في اللفظ
لان براد بها فاعلم في مرتبة العلم
اللفظ اعلم

لان الشروع في العلم لا يتوقف على شيء
الا لفظا وعلى بيان مرتبة
غير هاتين المذكورتين

بمعنى العلم في الموضع ومرتبة
العلم في بيان مرتبة العلم
موضوع الذات والعلم في اللفظ
اشارة الى موضوع العلم في اللفظ
لان براد بها فاعلم في مرتبة العلم
اللفظ اعلم

المراد من الشروع العادي
الوضع في الشروع بمرتبة
العلم في الشروع بمرتبة العلم
اشارة الى موضوع العلم في اللفظ
لان براد بها فاعلم في مرتبة العلم
اللفظ اعلم

المراد من الشروع العادي
الوضع في الشروع بمرتبة
العلم في الشروع بمرتبة العلم
اشارة الى موضوع العلم في اللفظ
لان براد بها فاعلم في مرتبة العلم
اللفظ اعلم

واعتبار في الاغلب مطلقا لانه قد يكون مساوية الافراد مع الاخص فكل كان
 الشئ يجب المفهوم انهم من الشئ الاخر يجب ايضا فالاعية والاحصية
 باعتبار المفهوم فيجوز ان يكون يجب الصدق مساويين كما قيل في الترتيب
 والتأليف كما صرح به قدس سره في كتاب شرح مطالع تنزيل

والاظهر في
 ان الظن او العلم او غيره
 لا يثبت الا على حاله
 لا يثبت الا على حاله
 لا يثبت الا على حاله

والاظهر في
 ان الظن او العلم او غيره
 لا يثبت الا على حاله
 لا يثبت الا على حاله
 لا يثبت الا على حاله

ففي احدى العبارتين قصور غير افهام المراد وان اراد بكل منهما معنى
 آخر غير ما اراده بالاخر على ما هو المتبادر منه فيكون للمقدمة سوى
 ما يتوقف عليه الشروع معان آخر فالاشتراك لا يقتصر على بيان الاثنين
 منها كما فعل في الحاشيتين بل يتعرض لمجموعها في كل منهما لكن الاخر في
 ذلك **قال** وهو توقف الشروع اما على تصور العلم اه قبل عليه
 هذه العبارة خلد والحق فيها ان يقال فهو ان الشروع بدون اللام
 والجواب عنه ان معنى هذا الكلام على ان يكون قول فلان اه خراج قوله
 توقف الشروع وان لا يكون اللام زائدا على ما هو هذا الكلام اما
 ان حرف الكلام ظاهره وجعل اللام زائدا او جعل قوله فلان اه خراجا
 للحذف ويكون تقدير الكلام هكذا وهو توقف الشروع على الامور المذكورة
 المقدمة امورا اما توقف الشروع على تصور فلان اه او جعل
 قوله لان على الخبر المحذوف اي وهو توقف الشروع اما على تصور العلم
 فحق لان ان راع اه فلا يرد عليه ما قيل لكن يرد عليه انه خلاف الظاهر
 ثم قال ان راع في العلم لولم يتصور او لا اي قبل الشروع فيه ذكر العلم
 الذي يشترط فيه بوجه من الوجوه كان ذلك ان راع في شروعه في ذلك العلم
 فان قيل في شروعه في ذلك العلم

والاظهر في
 ان الظن او العلم او غيره
 لا يثبت الا على حاله
 لا يثبت الا على حاله
 لا يثبت الا على حاله

قوله اما توبة النفس نحو هذه اشارة الى القياس لا اقترانه وما سياتي
من قوله او مستلزم لتوجهها اشارة الى القياس الاشتنائي وما ذكر في الش
من قوله وهو محال اما لكثيري فالصوفي مطلوبه تقدير الاول لان طلب المطلق اه
وكل توبة النفس اه محال فطلب اه محال وتقدير ان كان طالبها بالجمهور كان
مقبولة نحو المحل اه واللازم بطل والمزوم مثله عند الرصم

قول لانه اه توبة النفس
اشارة الى الصوفي المطلوب
في قوله بطل اه اشارة الى المقصود
وقوله مستلزم اه اشارة الى
بصورة القياس الاشتنائي
وذكر التوجه محال اشارة الى
في الشرح بقوله لا تشاء توبة النفس
الى تارة القياس الاشتنائي

ففي الاول يلزم المصادرة على الخط وهو جعل المدعى في ذمة الدليل والى
فاسد كما تعرف قلت الملائمة ممنوعة وانما يلزم ذكر لو كانا مبررين
بعبارة واحدة وليس كذلك اذ يجوز ان يكون الشيء معلوما بعبارة غير
معلوم بعبارة اخرى فان قلت على سبيل المعارضة مع بديهة العقل كون
نوب النفس نحو هو مطلقا محالا لتوقف نوب النفس على معرفتها
لذلك الشيء قبله ومعلوم ببديهة العقل ان معرفة الشيء متوقفة على سبق
التوقف اليه وذكر دور في قلت نوب النفس نحو هو المطلق لتحصيل الاطلاق
لان اذا استلحق للنفس مبادرتين دفعة واحدة نوب النفس نحو ما هو نتيجة
لها من غير سبق علم ومعرفة للنفس بالنسبة اليه وكذلك اذا استلحق لاحدى
الحواس شي دفعة من غير اشتبا في النفس اليه نوبته اليه بل هي معرفة
فالتوقف على المعرفة نوبتها نحو في التحصيل المتوقف عليه المعرفة نوب
النفس نحو مطلقا فان دفع الدور ثم قال رحمة الله عليه وفيه نظر اي وفيما ذكر
من وجه التوقف نظر ولما توقف بيان وجه النظر على تحرر المدعى قال في
بالنقص المذكور في الدعوى على قوله الشرع في العلم يتوقف على تصور
التصور بوجه ما كما يقتضيه دليل فاذا ذكر في الدعوى سلم بما ذكره الدليل
الاول في قوله لا يلزم المصادرة على الخط وهو جعل المدعى في ذمة الدليل والى
فاسد كما تعرف قلت الملائمة ممنوعة وانما يلزم ذكر لو كانا مبررين
بعبارة واحدة وليس كذلك اذ يجوز ان يكون الشيء معلوما بعبارة غير
معلوم بعبارة اخرى فان قلت على سبيل المعارضة مع بديهة العقل كون
نوب النفس نحو هو مطلقا محالا لتوقف نوب النفس على معرفتها
لذلك الشيء قبله ومعلوم ببديهة العقل ان معرفة الشيء متوقفة على سبق
التوقف اليه وذكر دور في قلت نوب النفس نحو هو المطلق لتحصيل الاطلاق
لان اذا استلحق للنفس مبادرتين دفعة واحدة نوب النفس نحو ما هو نتيجة
لها من غير سبق علم ومعرفة للنفس بالنسبة اليه وكذلك اذا استلحق لاحدى
الحواس شي دفعة من غير اشتبا في النفس اليه نوبته اليه بل هي معرفة
فالتوقف على المعرفة نوبتها نحو في التحصيل المتوقف عليه المعرفة نوب
النفس نحو مطلقا فان دفع الدور ثم قال رحمة الله عليه وفيه نظر اي وفيما ذكر
من وجه التوقف نظر ولما توقف بيان وجه النظر على تحرر المدعى قال في
بالنقص المذكور في الدعوى على قوله الشرع في العلم يتوقف على تصور
التصور بوجه ما كما يقتضيه دليل فاذا ذكر في الدعوى سلم بما ذكره الدليل

[Faint handwritten notes at bottom left]

فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور

لكن لا يلزم منه ان يتوقف الشروع في العلم على تصور بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور

فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور

فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور

فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور

فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور

اصلا ومثل هذه العبارة في مثل هذا المعنى شائع فلا يلزم الدليل ولا يلزم
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور

فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور

فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور

فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور
فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور

فان تصور العلم على صورته بوجه ما لا يتصور

هذا النظر آه ولم يلتفت الى اوردته بعض المتأخرين ولم يتعرض
لرفع الظهور فسادده وحى لا تعرض له ايضا لهذا او لخافه التطويل
واعترضه قبل ان يثا اثار الى الجواب بقوله فالاولى ج
قال وكان في عبارة الشرح اشارة اليه بلفظ كان المضيئة للفظ
يعني ان الة اورد النظر على وجه التوقف نظر الى لفظ كلام المحي لان
الظمنية ومن ابراده رسم العلم في المقدمة انه الحق بحصوه ولم يحجم
بانه لا يمكن الجواب عنه بل اشار اليه وقال فالاولى دون فالصواب
فان قبل الضمير في قوله وكان في عبارة الة اشارة اليه ان كان رجا
الى هذا الجواب فالاشارة مضمونة وان كان رجا الى الجواب مطلقا
فالاشارة مجزوم بها لا مضمونة فلنا تخاركت ونعجز الجزم كيف لا
ولفظ الاول كثر اما يستعمل في مقام الصواب نعم يستعمل في مقام الراجح
اشهر وغايته افادة النظر لا الجزم ويمكن لنا ان نختار الاول ايضا
ونستدل على الاشارة الى هذا الجواب بانه لما كان في عبارة الة اشارة الى الجزم
فان كان الة لا يثبت الاشارة الى الجزم في مقام الصواب نعم يستعمل في مقام الراجح
اشهر وغايته افادة النظر لا الجزم ويمكن لنا ان نختار الاول ايضا
ونستدل على الاشارة الى هذا الجواب بانه لما كان في عبارة الة اشارة الى الجزم

اشارة الى جواب ولا جواب له في الواقع سوى هذا فكانه اشار الى هذا
وانما كان ما ذكره الله اوله لان مبني على ما هو الظامن كلام المص بخلاف
الوجه الثاني فان مبني على خلافه فان قلت يرد على هذا الوجه مثل
ما يرد على الوجه الثاني وتقريره ان قوله لا بد من تصور برسمه
ان اراد به التصور برسمه فافسلم انه لا بد من كنه لا يتم التعبد اذ
المقاييس سبب ايراد هذا الرسم في منفتح الكلام وان اراد به التصور
فهذا الرسم فلان ان لم يتصور العلم بهذا الرسم لا تمنع الشروع
على وجه البصيرة فان اجب بغيره ما اجيب عنه الوجه الثاني لم يكن
بين الوجهين تفاوت في البناء على خلاف الظاهر فلا يكون هذا
الوجه اوله قلت عدم التفاوت ثم كيف لا وارتكاب خلاف الظاهر
في انه اقل بانه ان المص اورد في المقدمة رسما خاصا والظاهر جمع
الخصيات كلها ثم كونه رسما وكونه هذا الرسم مقصودة في
هذا المقام وعلى الوجه الثاني لا يكون المخصوصة الشخصية
وعلى الوجه الاول لا يكون المخصوصة النوعية اعني كونه رسما موقفا
ايضا ففي كل خلاف الظاهر جهة واحدة وفي الاول وجهين فيكون
الوجه الاول **قوله** الوجه الثاني يدل على وجوب التصور بوجه عال
هذا الكلام منه قد يسر تحقيق المقام وكأنه اشارته منه الى
ان ما ذكره من الوجه الاول لا يوافق ما ذكره سابقا من المراد
بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع بخلاف الوجه الثاني
المراد ذكره

وَقَدْ
وَجِبَ لَهُ الْبَصِيرَةُ
تَصَوُّرُ الْعَالَمِ بِسَبِيلِ **الْإِسْتِجَارَةِ** إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ
حَصَلَ لَهُ الْبَصِيرَةُ **وَالْإِسْتِجَارَةُ** لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْبَصِيرَةُ
الْعَالَمِ بِسَبِيلِ **الْإِسْتِجَارَةِ** وَهِيَ الْمَدْعَى الْمَوْجُودُ مِنْ قَوْلِنَا لَا يَرَى
عَلَى بَصِيرَةٍ فِي طَلَبِهِ الْعَالَمِ بِسَبِيلِ **الْإِسْتِجَارَةِ**
وَأَنَّهُ لَعَلَّمَهُ الْقَصْدُ

ان دليلة البواقي ما اذناه لان
 الكوي توقف البصرة على تصوره
 بالاسم والبر لا يغير الا اقامة الرسم
 للبحر وودن التوقف ان حبر
 بان كل فضاء الحافة والتوقف
 البصرة ايضا فلا بد من الكثرة
 في الكثرة والاحكام موقوف عليه
 لان من كذا النية الابدية البصرة
 ان لا يكون ذلك النية
 على كمال اردى
 العلم به

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

المرايا والخلفه الخ الخ الامم و
الاسماء على هذا التوافق

[illegible]

أي بيان فتق الذراع قال ابن
على الأمر المفيد

لما ذكره السيد سيالكدة

المفيد وملخص الكلام هكذا الشروع في العلم موقوف على المقادير والمقادير
لكونه نظرياً موقوف على المفيد ينتج أن الشروع في العلم موقوف على
المفيد وهو المطلوب **بمعنى** أن الشروع في العلم فعل اختياري أه الموقوف
هو الكلام تحقيق المقام ودفع شبهة تنوجه على أنه سبحانه لا يشترط
في أن العبد بحسب العرف على ذكره قد ذكره في حاشيته لشرح القاض
علا لا يرتب عليه فائدة أصلاً أو يرتب عليها لا يعتد به إذا عرفت
هذا فإي ترتب عليه فائدة يعتد بها لا يكون عتداً بحسب العرف عدم
العلم بالفائدة المعتد بها لا يستلزم عدم الترتيب أصلاً وهو قول
فقهاء رحمة الله عليهم يعلم غاية العلم والغرض منه إكمال طلبه عما هم وأما
الرفع فهو أن الشروع يكون فعلاً اختياريّاً يتبع بدون التصديق
بفائدة ما على ما بين في موضعه فالمصديق بفائدة فاضروري
للمشروع وأما المصديق بخصوصه فالفائدة أي التصديق بالثبوت
المعتد بها بالنظر إلى المسئلة التي يكون في تحصيل ذكر العلم سواء
كانت تلك الفائدة مرتبة عليه في الواقع أم لا فإما يجب لئلا يقع الشروع
فيه عتداً بحسب العرف لأن الشروع في تحصيل العلم بناء على اعتقاد ترتب
فائدة لا يعتد بها في الواقع بالنظر إلى تحصيله يعتد بها عرفاً أو لم
فائدة المعتد بها في الواقع وأن ترتب عليه بحسب الواقع فائدة
معتد بها بالنظر إليه **فعلى** هذا يكون مراده بما ذكره قد ذكره
في حاشيته لشرح القاض أن عدم الترتيب أتاهم الزعم بأن لا يعتد

[illegible]

وان لم يكن مقتداً في الواقع
كما ان مقتداً في الواقع
في الطريقة الاولى واذا لم يكن مقتداً في الواقع
في الطريقة الثانية ويكون مقتداً في الواقع
او لا

ترتب الفائدة اصلاً او يعتقد ترتيباً لا يعتد بالنظر اليه واما يجب الخارج
والواقع بان لا ترتب عليه في الواقع فائدة اصلاً او ترتب عليه لا يعتد
بالنظر اليه وقوله وبذلك يخرج من اشارة الى ضرورة هذا المصنف
اذ اعترضنا في فعله وان كان ما اعتد ترتيباً عليه معتداً في
اعتقاده يفترون في تحصيله فيجب الاحتراز عن ثلثا يقع في مثل
هذا الضرر ولما كان لقا ان يقول سندا ما ذكره من ان التصديق
بفائدة ما ضروري وان تلك الفائدة يجب ان يعتد بها بالنظر الى الحقيقة
التي في تحصيل ذلك العلم لئلا يكون الشرع في العلم عتاجاً بحسب العرف
لكن لا يتم ان تلك الفائدة المعتد بها المعتد يجب ان تكون فائدة علم
المرتبة عليه في الواقع حتى لا يكون التسع عتاجاً بحسب العرف فلا يتم
الملازمة التي اوردناها لرحمها سالما غير المنع اشارة الى جواب
بقوله ولا بد ان يكون تلك الفائدة اي الفائدة المعتد بها التي تعتد
ترتيبها هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اي بحسب الواقع والخارج
اذ لو لم يكن اياً حالاً لما زال اعتقاده بعد الشرع في عدم العلم
بين ما حصله وبين ما اعتقه فائدة العلم يصير عتاجاً بحسب العرف
عتاجاً بحسب العرف في نظره وان لم يكن من اول الامر كذلك لم يرتب
على سببه فائدة يعتد بها بالنظر اليه بحسب اعتقاده وذكره في
بحسب العرف كما عرف فقوله لو لم يعلم غاية العلم والعرض منه كان
عتاجاً معناه كان طلبه عتاجاً غير او عنده بعد زوال اعتقاده

في الواقع وان لم يكن مقتداً في الواقع
في الطريقة الاولى واذا لم يكن مقتداً في الواقع
في الطريقة الثانية ويكون مقتداً في الواقع
او لا

ان لم يكن مقتداً في الواقع
كما ان مقتداً في الواقع
في الطريقة الاولى واذا لم يكن مقتداً في الواقع
في الطريقة الثانية ويكون مقتداً في الواقع
او لا

اعتقاده وان لم يكن كذلك في الواقع وفي تقييد العتاج بحسب العرف
احتراز عن العتاج بحسب اللغة لا يطلو على اللغتين كما قال في الصحاح العرف
اللعن لا يلزم من عدم ترتيب الفائدة يعتد بها العتاج بحسب اللغة وهو
قال في لان تآثر العلوم بحسب تآثر الموضوعات يعني ان تآثر
العلوم بعضها ببعض في انفسها وبالنظر الى ذواتها لا مطلقاً
لانها متمازاة بالغايات والاعراض ايضاً تآثرها في اعتبار القوم بالنظر
لانها متمازاة لانها يمكن ان يعتد بها لحوار تآثرها بحسب المحول بانه يكون
طائفة من الاحوال والمحولات راجعة الى امر واحد معتد به كالاعراض
مثلاً وطائفة اخرى راجعة الى امر واحد معتد به كالبناء مثلاً
بحسب تآثر الموضوعات اي بسبب تآثرها او بقدر وقوعها كالخروج والميزان
وضمناً كالحرف فان تآثر الموضوع في الاول بالذات ووجه
بالجسيمة والاعتبار بقوله قد سكره وذكر لان العلم من العلوم بيان
احوال الاشياء معرفة واحكاماً اشارة الى بيان المرحع يعني انما اختار
في تآثر العلوم بعضها ببعض بذواتها الموضوع دون المحول وان
امكن لهم ان يعتد به لان العلم من العلوم بيان احوال الاشياء اي بحسب
انها احوالها يعني ان الاحوال ليست مقاصد لانفسها بل لانها احوال
تلك الاشياء **قوله** فاذا كانت طائفة من الاحوال اي اذا عرفت هذا
فاذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة ببعضها واحداً وثانياً
متناسبة بعضها لبعض تناسباً معتداً سواء كانت في ذاتي
الشأنية او في ذاتها

ان لم يكن مقتداً في الواقع
كما ان مقتداً في الواقع
في الطريقة الاولى واذا لم يكن مقتداً في الواقع
في الطريقة الثانية ويكون مقتداً في الواقع
او لا

[illegible][illegible]

يعني ان كل واحد من التفرعات المذكورة
والتي هي اقسام الموضوعات التي هي في
الاصول المذكورة في الفروع المذكورة

لأن التصور والمصدق
في الصورة الحاصلة لا فساد
في المكونين

[illegible]

18

[illegible]

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً يمشونهم
والعلماء أئمةً يمشونهم
والعلماء أئمةً يمشونهم

وغير بعض البكر
وعلى بعض البكر
والاولوية والافراد
والاولوية وعلى الافراد
بما لا يلائم نقصان على
بالاولوية كالحيوان فانها
على الانسان ،
الذي استنود افراده فيها

ايضا
على ذات شئ
بالمكانة و

الافاق

الانفاط //

قوله الا ان المصنف لشدته الارتباط بيمينه اللفظ والمفهوم حتى انه
قليل ينطقه تعقل المعاني عن تحيل الالفاظ سيكوة

عاقا واختلفوا في المشكك فذهب بعضهم الى انه لا يجوز ان يكون حيا
وذهب بعضهم الى جوازه فيحتاج الى بيان المشكك والمتواطى وان
في مباحث الالفاظ بعض الاحوال ولا يتوقف استفادة الفهم عليها
فيكون من المتعذر والمكملات مع ان معنى التوقف كما عرفت سابقا راجع
الى الاعانة في تحصيل الفهم المطور تلك الاعانة مما لا يشبه فيها جميع
المباحث المتعلقة بالالفاظ المذكورة في كتب الفقه **قوله** الا ان المصنف موجود في
اوردها في صدر المقالة الاولى هذا الكلام منه قد مر من قبل ان
احدها الاشارة الى توبه شبهة على المصنف ان الاول ان يجعل مباحث
الالفاظ في المقدمة الا ان المصنف ترك الورد الاول واوردها في صدر
المقالة الاولى ولم يجعلها في المقدمة اتباعا لبعض المنطقيين وفيه
ان ايراده مباحث الالفاظ في صدر المقالة الاولى لا يدل على انه لم
يجعلها في المقدمة لجواز ايرادها في صدر المقالة الاولى مع جعلها
في المقدمة تيسرا على من يحتاج الى القاصد اليها وتابها الاشارة
الى دفع شبهة اوردت عليه يعني ان الاول ان يجعل مباحث الالفاظ
في كتابه في المقدمة الا انه اوردها في صدر المقالة الاولى وتوهم
انه لم يجعلها منها فاورد عليه ان المقالة الاولى مشتملة على
مباحث الالفاظ الباقية في المركبات الثابتة كيف يصح قوله
المقالة الاولى في المفردات وقد سبق في اول هذا الكتاب ذكر هذا
السؤال والجواب والورد بالاشارة منه قد مر من قبل
قوله هو المشكك في قوله

قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها
قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها
قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها

قوله بيان مرتبة العلم بالتحصيل
با تقديم والتأخير بالقياس الى العلم
آخر سيكوة

هو الموعود **قوله** وقد جعل اه اي بيان انه في اي مرتبة بالنسبة
الى غيره هو مقدم عليه ام مؤخر عنه وفائدة هذا البيان تقديم
في التحصيل على ما يجب تقديم عليه وتأخره عما يجب تأخره عنه كان يبين
ان علم المنطق مثلا مقدم على جميع ما عداه من العلوم لاجتياح الكل اليه
وعلم المعاني مقدم على علم البيان وهما مقدمان على علم البديع الى غير
ذلك وبيان شره ليعرف قدور فيوتق حقيقة الجد والاعتناء في
الاكتساب والافتناء وجهات شرف العلم مختصرة في ثلاث شرف
المعلوم اي الموضوع وشرف الغاية وشرف الدلائل لكونها قوية ووزن
ويقينية قال صاحب المواقف وهذه جهات شرف العلم لا يتعداها
اشارة الى الامور الثلاثة المذكورة ولما جعل صاحب الطول في اقضية
المسائل من جهات شرف العلم ايضا وجع تقدم جهات الشرف الثلاثة
المذكورة قال قد مر في شرحه في شرح المواقف دفعا لهذا الشبهة
كون ما في العلم اقوم فراجع الى فضيلة الدلائل ووثاقها واما
المواقف لم يفرق بين المرتبة والشرف فذكر في بيان المرتبة
جهات الشرف وبيان واصح ليوجب حسن الاعتقاد به السعي في
تحصيله وبيان وجه تسميته باسمه ليفيد مزيد الاطلاع على حاله
فيوجب كمال الاستبصار في شأنه والاشارة الى مساند
اجال ليشبه الطالب على يتوجه اليه تشبها موجبا لمزيد استبصاره
في طلبه كان يقال مثلا هي كل حكم يكون راجعا الى الاتصال القوي

قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها
قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها
قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها

قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها
قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها
قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها

قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها
قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها
قوله في المقدمة افقار
التعليم والتعلم اليها

[illegible]

او البعيد والا بعد الى مطلوب ^{مطلوب بالبعد} تصورى او تصديق ^{قوله}
 ثمانية منها ^{المعنى} ان كل واحد منها مفيد لتحيز والبصرة
 في طلبه في الجملة اما ^{المعنى} تصور بوجه ما او بوجه فظ واما ^{المعنى} الموافقة
 فلا اقل من انها في قوة ^{المعنى} التصور بوجه ما واذ اجتمعت الامور
 الثمانية فتوجب زيادة تحيز عند الطالب زيادة بصرية في
 طلبه ^{المعنى} فتوجب زيادة المراد به ان المجموع حيث المجموع كذلك
 كل واحد من المعلوم ان ^{المعنى} التصور بوجه ما لا يفيد زيادة التحيز
 ولا زيادة البصرة في طلبه ^{المعنى} واما مباحث الالفاظ وان كانت
 متعلقة بالعلم المطابق ^{المعنى} ايضا بمعنى انها تفيد زيادة بصرية في الشرع
 في بطريق استفادة لكن لا تعلق لها به ^{المعنى} بالمعنى المذكور سابقا
 اذا دخل لها في غير العلم المطابق ^{المعنى} فلهذا ذكر افروها وقال ^{المعنى} وواحد
 منها متعلق بطريق استفادة ^{المعنى} اى لانه اشارة الى مباحث
 الالفاظ فتعريفه ^{المعنى} مباحث الالفاظ تفسير للواحد لا الطريق
 الاستفادة بل الطريق هو الالفاظ لا مباحثها ^{قوله} والاس
 في التعليم ان يذكره ليحصل المتعلم كالالبصرة بمطلوب فيا من
 فيه مخرجات ما يعينه والاستفاد بما لا يعين والمعلم توفيه
 كلها وقد يكتفى ببعضها كافي هذا الكتاب ولا يخرج في شيء من ذلك
 الذكر والاكتفاء لعدم اختلافه بالامر الواجب اذا ضرورة حاصلة
 هناك اى في مقام التعليم والتعلم الا في ^{المعنى} التصور بوجه ما والتقدير

ثم مباحض الالفاظ وان كانت غريبة
ازياد التميز والبصيرة في حسن ما يتوقف
عليها النوع البصيرة بطريق الانعقاد
كما يتوقف ذكر النوع على التصور بوجه
مما انه لا يوجب زياده التميز والبصيرة
اردت

فإنه إن لم يجز الاكتفاء بالإلزام واجب
لأنه لو جاز ذلك لكانت بعضه ثابتة
بغير ذكر الواجبات المقتضى ما يطلق على
انفرد فضاء كذا كذا يطلق على
أيضا والاكتفاء بامر واحد لا ينعقد
بوجهة والتقصير فائز ما يجز
بالإلزام واجب

في تفسيره في
صورت العالم
من قبل يجمع
تفسير كنفه الى ما
يحيى

على
بالمراتب المصنوع
فقد افرأنا العنان
في
في المقصود بقربة
الحق ٢٠

قال الله
م الفهم في هذا
لا على هذا

فقال ان كان المقدس
مستند على بيان المذهب
الفضلاني الذي هو
الفضلاني

بمقامه

بيان الماهية وبيان الحاجة وبيان الموضوع فكان المناسبات
ان يجعلها ثلثة مباحث وقرر جعلها بحثين فاورد بيان الماهية
وبيان الحاجة في بحث واحد كما يدل عليه قوله واما المقدمة
ففيها بحثان الاول في ماهية المنطوق وبيان الحاجة اليه وقدم
بيان الحاجة على بيان الماهية وكان الملصق بعنوان المقدمة ان
يقدّم بيان الماهية فاستعمل رتبة بيان الماهية التي هي عليه وقال
وما كان بيان الحاجة الى المنطوق ينساق الى معرفته برسمه اي لما كان
اصلا متضمنا له او ردها في بحث واحد لشرع ارتباط احدهما
بالآخر وصدر البحث اي جعلها هو البحث في الاصطلاح الذي هو محل
الشيء على الشيء اعني بيان الحاجة دون بيان الماهية اذ لا محل فيه
صدرا اي قدم بيان الحاجة على بيان الماهية لان الاول مقدم على
الفرع قال في الضحاح صدره في المجلس فتصدر والباء في قوله بتقسيم
العلم الى التصور والتقدير للملازمة والنظر في مستقر طرفة البحث
اي صدر البحث حال كونه ملتبسا بالتقسيم وقوله لتوقف بيان
الحاجة عليه على الملازمة للتصديق والتصديق داخل في
جوابها ومعلق بالانساب المذكور كما عرفت وللتبعية على جميع ذكرناه
قال قد تسرر فلذلك اي تكون بيان الحاجة اصلا متضمنا لبيان
الماهية او ردها الى بحث واحد واتراه بيان الحاجة اي
قدم بيان الحاجة على بيان الماهية فاورد رتبة قد تسرر في جوابها

اي الماهية الى جمل النص
حاشا على تقديم
بيان الحاجة
لان ما بين الشيء وبين
فالمطلب ان يقدم بيان الماهية
لما كان بيان الحاجة متضمنا
اصلا مقدم بيان الحاجة على
والمراد بالبحث في قوله او ردها في
بحث واحد المعنى اللغوي الذي هو
التفتيش والتدوير في قول صدر البحث
الحاجة والاصطلاح الذي هو
على الشيء وهو المعنى المختص ببيان
الحاجة ولا يتناول التفرقة اذ لا

لما تم قال فشرع في تقسيم العلم الى قسمين اعني التصور والتقدير لتوقف
عليه اي لتوقف بيان الحاجة على التقسيم فجعل قوله لتوقف على الشرع
في التقسيم للتصديق واما جهة تقديم التقسيم على باقي مقدمات
بيان الحاجة بما مرّ اخبر هو توقف باقي المقدمات عليه وليس كلامه ان
تعرضها له وعالم يتنبه بعض الافاضل بما نبه عليه كونه لو زعم ان جوابها
هو مجرد قوله او ردها في بحث واحد ووطن ان معنى قوله ردها صدر
البحث اه جعل التقسيم صدر البحث وان قوله لتوقف بيان الحاجة على
علمه للتصديق فاعترض عليه بان توقف بيان الحاجة على التقسيم
لا يقتضي تصديقه به كيف وهو يتوقف على باقي مقدماته ايضا
واجاب تارة بان ضمير عليه راجع الى التصديق لا الى التقسيم
وتارة بان الضمير راجع الى التقسيم وان معنى التصديق بالتقسيم
ذكره مقدمات والعلة المذكورة على الذكر لا للتقديم وانت خير
بما فيه من التعسف وانه لا يفرق الى القواعد المستقيم والطريق
القوم فان قلت قد ظهر بما ذكره وجه تقديم بيان الحاجة
على بيان الماهية فما وجه تقديم على بيان الحاجة في العنوان
قلت لعل الوجه هو التنبه على ان بيان الماهية هو الحق الاصح
نه البحث الاول اذ الحق نه البحثين الاشارة الى جهة الصورة التي
والذاتية ليحصل تصور العلم بكليتها الجبريتي فيحصل البصيرة
في طلبه فان قلت كماله بيان الحاجة ينساق الى معرفته بجهة

التصور والتقدير
الضد

الوحدة العرفية وهي تصور برسمه كذا بيان الموضوع ايضا
 ينساق الى معرفة جهة الوحدة الذاتية وهي تصور بالامر الذاتي
 الذي هو الموضوع فكل واحد من الجاهتين يتضمن بيان الماهية التي
 هو الموصلي فلم ذكر بيان الماهية مع البحث الاول دون ذلك قلت
 لم يبين احدهما الشدة مناسبة بينهما هي منتفية بين بيان الماهية
 والبحث الثاني وهي تضمن كل منهما لما يتوقف عليه المشروع اعني المقصود
 بوضوح والتصديق بغاثة فاجل في بيان الموضوع وثانيهما ان
 البحث الاول في بيان الماهية اول ولا يشتهر في ان ذكره مع اول
 الامرين الذين يفضيان اليه **فان** قلت لم جعل البحث الاول متوقفا
 على الثاني انما ينساق الى معرفة جهة الوحدة الذاتية دون الاول
 كما عرفت قلت لان البحث الاول اظهر وكنى الى الدهن من البحث الثاني لان
 العلم بمقتضيات بيان الموضوع يتوقف على استقرار جميع الفرض وحسن
 تكلا مقترنه بيان الاحتياج **قوله** هي تصوره برسمه اي معرفة العلم
 بغايتة تصوره برسمه فان قلت ان اراد قدس سره ان معرفة العلم
 بغايتة مطلقا فتصوره برسمه فهذا الكلام موكف وتصوير الشيء برسمه
 تصوره بخالصته البينة الشاملة وتلك الخاصة لا تكون الامساوية
 وغايتة الشيء يجوز ان يكون اعم منه لجواز ان يكون الامر الواحد غاية
 لامور متعددة وان اراد ان معرفة بغايتة المسألة لا يذكر
 فسلم لكن من اين يلزم ما وانها للعلم قلت اراد الله ولزوم المسألة

المسألة وانما بيان الاحتياج الى العلم بتقسيم حصولها وبيان ذلك
 ان الامر الواحد لو كان غاية الامرين لم يكن شيئا منها بخصوصه
 محتاجا اليه في حصوله وانما الاحتياج اليه احدا الامرين واذا
 عرفت هذا عرفت من ثبوت الاحتياج الى العلم في حصول تلك الغاية
 اختصاصا بهايه ومن ثبوت الاحتياج الى جميع اجزائه في حصولها
 شمولها به ومن مجموع الامرين ما وتها **قوله** واما بيان اه
 اراد قدس سره بهذا الكلام الاشارة الى ان الله جعل كون بيان
 الحاجة اصلا متصفا لبيان الماهية سببا لتقدمه على بيان
 الماهية ولذا قال قدس سره **فصار** بيان الحاجة اصلا متضمنا
 لبيان الماهية برسمها تفريعا على ما ذكره وان ما ذكره رحمه الله
 في بيان الاصل المذكور منسقا الى بيان الماهية لا يكفي مجرد بيانها
 لتلك الاصل لجواز ان يكون بيان العلم برسمه ايضا منسقا الى
 بيان الحاجة فيكونان متلازمين فلا يكون احدهما اصلا للآخر
 متوقفا عليه بل لا بد من ذكره في هذا الجواز **وما** توقف كون
 بيان العلم برسمه اعني هذا النوع مفضيا الى بيان الحاجة على كون
 كل رسم بالغاية وعلى كون كل رسم بالغاية مفضيا الى بيان الحاجة
 وكان كلا الامرين منتفيتين اما الاول فيما ذكره قدس سره بقوله
 واما بيان العلم برسمه فلا يستلزم اه **واما** الله فلان تصور العلم
 برسمه متأخر عن التصديق بثبوتها لا المتأخر عن بيان الحاجة اليه

اذ كان مستغداً منه كما في هذا المقام والمتأخر عن الشيء لا يكون
 مفضيلاً اليه اذ المفضي الى الشيء ما يكون مقوماً عليه كماله وكان نقي
 احراز الامر بين كافي في حصول الحق اعني في جواز كون بيان العلم
 برسم مفضيلاً الى بيان الحاجة المنفعة لاصالته لبيان العلم برسم
 اكتفي قد سطره بنقي احرازهما فان قلت نقي الامر مع ملاحظة
 كون بيان الحاجة منقلاً الى معرفة برسم ينفيد كون بيان الحاجة
 اعني هذا النوع اصلاً لهذا الرسم المخصوص المذكور في المقدمة وهذا
 النوع ايضا نقي الامر الاول مع تلك الملاحظة لا ينفيد الا كون بيان
 الحاجة اصلاً لهذا النوع ولا ينفيد كونه اصلاً لهذا الرسم المخصوص
 وهذا على المتأخر فلم يختار قد سطره نقي الامر الاول على نقي الامر
 مع رجحانه على نقي الامر الاول كما عرفت قلت لان فيه تنبيهاً للترتبة
 على ان الرسم المخصوص المذكور في المقدمة ليس مقصوداً بخصوص بل لانه
 يؤدي الى النوع الذي هو الحق بالاصالة فان قلت ما ذكره قد سطره
 تعليلاً لنقي الاستلزام اعني قوله جواز ان يكون رسم بشي آخر
 بدون غايته يوهي ان الرسم اذا كان بالغاية يستلزم بيان
 الحاجة اليه وليس كذلك كما عرفت في بيان انتفاء الامر مع قلت
 هذا الابهام لا يتقدم مقتضو الذي هو تقديم النوع الاول الذي
 هو بيان الحاجة على النوع الثاني الذي هو بيان العلم برسم لان استلزام
 فرد في افراد النوع الاول لا ينافي كون النوع الاول اصلاً وهو

في قوله قد سطره

وهو ظاهر ايضا كما ذكرنا في بيان انتفاء الامر كما لا ينافي في العلم
 للاول بل ينافي في افضاؤه اليه ويجوز ان لا يكون الشيء مفضيلاً
 الى شيء ويكون مستلزماً كاستلزام المعلول للعللة التامة هذا
 والظاهر في قوله فشرع في تقسيم العلم اما للتفسير لا للتعقيب
 او للتعقيب وح يكون معنى قوله اوردهما المص في بحث واحد
 وابتداء ببيان الحاجة قصداً لا ليراد والابتداء اذ هما متفرقان
 عن الشرع المذكور خارجاً وان كانا متقدمين عليه قصداً
 ونية **قوله** اعني الموصولة اعلم ان المنطق علم باحث في احوال
 الموصول الى التصور وحوال الموصول الى التصديق في مجموعهما
 قسم يتعلق بالموصول الى التصور وهو طائفة قريب من تلك التي كانت
 في احوال الموصول الى التصور اعني المرفق واما نفسه او جزءه
 وقسم يتعلق بالموصول الى التصديق وهو طائفة اخرى قريب من تلك
 تكون باحثه عن احوال الموصول الى التصديق اعني الحجة اقامتها
 او جزئها فالقسمان هما الطائفتان المذكورتان من المسائل
 لا الموصولات وانما هما موضوعان لتقسيم المنطق لا لتقسيم
 ففي قوله قد سطره اعني الموصول الى التصور والموصول الى التصديق
 تفسيراً للقسم المنطوق به **قوله** كان منتهى على حذف مضاف اي احوالها
 او على التجوز تغييراً عن المسائل باسم اشرف اجزائها اعني الموضوع
 ويجوز ايضا ان يكون المراد بالموصول من حيث انه موصول الى نسبة

في قوله قد سطره

الابصار الى ذات الموصول **وج** يكون محمل مضمون مائلا لان محمولا
مائلا اما راجعة الى الاتصال القريب او البعيد والابعد وسيجي
تحقيقه فيكون مضمون مائلا بالحقبة وعلى سبيل الاحوال نسبة
الاتصال الى ذات الموصول فيصح تفسير التسميى بالموصول الى المضمون
والموصول الى التصديق بلا تجوز ولا حذف مضاف وبعض الافاضل
لما يقدر على هذا التوجيه قصر النظر على الاولين **قوله** فلا يثبت
الاحتياج اه فان قلنا اختار المحقق في التصديق مذهب الامام
وهو عند الامام مركب من امور اربعة تصور الحكم عليه ونسبة
الحكمة والحكم كايصح تحقيقه والتصديق البديهي عنده ما يكون مجموع
اجزائه بين شيئا والتصديق النظري عنه ما يكون جزءا من اجزائه
نظريا سواء كان ذلك لجزء هو الحكم او غيره ولا يثبت من نظرية
التصديق الاحتياج الى الحجية ومباختبارها نعم لو اختار المصنف مذهب
الحكيم في التصديق وهو الحكم فقط لزم من نظرية الاحتياج اليها
قلنا ليس من التقسيم اثبات الاحتياج الى مباحة الحجية لان نظرية
الحكم واثبات الاحتياج الى الحجية ومباختبارها مما لا يثبت لاحد اللفظ
المنطقيين فيها وانما المتي اثبات الاحتياج الى القول له
ومباختبار لثبات الاحتياج الى قسمي المنطوق وذكر لان المنطقيين
اختلفوا في التصور افرجه الامام الى ان التصور ان كانا ضروري
لاجرى فيها اكتساب اصلا وعلى هذا لا يلزم الاحتياج الى القول له

25
التي ومباحثه وذهب اليها بقول انيها قسمي وعلى هذا فلا حاجة
لازم فلو لم يقسم العلم اولا لجاز ان يذهب اليهم الى ان التصور
باسرها ضرورية كما ذهب اليها الامام ولم يثبت الاحتياج الى القول
التي ومباحثه فلم يثبت الاحتياج الى قسمي المنطوق وفي تقريره
نوع تنبيه على ما قلت **ثبت قال** اني تصور لاحكم معناه هذا
الكلام منه بظاهره يدل على ان التصور السابغ لا يمكن تعلقه
بالحكم عليه وبالنسبة الحكمية التي تكون اجزاء للقضية اذ مع
كل منها يوجب الحكم فيها وليس كذلك لان كل واحد من التصورات
المذكورة تصور سابع في اصطلاحهم فيجب ان يصرف الكلام عن
ظاهره ويحمل على ان المراد به تصور لاحكم مع بطريق الجزئية اي
تصورا لا يكون الحكم جزء منه وهذا يصح على كل واحد من التصورات
المذكورة وعلى كل اثنين منها وعلى المجموع ايضا **قوله** هذا التصور
المعنى من هذا الكلام يحتمل المقام والاشارة الى ما يميز بين القسمين
وهو لزوم التعرف في احدهما وعدمه في الاخر يعني ان هذا القسم
من التصور يصرف على تصور واحد كتصور الانسان وعلى تصور
متعدده بان يكون المجموع من حيث هو المجموع فردا له في ذاته **ثبت**
اي بالتصور نسبة اي يصرف على تصور متعدد لا يكون تصور
النسبة داخلا فيها كتصور الانسان والكاتب ومع نسبة
اي مع تصور نسبة اي يصرف على تصور متعدد يكون

نقصور النسبة داخلها اما تقييدية تفصيل للنسبة كالحيا
الناطع وعلام زبد كمال للنسبة التقييدية اي كالنسبة التي فيها
وكذا قوله قد سئس كفوكرا ضرب اي كالنسبة التي يستفاد من قوكر
اضرب ويجوز ان يكون هذه الامثلة امثلة للتصور المتقدمة
التي يكون تصور النسبة داخلها وحيث يكون معنى قوله كالحيا
الناطع وعلام زبد كنصور هذين المفهومين وكذا معنى قوله
كفوكرا ضرب اي كنصور مفهوم هذا القول وقوله فان كل ذكر
اشارة الى المذكور من التصور الواحد والمتعدد بلا تصور نسبة
ومع تصور نسبة اما تقييدية او انشائية او خبرية مشكوك
فيها وقوله ظهورها عن الحكم اي الايقاع والانتزاع وفي جمل ذكر اشارة
الى الامثلة المذكورة من الحيوان الناطع وعلام زبد واضرب وقيل
التصورات بمعنى المتصورات وجعل الحكم بمفعول الوقوع واللا وقوع كما
ذهب اليه البعض اخلاء الكلام عن التعرض بالنسبة الخبرية المذكور
فيها مع انها من المنصوبات وتكلف وتقسف لا يخفى **ولجعل** ذكر
اشارة الى المنصوبات كما ذهب اليه بعض الافاضل لان رفع المحذور
الاول وبقى التكلف والتقسف لكن قوله قد سئس واما اجزاء
الشرطية من المقدم والتالي فليس فيها حكم ايضا وفي بظاهرة لما
ذكره ذكر الفاضل فان المراد بالحكم هنا هو الوقوع واللا وقوع
اللانها هما من قبيل المعلوم لا الايقاع والانتزاع اللذان هما من قبيل

قبيل العلم لان الحكم المذكور يكون جزءا من اجزاء الشرطية كما يدرك عليه
قوله فيها واجزاء الشرطية من قبيل المعلوم والعلم لا يكون جزءا من
المعلوم واما قلنا بظاهرة فانه يجوز ان يكون المراد بقوله فليس فيها
حكم ليس ادراكها على حرف مضاف وحيث يكون الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع
ويكون موافقا لما سبق هذا قبل اعتبار الوحدة لازمة في المقسم
كما في الحقيقة ووحدة المقسم تقتضي وحدة الاقسام لان المقسم
معتبر في الاقسام فكيف يجوز تعدد المقسم حتى يصح ما ذكره **فحيث**
من قوله هذا التصور قد يكون متعددا او قد يكون واحدا **اقول**
الوحدة قسميا شخصية وهي الامر الذي يصير الشخص به شخصا
واحدا ممتازا عن سائر الاشخاص ونوعيته وهي الامر الذي
يصير النوع به نوعا واحدا ممتازا عن سائر الانواع وهذه الوحدة
لا تنافي تعدد الاشخاص ما صدق عليه النوع كالانسان مثلا فانه
نوع واحد مع انه يصدق على زيد وحماد وعلى زيد وعمر ومعا
بخلاف الوحدة الشخصية فان الانسان الواحد بالشخص مثلا لا يمكن
ان يصدق على زيد وعمر ومعا والمعتبر في المقسم هنا الوحدة
النوعية لا الشخصية فلا محذور وبوضوح لما يعرف معنى اعتبار الوحدة
في المقسم والاقسام اورد في الجواب عن هذا الاعتراض من الكلام
ما يتبع عن السماع اذان الا فرهام للخاص والعوام ونحن لانورد
ذكر الكلام في هذا المقام حفظا للكتاب عن الاطالة وللناظرين فيه

بالاستقلال لا ان يكون لاحدهما دخل في الادراك ولا يكون لهما
دخل في والآ لا تقتض بالنسبة الى الامور المحسوسة وقوله وهذه اشارة
بقوله وهو حصول صورة اه تفريع على قوله اما التصور اه يعني اذ افترقا
ان هذا التعريف لمطلق التصور الواقع عرفته ان قول المصنف
وهو حصول صورة اه اشارة الى تعريف مطلق التصور يعني
ان هذا الضمير راجع اليه وقوله لان لما ذكر اشارة الى وجود المصحح
في كلام المصنف يعني ان صح جعل هذا القول اشارة الى تعريف مطلق
التصور يتوقف على وجود المقتضى وقد عرفت وعلى وجود
المصحح وهو ذكر المرحوم بوجه من الوجوه وقد تحقق ههنا لاننا ذكر
التصور اه ولما كان تعريفه لوجود المصحح مظنة ان يتوهم توهمها
ضعيفا ان قوله فهو يجوز ان يكون راجعا الى التصور فقط
مع ان المناسب للمقام ان يشتغل بتعريف المصحح بالنسبة اليه
ايضا موجود ازال هذا الوجه بان قال فذلك الضمير اما
ان يعود الى مطلق التصور لما عرفت من المقتضى والمصحح او الى
التصور فقط لما عرفت من المناسبة للمقام والمصحح اذ لا ثالث
يصح رجوع الضمير اليه لاجاز ان يعود الى التصور فقط لان
هذا التعريف اعم منه فلو جعل تعريفه لم يكن ما نفعنا من وجود غيره
فيه هو التصديق فتعين ان يكون تعريفا لمطلق التصور قال
وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط يعني ان المناسب

المناسب للمقام ان يعرف التصور فقط بتعريفه المستوي لا
المذكور صريحا وقصدا ومطلق التصور المذكور ضمنا وتبعيا
وتبع ذلك عرف مطلق التصور دون التصور فقط بتعريفها على
المراد والاشتراك فان قلت تعريف لمطلق التصور يعني
بالتصور فقط وتعريف الحكم تعريفا لما هو منشأ معرفة فصله
اعني عدم الحكم كما اشار اليه قدس سره في قوله القسم الاول
شتم على اثنين اه فكيف يصح قوله عرف مطلق التصور دون
التصور فقط قلت اراد به انه لم يعرف التصور فقط بعبارة
محررة جامعة مانعة بل عرفا مرييا يمكن ان يؤخذ من تعريفها
تعريفه وكون تعريف مطلق التصور لكلمة هي التسمية لا ينافي
كونه لبيان جنس التصور فقط اذ لا التزام في الكلمة فان قلت
التسمية على الاشتراك والمراد ممنوعان اذ يجوز ان يكون
في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وتعريفا لمطلق التصور
بما هو تعريف العلم لا يدل على المراد لجواز ان يكون هذا التعريف
وسما للتصور المطلق قلت كلاهما امران معلومان وهذا
التعريف تسمية للعارف التام وقد فسر في قوله على مراد
العلم ويعم التصديق بانه ان اراد بكلمة ما اللفظ فالمراد
سلي واطلاق التصور عليه وعموميته للتصديق ممنوعا
وتفسيره ايضا بمطلق التصور غير صحيح وان اراد بها المعنى فالاطلاق

والعموم وصحة التفسير مستلزمة لكن المرادفة ممنوعة اذ هي من صفات الالفاظ والجواب انه اراد المعنى واستند المرادفة اليه على سبيل الجواز العقلي قبل الاستناد الى السبب وضمير يراد يعود الى لفظ التصور والعائد الى كلمة ما محذوف والمعنى يطلق لفظ التصور على معنى يرادف ذكر اللفظ به لفظ العلم والوجه الاول اوجه خلوه عن نثر الضمير وصحاح القول بعموم لفظ التصور وشروط التصديق **قوله** فان قيل يجوز ان يعود الى العلم يعني كما ان هذا التعريف تقريباً لمطلق التصور في الواقع وهو المقتضى لعود الضمير اليه كذا هو تعريف العلم ايضا في الواقع لمقتضى النسبة اليه ايضا محقق وكما ان مطلق التصور مذكور سابقاً وهو المصحح لعود الضمير اليه فكذلك العلم فالحصر المستفاد من قوله فذكر الضمير اما ان يعود الى مطلق التصور او الى التصور فقط مما والجواب انه لا يجوز ان يعود الى العلم اذ لا معنى لفظ تعريفه بين قسميه لاحسن خلوه عن النكتة بالحق اللائق تقديمه عليهما وحاصله انه لا يجوز عود الضمير اليه اذ لو عاد اليه لكان الحق تعريفاً للمقسم ولو كان كذلك لكان اللائق المناسب ان يقدم تعريفه على التقسيم فلا يعدل عنه الالفة ونكتة ولا هي هنا فلا يجوز ان قيل لا فيه معنى وهو التنبيه على ان التقسيم العمدة في بيان الحاجة دون التعريف قلنا دلالة التقديم عليه في

قالت خير بان يصيب اشتراك الضمير لان الضمير يعمى على ما في التصور لان المقام التقسيم لا يوجب

الاول على تقدير انه لا يكون الضمير واجبا اليها ولا مستلزما له ان يكون الضمير واجبا الى لفظ التصور فيكون المقام اذ كلمة ما محذوف

ممنوعة مع ان في عود الضمير الى مطلق التصور هذا التنبيه محقق مع امر آخر هو التنبيه على المرادف على الاشتراك ايضا **قوله** فان قلنا مطلق التصور يرادف للعلم انه منشاء هذا السؤال بقرآن الضمير عائد الى التصور المطلق دون العلم يعني ان قلنا مطلق التصور مرادف للعلم الذي هو التقسيم فانما جعل الضمير راجعاً اليه دون العلم لزم منه الاشتغال بتقسيم العلم ولا يتم الاشتغال بتعريف مرادف بما هو تعريف في الحقيقة والواقع وذكر يقتضي ترك تعريف العلم الذي هو التقسيم مقام تقسيم مع ان ذكر المقام يقتضي التعريف ثم التقسيم فمما فائدة ذكر وحاصله فما ترك تعريف المقسم مع احتياج اليه قلنا القارئ في ذكر التركيب التنبيه على ان التقسيم هو العمدة في بيان الحاجة لان الاحتياج اليه كما عرف سابقاً دون تعريف العلم اذ لا احتياج اليه لا بالذات وهو لا بواسطة التقسيم اذ يكفي فيه معرفة المقسم بوجه ما وهي حاصلة او التنبيه على ان تعريف العلم بذلك مشهور وهذا الجواب على تقدير تسليم احتياج التقسيم الى التعريف يعني ان التعريف وان كان محتاجاً اليه للتقسيم الا انه ترك في هذا المقام للتنبيه على تعريف العلم بشروطه فلا حاجة الى ذكره لقيام شهرته مقام ذكره واذا كان كذلك فمقتضى مطلق التصور يعلم انه مرادف وهذا زيادة على الجواب وجواب التنبيه ان هذا التعريف وهو ان اذا كان شهرة تعريفه في قوة ذكره كان كانه ذكر تعريف العلم بهذا وهم

وهذا الجواب على تقدير تسليم احتياج التقسيم الى التعريف يعني ان

المرادف هو العلم

قوله فان قلنا مطلق التصور يرادف للعلم

قوله فان قلنا مطلق التصور يرادف للعلم

فلم يشر مطلقا للتصوير به وبما ذكرته من تقرير السؤال والجواب ^{الظاهر}
 عليك ان دفاع ما يقال من ان السؤال المذكور اما اثان اي ما فائدة
 الافتتاح بتقسيم العلم وما فائدة تعريف مرادف ما هو تعريف في الحقيقة
 واما واحد وهو اما الاول واما الثاني فعلى الاول لا وجه لالبراد
 كلمة او في قول او للتنبيه والجواب بانها بمعنى الواو بمعنى غاية البعد
 في كلام المصنفين وعلى الثاني لا وجه لالبراد التنبيه ^{او هو ان السؤال اشبه} وعلى الثالث
 لا وجه لالبراد التنبيه الاول وما ذكره بعض المحققين في جواب
 هذا الاشكال من ان هذا السؤال سؤال واحد ومحصلا انه لم يقدم
 التقسيم على التعريف اي ما فائدة تقديم تقسيم العلم على تعريفه لان تعريف
 مرادف هو تعريف بالحقيقة وان كل من التبيين جواب على تقدير
 فالاول جواب على تقدير ان يكون العلم معلوما بوجه ما وهو كاف
 في التقسيم فافتح بالتقسيم للتنبيه على انه هو العمدة والجواب في جواب
 على تقدير ان يكون العلم معلوما بالتفسير المذكور فافتح
 بالتقسيم لعدم الاختياج الى تعريف واختياج تعريف مرادف الى التقسيم
 في هذا الاسلوب ثم اتى بتعريف مرادف ليعلم المرادف اذ على تقدير
 معلوميته بوجه تام يعرف المرادف فلا ينافي سببه على تقدير الاول
 ولا الاول على تقدير الثاني ايضا اذ كون التقسيم عمدا انما يظهر على
 تقدير ان لا يكون العلم معلوما بالتفسير المذكور فليست هذه الكلمة
 ففان تقديم التقسيم على التعريف لا يثبت على كون التقسيم عمدا

العلم
معلوم
بوجه
تام

بعض المحققين

عمدا في بيان الحاجة دون التعريف كيف وقد قدم التقسيم على سائر
 مقدمات بيان الحاجة مع كون كل منها عمدا في ايضا تقديم التقسيم
 على التعريف لا يثبت على اشتهاار التعريف واما المنية على ترك
 تعريفه في مقام الاختياج الى ذكره تنبيه واما ذكره بعض الافاضل
 من ان السؤال انما ينبغي ان يعرف العلم ولا ثم يقسم لان المنية
 تعريف الشيء حتى يعلم ثم تقسيم وعلى تقدير الافتتاح بالتقسيم كان
 المناسب ان يعرف العلم نفسه لا ما هو مرادف له اذ هو غير مذكور امالة
 بل تنبأ وايضا لم يرد التقسيم على اي ليس مقصود السائل التفتت
 عن فائدة هذين الامرين حتى يجب الواو بدل اولي صير الجواب المذكور
 جوابا عنهما بل المقصود ما ذكرنا يعني ان المقصود الاستفسار
 عن ترك ما هو المناسب في هذا المقام وهو اما الاول او الثاني فجعل
 كلمة التنبيهين فائدة لترك كلمة الامرين وقال بينه لو فعل
 كما ذكرت لغات الغرض اعني كون التقسيم عمدا دون التعريف
 اما على تقدير الافتتاح بالتعريف فظاهر واما على تقدير الافتتاح
 بالتقسيم ثم يتعرف نفس العلم لالبراد في فلان في شائبة عنيت
 حيث التفت الى العلم وعرف نفسه بخلاف تعريف المرادف اذ فيه
 ترك اللغات الى العلم وتعريف بتدرا الامكان فلا يكون فيه
 شائبة عمدية هذا بالنسبة الى التنبيه الاول واما بالنسبة الى
 التنبيه الثاني فقال لو فعل كما قلنا لغات التنبيه على المرادف لان الواقع

العلم
معلوم
بوجه
تام

كما ذكره
بعض المحققين

على تقدير المناسبة الذي ذكرته هو تعريف نفس العلم اما قبل التقسيم
واما بعد هذا الكلام فيتوجه عليه ان ما في جزئية صلة للتبني يكون
منها عليه وهو ههنا شره تعريف العلم به لا المراد في كذا ذكره وكما
تنبه بذكره قال تسليخ قدس سره فاقام ما هو عليه التبني مقام التبني
عليه وانت ايها الطالب المراسد خير بما فيه المكلف المستغنى
عنه بما ذكرته لكونه توجيها كلامه قدس سره فعليك بالثال القاء
في هذا المقام فانه من مزايا الاقدام فعليك ايضا بالعتيان في الواقع
في **البيان** **قوله** فان قلنا تقسيم العلم الى التصور فقط اه **هذا السؤال**
نظر الى سياق كلامه متفرع على قوله قدس سره ففسر مطلق التصور
ليعلم انه مراد به فان كان هذا القول اشارة الى سؤال وجواب
ذكره الشارح رحمه الله بقوله انما عرف مطلق التصور دون تصور
فقط اه فالكلام محمول على ظاهره وحيث يكون معنى قوله ففسر مطلق التصور
الى ان فسر مطلق التصور دون تصور فقط وفي كلامه قدس سره حيث
قال كما صرح بذكره في قوله تنبها على التصور كما بطلت اه نوع اشارة
بانه اشارة الى ذلك السؤال والجواب ويمكن ان يجعل ايضا قوله
فلا حاجة في ذكره الى ان تعرف مطلق التصور دون تصور فقط
مشعرا به وكذا قوله واما اطلاق التصور على ما يقابل التصديق
وان لم يكن هذا القول اشارة الى ما ذكره في السؤال والجواب
بما كان مراده به انه اشتغل بتفسيره ولم يذكره فالكلام مصروف

وهو المراد

مصرفه على ظاهره ومتعلق بما ذكره في السؤال والجواب بقوله
فسر مطلق التصور اه والصارف عنه هاتان القريتان اخ قوله
فلا حاجة في ذكره وقوله واما اطلاق التصور اه وبما ذكرنا من
الاحتمالين وحمل الكلام على ظاهره على تقدير وصره عنه على تقدير
آخر سقط ما ذكره بعض الافاضل من ان السؤال متعلق بما ذكره في
الشرح من قوله تنبها على ان التصور اه لا بما ذكره في الحاشية من قوله
فسر اه وان كان مقتضى سنو كلامه هذا نظر الى هذين الصارفين
قوله فقد علم بذكر ان التصور اه قبل غلبته بحال ان التقسيم يدل
على ان التصور امر مشترك بين القسمين كما ان العلم كذلك ومجرد
اشترك الشئيين بين الشئيين لا يوجب تبادلهما فان الحيوان
والجسم مشترك بين الانسان والفرس مع ان بينهما عموم ومخصوصا
مطلقا فلا يقع قوله الحال كما ذكرت لكن التعريف تنبيه على ما يدرك عليه
التقسيم واجيب بان التقسيم كما صرح به قدس سره في بعض كتبه ضم
القيود المتباعدة او المتغايرة مع القسم وههنا قد ضم القيود
مع التصور فلو لم يكن مراد بالعلم لم يكن القيود مضمومة مع القسم
فلا يكون تقسيما وقد سماه تقسيما حيث قال وصدر البحث بتقسيم
العلم الى التصور والتصديق ويمكن ان يجاب عنه ايضا بالذكرة
قدس سره جوابه على تقدير التسليم والتمثل واجيب بوجه آخر
وهو انه ليس هو فسر العلم لا المعلوم مشترك بين هذين القسمين

ففسر مطلق التصور اه والصارف عنه هاتان القريتان اخ قوله
فلا حاجة في ذكره وقوله واما اطلاق التصور اه وبما ذكرنا من
الاحتمالين وحمل الكلام على ظاهره على تقدير وصره عنه على تقدير
آخر سقط ما ذكره بعض الافاضل من ان السؤال متعلق بما ذكره في

ففسر مطلق التصور اه والصارف عنه هاتان القريتان اخ قوله
فلا حاجة في ذكره وقوله واما اطلاق التصور اه وبما ذكرنا من
الاحتمالين وحمل الكلام على ظاهره على تقدير وصره عنه على تقدير
آخر سقط ما ذكره بعض الافاضل من ان السؤال متعلق بما ذكره في

الآماهة العلم فاذا علم الاشتراك علم التوافق فأورد على بعض
 المتأخرين بانما لا تسمان ما هيبة التعقل على ما هيبة العلم لا لا اخبر
 في قبيل العلم ايضا لا المعلوم مع انه مشترك بين القسمين ثم قال
 فالحق في الجواب ان يقال اذا كان التصور كايي القسمين ولم يكن مراد
 للعلم فانما ان يكون اختص منه او اعم منه او لا اذا كان للتساوي
 المحذورة الكلاهما اما الاول فلانه يلزم عدم انحصار العلم في القسمين
 واما الثاني فلعدم وجود ما هو قبيل العلم لا المعلوم اعم
 من العلم اوسا ولا هذا كلامه والتفويض في الترجيح اليك **قوله** واما اطلاق
 التصور على ما يتقابل التصديق اه دفع لشبهة يتوهم ورودها
 من هذا التقرير وهي اناسلما انه لا حاجة في العلم بالمرادفة الى
 تعريف مطلق التصور دون التصور فقط لكن لا يلزم منه انه
 لا حاجة اليه مطلقا لجواز ان يكون الاحتياج اليه حصول العلم بانه
 يطلق العلم على ما يتقابل التصديق اذ هذه الفائدة لا يحصل التقسيم
 فيجوز ان يكون مراده رحمه الله انما عرفت مطلق التصور دون
 التصور فقط تبينها على مجموع الامرين لا على المرادفة فقط فلا يتوجه
 عليه **قوله** وما ذكره قد سطره ان الشرح انه ان اراد ان تعريف
 مطلق التصور دون التصور فقط للتبني على المرادفة فقط وهذا
 هو الظاهر كلامه فيرد عليه انه هذه الفائدة حاصلة من التقسيم لا حاجة
 في حصولها الى التعريف وان اراد ان تعريفه للتبني على مجموع الامرين

العلم
 لا لا حاجة اليه

الامرين فيرد عليه انه غير محتاج اليه في حصول الفائدة الاولى لحصولها
 من التقسيم **قوله** وغير مفيد للفائدة الثانية لمعلومية من التعارف **قوله**
 ولا للتقسيم من باب المجازات مع الخصم للتبنيك والافلا حاجة اليه
 وهو **قوله** **قوله** اما الحكم فهو اسناد امر الى آخر ايجابا او
 سلبا المراد بهما راجعا الى آخر ادراك نسبة اليه اما تقييدية او تامة
 انشائية او خبرية موهومة او مشكوكا فيها او مظنونة او مجروما
 بها او المراد به ادراك النسبة التامة الخبرية فقط والايجاب
 والسلب مخصوصان بادراك النسبة التامة الخبرية المظنونة او
 المحروم بها اذ هما ادراك النسبة التامة الخبرية مع الازعان والقبول
 وفي لا يتصور الا مع الظن او الجزم **قوله** ايجابا او سلبا لاخراج
 ما عدا المظنونة او المحروم بها وقد يخص الاسناد بادراك
 النسبة المقرونة بالاذعان والقبول ومع يكون قوله ايجابا او سلبا
 للتفصيل والتوضيح والمراد بالامر من المنسوب والمنسوب اليه
 وفي كلامه رحمه الله فيخرج به حيث قال فاذا قلنا الانسان كاتب ليس
 بكاتب فقد اسندنا الكاتب الى الانسان واما ما ذكره بعض الاقوال
 من انه يجوز ان يكون المراد من قوله امر هو النسبة ومن قوله آخر
 هو الطرفين اي ادراك نسبة منتسبة الى الطرفين اي متعلقة
 بهما ويجوز ان يكون المراد بالامر الوقوع واللا وقوع وبالاخر
 هو النسبة اي ادراك الوقوع واللا وقوع المنتسبة الى النسبة وحاصل

ادراك النسبة واقعة وليست بواقعة كلام لا يعتد به وقول
 قالنا الانسان كاتب وليس بكاتب اي قول اعني اعتقاد والآن
 فلا لزوم لجواز ان يكون القارئ شاكاً او غير عالم بحقيقة اللفظ
 ملتبس الى النسبة المفهومة منه وقول فقد استدلنا الكاتب اي
 مفهوم هذا اللفظ لا ماصداً عليه هذا المفهوم الى الانسان اي الى
 ماصداً عليه الانسان كزبد مثلاً لا الى مفهومه وحيث تحققت في باب
 القضايا وقوله واقعة نسبة بثبوت الكتابة التبع مع ما عطف عليه
 وهو قولنا او قلنا اه تفسير لقولنا استدلنا الكاتب الى الانسان
 فمعنى قولنا استدلنا الكاتب الى الانسان ادركنا وقوع النسبة الثبوتية
 بينهما او ارتفاع تلك النسبة وازدواج النسبة الى ثبوت الكتابة
 في المعطوف والمعطوف عليه ما لا يمت على حذف المضاف والمعنى فقد ادركنا
 وقوع نسبة ذي ثبوت الكتابة الى الانسان وادركنا ارتفاع نسبة ذي
 ثبوت الكتابة عنه واما بياننا وتحقق الكلام في هذا المقام يقتضيه
 بسطاً وتفصيلاً فاستمع لما نتلو عليك اقول **فلا اعلم** ان المفهوم
 القيرح لهذه القضية اعني قولنا الانسان كاتب مثلاً ملتبس من اربعة
 اجزاء هي ذات الانسان ومفهوم الكاتب ونسبة هذا المفهوم الى
 تلك الذات بالوقوع لها اعني النسبة التامة الخبرية وهذه النسبة
 وان كانت نسبة واحدة بالذات الا انها متعددة بالاعتبار
 اذ يتعلق بها الادراك بدون الادعان والقبول وهي بهذا الاعتبار

مفهوم الانسان
 نسبة الانسان
 اعظم من الادراك

من المعلومات المتصورة وبسبب نسبة حكمية ومع الادعان والقبول
 وهي بهذا الاعتبار المعلومات التصرفية على من مذهب الحكمين وبسبب الحكم فلهذا
 النسبة بالاعتبار الاول تغايرها بالاعتبار الثاني فمن قال ان القضية الكلية
 ملتبسة من ثلثة اجزاء لاحظ الوجه الزائفة ومن قال انها ملتبسة
 من اربعة اجزاء لاحظ التعدد الاعتباري وكذا المفهوم من قولنا
 الانسان ليس كاتب مثلاً ان مركب من اربعة اجزاء هي ذات الانسان
 ومفهوم الكاتب ونسبة هذا المفهوم الى تلك الذات بالادعاء اعني
 النسبة التامة الخبرية وهذه النسبة من حيث يتعلق الادراك بها
 بدون الادعان نسبة حكمية ومع الادعان حكم فبالنسبة الحكمية في الوجهة
 غيرها في السالبة وهي نسبة تامة خبرية ومن ظن انها فيهما واحدة
 ومن ظن انها نسبت تقييدية ثبوتية فقد اخطأ والرجوع الى
 ما يتبادر من قولنا الانسان كاتب والانسان ليس كاتب شاهد
 صدق على ما قلنا لخلو هذه الدلالة عن النسبة التقييدية مع كونها قضية
 حلتين وسبب لكر بياننا وتوضيحنا انشاد انه كما اذا عرفنا
 ما قلنا فادراك مفهومها الصريح ادراك الانسان والكاتب ونسبة
 الكاتب اليه نسبة ثبوتية او سلبية اعني النسبة التامة الخبرية
 بدون الادعان او لا ومع الادعان ثانياً وهذا التقدّم والتأخر
 زمان في بعض الصور كما في صورة الشكر ثم زواله وذاته في بعضها
 كما في القضايا الاولى التي يكفي في حصول الادعان تصور الطرفين ونسبة

مفهوم الانسان
 نسبة الانسان
 اعظم من الادراك

لا بد من العلم بالاعتناء بالاعتناء
بما لا بد من العلم بالاعتناء بالاعتناء
بما لا بد من العلم بالاعتناء بالاعتناء

الا قولى واسأل هذه النوع بقوله كما يقتضيه ثم دون قوله كما يدرك عليه ثم
قال **الثالث** فادراك الانسان هو تصور الحكموم عليه والاشياء متصور
محكوم عليه كما كان قوله فادراك الانسان تصور الحكموم عليه وهو بالاشياء
يكون الانسان قبل نظوره محكوما عليه حتى يكون نظوره تصور
الحكموم عليه والاشياء كان نظوره حين تعلق التصور به تصور الخالي
محكوم عليه وكذا الحال في قوله وادراك الكاتب تصور الحكموم به ازال هذا
الهم بقوله والاشياء متصور محكوم عليه والكاتب تصور محكوم
وانما كان هذا لان الامر من مالم يتصور لم يتعلق الحكم بهما واما
يتعلق الحكم بهما لم يكن شئ منهما محكوما عليه للحكومة واما النسبة
الحكمة اعني النسبة الخبرية التي تفضل لان يتعلق بها الحكم اعني الادراك مع
الاذعان فهي نسبة حكمية بهذا القدرة الصلاحية اذ معناها النسبة
المنسوبة الى الحكم وهذا القدرة هي للنسبة التي فلم يتوقف كونها نسبة
حكمية على تعلق الحكم بها فلم يتوقف على تصورهما فلذا لم يتوقف نسبة ثبوت
الكاتب المتصورة نسبة حكمية **قوله** بغيره بادر اكر وقوعه اه فير عليه
لا فرق بين قوله ادراك وقوع النسبة وقوله وادراك ان النسبة وقوله
في المعنى لما اجمع عليه الخاتمة من ان **الثاني** في تأويل الاول وجه لا فائدة في تفسير
احدهما بالآخر والجواب ان المصدر المضى كوقوع النسبة مثلا الا ان
متعلقا للعلم والادراك حكمي لثمة معان اخرها ان يكون متعلق العلم
هو المضى وحده لانه النسبة ومع تكون الاضافه لتعيين المضى

والنتيجة ان الامر من مالم يتصور
لم يكن شئ منهما محكوما عليه

لا بد من العلم بالاعتناء بالاعتناء
بما لا بد من العلم بالاعتناء بالاعتناء
بما لا بد من العلم بالاعتناء بالاعتناء

المضى ومتعلق العلم وتاثيرها ان يكون متعلق العلم هو المضى
مع الاضافة اعني النسبة التقييدية المتعلقة للتصور فقط واما
ان تكون متعلق العلم هو المضى مع الاضافة اعني النسبة التامة
الخبرية المتعلقة للتصديق فهذا الادراك على الاول ادراك المفرد وعلى
الثاني ادراك المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك المركب التام الجزري اذا
عرفنا هذا فانيتم من ان **الثاني** في تأويل الاول ارادوا به اذ في تأويل
الاول بالمعنى الثالث فقط لا بالمعنى الثالث ولا ما قبله الاولين **قوله**
الى التسبيح والافتراء برشك الى ما قلنا فان الحكم والاول محتمل فغير
ففسره **الثاني** وما كان **الثاني** الاول المحتمل للمعنى الثالث في المعنى **الثاني**
والثالث **الثاني** وليس في المعنى الاول يفرض قد ذكره لتقريبه واما
الثالث ولم يتعرض لتقريب الاول ولو تعرض ايضا لكان احسن **قوله**
واما الالتباس بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك الذي
كما اقول هذا الكلام منه قد مره انما يقع اذا كانت النسبة الحكمية
هي النسبة التامة الخبرية الثبوتية كما في الموجبة والتسبيحية كما في
السالبة كما ان الحكم كذلك كما عرفنا **قوله** واما اذا كانت النسبة
الحكمية هي النسبة التقييدية الثبوتية في الموضوع فلا اذ لا نزاع
في ان الحكم هي النسبة التامة الخبرية الثبوتية في الابحاث والبيان
في السلب وبين النسبة التقييدية والنسبة التامة الخبرية ثبوت
بعيد وكذا بين النسبة الثبوتية والتسبيحية فكيف يتصور

لا بد من العلم بالاعتناء بالاعتناء
بما لا بد من العلم بالاعتناء بالاعتناء
بما لا بد من العلم بالاعتناء بالاعتناء

الاتباس بينهما خصوصا في السالبة مع كون البعد بينهما بنسبة
 المرتبة وأيضا اتفق الحكماء على أن تصور النسبة الحكمية بشرط
 حصول الحكم وهذا الاتفاق منزه عما يقع إذا كانت النسبة الحكمية
 هي النسبة الثابتة الجزئية لأن ما لم يحصل صورة تلك النسبة في الزمان
 لم يكن له الاذعان الذي هو من ضروريات الحكم وأما إذا كانت النسبة
 الحكمية هي النسبة التقديرية كما توهم فلا يمكن لنا بعد تصور الطرفين
 تصور النسبة الثابتة الجزئية بينهما بلا اذعان ثم مع اذعان غير
 ملاحظة نسبة تقديرية بينهما أصلا وذكرنا في راجع وجدانه
 منصفان نفسهم أن النسبة الحكمية هي النسبة الثابتة الجزئية
 لا التقديرية وأما ما قيل من أن النسبة الحكمية يجب أن يكون ثبوتية
 في الإيجاب والتسلب معا والافتصا لثبوت موجبة فأنما يصح لو كانت
 النسبة الحكمية تقديرية وملاحظة تفصيلا على وجه تكون محكوما عليها
 كما إذا قلنا النسبة بين الطرفين باللائحة ليست بواقعة أما إذا
 كانت ثابتة خبرية غير ملحوظة تفصيلا كما يفهم من قولنا زير لشئ كان
 وأدركتها ثم أذعننا وقبلتها فلا هذا تمام الكلام وتحقيقه في
 هذا المقام فليكن بالتأمل الصادق راجعا إلى الوجدان ناظرا في
 مفهوم القضايا الموجبة والسالبة معرضا عن التقليد لم يدعوك
 إلى البطلان سالكا لذكر الانصاف والرشاد ومجتنعا عن مذهب
 الاعتصاف والعناد واثمة ولي التوفيق وبين أزقة التحقيق

في قوله
 كان زير لشئ
 كان زير لشئ

التحقيق **ورد** وكذا ذكره في وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها
 لما كان بين ادراك النسبة الحكمية والادراك الذي هو الحكم كالألحاح
 أراد أن يعبأ أحدهما عن الآخر كمال التميز فقال أولا توجد النسبة الحكمية
 ولا حكم معها أصلا كما في صورة الشكر وقال ثانيا نيا توجد وليس
 معها الحكم التسلي فقط وتوجب وليس معها الحكم الإيجابي فقط فبين
 أولا مغايرتها للحكم التسلي والإيجابي على الأجمال وثانيا على التفصيل
قال لكن لا يحصل التصديق ما لم يحصل الحكم اعلم أن طائفة من
 الناس وبتت إلى أن الشكر والوهم في قبيل التصديقا وذكرهم
 منهم وأيضا سابقا كلامه رحمه الله منشأ لتوهم أن التصديق حاصل
 في صورة المشكر والوهم توهمها من باب إيهام العكس الكلي
 للتفصيل الكلية المعلوم أي قولنا كما كان التصديق حاصلًا فالنسبة
 الحكمية حاصله متوهم وهو قولنا كما كانت النسبة حاصله فالتصديق
 حاصل ولما كان الأمر كما سمعت أشار رحمه الله إلى دفعه وأورد كلامه
 الموضوع لدفع التوهم الناشئ عن الكلام السابق ولم يذكر رحمه الله
 هذا الكلام لأفاده الامتناع بين النسبة الحكمية والحكم حتى يرد عليه
 أن الظاهر أن يقال لكن الحكم لا يحصل ما لم يحصل التصديق ومعنى
 كلامه رحمه الله أن تصور النسبة الحكمية مع الشكر والوهم حاصل والحكم
 ليس حاصلًا والتصديق غير حاصل فيكون النسبة الحكمية غير الحكم لأنها واجبة
 حيث لم يوجد الحكم كما أورده بعض الأفاضل واجبا بان الكلام محمول

على القلب في التفرع **قال** وعند متأخرى المنطقيين يعني بهم الامام الرازي
 ومن تابعه ان الحكم فعل في فعله النفس فلا يكون ادراكا كما ذهب به ^{وهو}
 الا اول فلو قلنا ان الحكم ادراك كما سبق وهو الحق يكون التصديق ^{بالحكم}
 مجموع تصور اربعة اي يكون ما هو التصديق عند المتأخرين مجموع
 تصورات اربعة في الواقع ونفس الامر ان يكون التصديق مجموع ^{التي هي}
 تصورات اربعة عندهم حتى يورد عليه انه خلاف الواقع اذ الحكم عدم ^{التي هي}
 فعل **قوله** بناء على ان الابطال انما يتغير بها عن الحكم بل على ذلك وجه الدلائل
 استبعاد تلك الفاظ في الاعم لا في الافعال التي تتناول الانفعال وانها
 مصادر ومردولات المصادر وعند رابطة العربية مشتقا افعال سواء
 كانت تلك المدلولات افعالا او انفعالات حتى انهم يقولون الحكم القائل
 كالتكسیر مثلا اسم الفاعل والمراد بغيرها النفع والاثبات **قوله** اي مطابق
 لما في ذلك مرعي ليس المراد بقولنا ان تلك النسبة واجبة انها موجودة
 في الخارج كما هو المتبادر منه لان النسبة من الامور الاعتبارية ^{التي هي}
 من الموجودات الخارجية كما حقق في موضعها بل المراد انها مطابقة لما
 في نفس الامر اي لما في نفسها والمراد بالامر بهذا النسبة وتحقيقه ان
 الانسان والكاتب مثلا نسبة تامة ايجابية كانت او سلبية مع قطع
 النظر عن ملاحظتنا ايها اياها وادراكنا لها فاذا ادركناها
 باحد الوجهين وترددنا فيها اي في نفسها مع قصر النظر عن ملاحظتنا
 اياها ايجابية او سلبية فقد ادركنا النسبة الكلية ثم اذا زال ذلك

34
 الشكر وتزج احد الطرفين لم يحصل لنا الا ان النسبة على وجه ادراكنا
 مطابق لها على وجه هي عليها مع قطع النظر عن ملاحظتنا وادراكنا
 لها ومعنى مطابقها لها انما ثبوتها او سلبها وان النسبة
 وان كانتا متحدتين بالذات عند المطابقة الا انهما متوحدتان بالاعتبار
 وهذا القدر كاف للمطابقة **قوله** فيكون من مقولة الكيف اعلم ان الحكم
 حصرا والاجلس العالية للموجودات الممكنة في عشرة اقسام وقالوا
 لها المقولات العشرة فكل منها مقولة منها الفعل ومنها الانفعال ومنها
 قسرها ومنها الكيف وقد قسم المتأخرون باذرع لا ينوقف نظره
 على تصور غيره ولا يقتضي القسم واللا قسم في محل اقتضاء اوليا
 والعرض موجود محتاج في وجوده الى محل يقوم واحترزوا بهذا
 الجهر وهو موجود لا يحتاج في وجوده الى محل يقوم ويقولون لا يتوقف
 نظره على تصور غيره احترزوا عن الاعراض النسبية مثل الاضافة
 كالابوع مثلا والفعل والانفعال وغيرها ويقولون لا يقتضي القسم
 احترزوا عن الكيف كالاعداد ويقولون لا يقتضي النسبة والنقطة والوجه
 وقولهم اوليا ليدخل في العلم بالمعلوم مقتضية للنسبة واللا قسم في العلم
 بها يقتضي القسم واللا قسم لكن لا اوليا بل بواسطة اقتضاء المعلوم
 وذهب المحققون من الحكماء الى ان الثابت في الذهن ما هي الا اشياء موجودة
 بوجود ظلي غير اميل وقالوا الصورة الحاصلة في العاقل اذ احدا
 معان في الشخص العارضة لا بسبب حلولها في نفس شخصية كانه

مطابقة لكثيرين بحيث لو وجد في الخارج كانت على الأفراد وإذا حصل
الأفراد في الذهن مجردة عن الشخصيات الخارجة كانت عليها وقالوا القول
بأن الصورة الحيوانية عرض باطل لأن تلك الصورة ماهية الحيوان
وإذا وجد في الخارج كانت قائمة بذاتها ولا معنى للجسم إذا كان ولا
يتألف فيها من شيء آخر في وجوده على هذا القول بأن العلم مقول
الكيف على الإطلاق باطل لأن الكيف عرض كالمحمول والعلم على إطلاقه
ليس عرض نعم العلم بالاعراض عرض لأن العلم على هذا التحقيق على المعلوم
فقالوا إن العلم من مقوله الكيف فأنما يصح على إطلاقه على مذهب طائفة
ذهبوا إلى أن المرسم في الأشياء في الذهن ليس صاحبها بل صورها و
اشباحها المخالفة لها في الماهية **قوله** فلا يكون فعلا أيضا أي لا يكون
الأدراك على تقدير كونه من مقوله الكيف فعلا كما لا يكون على تقدير كونه
من مقوله الانفعال فعلا لأن المقولات متباينة وأيضا مضمر أض
بمعنى عاد أي عاد نقي كونه فعلا عودا يعني لا يكون على تقدير كونه من مقوله
الكيف فعلا كما لا يكون على تقدير كونه انفعالا فعلا فمع تقدير كونه
من مقوله الانفعال انتظم قياس من الشكوك التي ينتج أنه لا يكون فعلا
الأدراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا ينتج أن الأدراك لا يكون
فعلا وعلى تقدير كونه من مقوله الكيف ينتظم أيضا قياس الشكوك التي
ينتج أن الأدراك لا يكون فعلا هكذا الأدراك كيف والفعل لا يكون كيفا
ينتج أن الأدراك لا يكون فعلا فيعود نقي كون الأدراك فعلا عودا

وما قبله من أن المعنى لا يكون الإدراك فعلا أيضا كما لا يكون انفعالا
ليشأنه لأنه لو كان المعنى نقي كونه فعلا وانفعالا كان المعنى يقول
قد يكون فعلا يكون انفعالا أيضا كان قوله فلا يكون فعلا أيضا لأن
النقي على هذا عاد ورجع من كونه فعلا إلى كونه انفعالا فافهم **قال**
الشيخ هذا على رأي الإمام أي كون التصديق مركبا من الأمور الأربعة
التي هي أما الإدراك أو الأربعة في الواقع أو الإدراك أو الثلاثة **والفعل**
مذهب الإمام وهذا ليس رة إلى قوله يكون التصديق مجموع الإدراك
الثلاثة والحكم يدل على ذلك قوله **وأما على رأي الحكماء** فالنصديق
هو الحكم فقط **قوله** هذا هو الحق فإن قلت لا شك أن أحدهما الفرقتين
أي الحكماء والمتأخرين لا يجبر على التصديق بأنه عند اجراء نفس
الامر كذا حتى يتوجه عليه أن ما ذكره حتى أو ليس حتى لا يبيح ما أضح
عليه ويقول التصديق عندي كذا **ولا شك** أنه لا يقال على هذا أنه حتى
أي مطابق للواقع وليس حتى وأيضا لم يرد به أن ما نقله رحمه الله من
الحكماء حتى مطابق للواقع لأن مذهبهم كذا كذا لم ينافح أحد في
ذكرها معناه **قله** معناه أن ما اصطلي عليه الحكماء راجح لأنه
لما هو غرضهم من تقسيم العلم إلى هذين القسمين لأنهم إنما قسموا العلم إلى
هذين القسمين ليمتاز كل قسم منهما بطريق من طرق الاكتساب يعني
كان غرضهم بيان جميع الطرق الموصلة لجزئية وبيانها على الوجه
البحرني لم يكن مقدور ذلك لثرتها وعدم انضباطها لكن لما كانت مع

تلك الكثرة راجعة الى نوعين فارادوا بيانها على الوجه الكلي فاختاروا
الاحصاء في قسمين فحصر العلم اولا في قسمين يختص كل منهما
بنوع طريق من ذينك النوعين ليلزم حصر الطرق في النوعين ^{فمنها}
بيانها على الوجه الكلي المضبوط وهذا القسمان هما التصور
والتصديق ^{منها} على مصطلح الحكماء دون المتأخرين فظهر ان ما ذهب
الحكماء راجح على ما ذهب اليه المتأخرون نظر الى الغرض من التقسيم
يؤتي ما ذكرناه من بيان المراد بقوله الحق قوله فمن لاحظ مقولتي
قوله لكنه مشروط في وجوده اه يعنى يتوقف وجوده في الزمان و
تحققه في علم وجود امور اخر معه في القسم الاول وهو تصور
الحكم على وجهه والنسبة الحكمية وهذا معنى ضم الامور متعددا
لا اخر معها واعتبار المجموع قسما واحدا **قوله** وان اردت تقسيمه
على مذهب الامام اه او رد عليه ان الحكم عند الامام فعل في افعال النفس
لا ادراك كالتبين ونحوه في شرح قوله رحمه الله فالامام في المحقق
فكيف يكون تقسيم العلم الى الادراك لامور اربعة والى ادراك
غيره منطبقا على مذهب الامام وايضا يصدق التقسيم
على التقسيم وذكر مفسد التقسيم قلنا انه كون الشيء قسما في نفسه
والجواب عن الاول انه اراد قدس سره انكر اذا اردت تقسيم
العلم تقسيما منطبقا على مذهب الامام التصور والتصديق
قلنا العلم اما ان يكون ادراكا لامور اربعة في الواقع لا يزعم

الامام
صلى الله عليه
وآله
عليه السلام

لا يزعم لان الادراك الرابع الذي هو الحكم فعل يزعم لكنه ادراك في
الواقع فما ظنهم بقصد يقا يكون ادراكا لامور اربعة في الواقع و
ان لم يكن يزعم كذلك ومعنى انطباق التقسيم على مذهب كون التقسيم
وهو يكون مخجلا هو التصور والتصديق عنده وهو الادراك
لامور اربعة والادراك الذي هو غير ذلك في الواقع ونفس الامر ان
لم يظنه الامام كذلك وهذا التقسيم هذا الوجه فيكون منطبقا على
قاعدة دقيق جدا والجواب عن ذلك ان معنى التقسيم ما صد عليه العلم
اما ان يكون شيئا صدق عليه العلم ويكون ادراكا لامور اربعة واما
ان يكون شيئا صدق عليه العلم ويكون ادراكا غير ذلك الادراك المذكور
وح لم يصدق به من التقسيم هو هو ويمكن ان يقال ايضا بان
الموافق بالغير المباني ومنهم من توهم ورود السؤال الى تقسيم
مذهب الحكماء ايضا فاجاب عنه بالجواب الذي ذكرناه ثانيا وانما
خبر بان هذا التوهم غاية الضعف لان التقسيم وان كان ادراكا
لكن ليس ادراكا لشيء لان ماهية العلم ليست مروة للملاحظة بل هي
يكون ادراكا له وانما الادراك لشيء ما صد عليه العلم والادراك لا
نفس هيته **قوله** قدس سره في التقسيم على مذهب الامام واما ان
يكون ادراكا لغيره بديل قوله واما ان يكون ادراكا هو غير ذلك
الادراك المذكور باضا في الغير الى المدرك لا الى الادراك كما فسد
في التقسيم مذهب الحكماء لم يتوجه السؤال الى علمه ايضا وانما لم يزل

الامام
صلى الله عليه
وآله
عليه السلام
في تقسيم العلم على مذهب الحكماء
الغير الى المدرك لا الى الادراك
فما ذكرناه

ذكر لطلابهم ان القسم الذي ادراكه شيء مغاير لكل واحد من الامور
 الاربعه **قوله** ولا على مذهب الامام ايضا لم يبالغ في ثبوت صحة مذهب
 الامام كما بالغ فيه على مذهب الحكم بقوله قطعا لانه يمكن تقييده على
 مذهب بعينه وتكلف بان يحمل المعية المستفادة من قوله **مع**
 حكم على المعية الزمانية الدائمة ويكون المعنى تصور يحصل حكم في
 الزمان معينة دائمة وهذا التصور هو المجموع المركب من الادراكات
 الاربعه لان الحكم هو الجزء الاخر وحصول الجزء الاخير مع حصول
 الكل في الزمان دائما وان كان متفرقا على حصول الكل بالزمان
 ولا شيء من الادراكات الثلاثة الباقية ولا اثنين منها ولا مجموع
 الثلاثة كذلك اذ ليس حصول شيء من الامور المذكورة مع حصول
 الحكم في الزمان دائما وهذا وان كان اعلم من مذهب الامام بعد
 لدخول ست صور في نسبة مذهب الامام احدها المجموع
 من تصور الحكم عليه والحكم وتاثيرها المركب من تصور الحكم به والحكم
 وتاثيرها المركب من تصور النسبة الحكمية والحكم واخرها من تصور
 الطرفين والحكم وخامسها من تصور الحكم عليه والنسبة والحكم و
 سادسها من تصور الحكم به والنسبة والحكم الا ان يمكن تخصيص
 باعداد الصوائت بقرينة انحصار المذهب مذهب الاوائل والاول
 وليس المراد به مذهب الاوائل قطعا فتعين ان يكون المراد به
 مذهب الاواخر فيما ذكرنا من هذه المعاني وهذا التكلف انطبق

في الحقيقة

في الحقيقة

في الحقيقة

في الحقيقة

في الحقيقة

في الحقيقة

في الحقيقة

انطبق التقسيم المذكور على مذهب الامام وقد خرج قدس سره في حاشية
 شرح المطالع ببعض ما ذكرنا فتجسسا تقسيم الكتاب هناك على مذهب
 الامام **قوله** وبيان ذلك ان عدم انطباق تقسيم مذهب الامام ان حال
 ما ذكره المحقق في تفسير العلم ان احدهما العلم هو ادراك غير جامع للحكم
 وهو حال قوله تصور فقط لانه لا ازم معناه المطابق لا عينه اذ
 معناه المطابق تصور لا يجمع شيئا ويلزمه ان لا يجمع الحكم
 وهذا اللازم هو المراد والتقسيم هو ادراك جامع للحكم وهو حاصل
 قوله تصور مع حكم لانه ايضا لا ازم معناه المطابق لا عينه فيخرج
 القسم الاول سبع صور كل منها داخل فيما ينال التصديق على مذهب الامام
 ويدخل في التقسيم مع ان كلا منها خارج عن التصديق على مذهب ايضا
 يستلزم هذا التقسيم ارتقاء عدد التصديقي في مثل قولنا الاثنان
 كاتب الى سبعة وهذا ينال في مذهب اذ على مذهب ليس التقصدي
 واحد وهذا البيا ظهر ان هذا التقسيم لا ينطبق على مذهب الامام
 كما ظهر بالبيا الذي عدم انطباقه على مذهب الحكم بقوله قدس سره
 فلا يكون تقييد منطبقا على شيء من المذاهب فيخرج على مجموع البيا
 لا على البيا ان فقط كما يتراى من ظ كلام وما ذكرنا في بيان
 عدم الانطباق حال ما ذكرنا في بيان ما وفي يدعوى عدم
 الانطباق كما لا يخفى لكن لما كان ما ذكرنا في بيان الدعوى متضمنة
 لنفسا التقسيم نفسه مع قطع النظر عن عدم الانطباق لعدم ترتيب المحصولات

في الحقيقة

في الحقيقة

في الحقيقة

في الحقيقة

في الحقيقة

في الحقيقة

في الحقيقة

ما هو الغرض والمقصد من التقسيم عليه هو امتياز التبيين بالطرق المذكورة
 كما عرفت صدر البيان بقوله يرد عليه فصوره بصورة الاعتراض
 ليكون اول الكلام مشعرا باخر وظاهره بباطنه فلذا جازم التفرع
 الى دعوى عدم الانطباق قوله بل لا يكون صحيحا في نفسه واعلم ان
 عنوان المحكوم عليه يرد على مقارنته الحكم لهما دون النسبة فلذا
 وصفت تصورهما بالمقارنة للحكم دون تصورهما اعتمادا على
 المفهوم في العنوان فهذا الوصف للتقيد دون التأكيد واما
 وصف التصورات بالمقارنة للحكم فللالتأكيد على تقدير ان يكون اللام
 في التصورات للتعهد والتقيد على تقدير ان يكون اللام للاستغناء
 تام **قوله** لان الحكم عارض لحقيقة قيل ان اراد بعرض الحكم له
 عارض العارض لمعروضه فلا يشتر ان الحكم وكذا سائر الادراكات
 عارضة للنفس انما هي محلها كما تقر في الحكم **وان اراد** يتعلق
 الحكم به يتعلق العلم بالمعلوم فلا مشبهة ايضا في ادلا يتعلق الحكم
 بادراك النسبة الحكيمة ولا يادراك المجموع بل انما يتعلق بالمدرك **واجب**
 بانه اراد به حصوله بعد بلا واسطة وهذا هو ادراك مجموع السلطة
 وادراك النسبة ايضا بل هو الاخير حقيقة وهو ظاهر قول **هذا** انما
 يصح اذا اريد بالنسبة الحكيمة النسبة التامة الخبرية لا النسبة التقيدية
واما اذا اريد بها النسبة التقيدية فخص الحكم بعد ادراكها
 بلا واسطة **ثم** لان الادعان الذي هو ضرورة الحكم انما يتعلق
 بالادعاء **ثم** لان الادعاء الذي هو ضرورة الحكم انما يتعلق

وهو انما هو المقام بتقيد التصورات
 في التصورات للتعهد لا في التصورات
 المذكورة ليست مطلقا للتصورات
 بل التصورات التي هي مطلقا للتصورات
 في المقام فثبت ان المقام للتصورات
 هو المقام فثبت ان المقام للتصورات
 هو المقام فثبت ان المقام للتصورات

فانما هو ضرورة الحكم
 فالتقيدية هي ضرورة الحكم
 فالتقيدية هي ضرورة الحكم
 فالتقيدية هي ضرورة الحكم

انما يتعلق بادراك النسبة التامة الخبرية كما عرفت سابقا وايضا
 انما يصح هذا اذا كان الحكم ادراكا بديها واما اذا كان نظريا فيجب
 الى تصور الوسط وادراك نسبتها الى احوال الطرفين ونسبة طرفي الامر
 اليه واما اذا كان فعلا فيحتاج الى تصور الحكم ويصح حقيقة **قوله**
فان قلنا قد مر المصير ان قلنا ما ذكرنا من عدم انطباق
 المصير وقد بني على خروج الحكم من التصديق والمصير قد مر بدخوله
 فيه فكيف يتصور عليه ما ذكرنا قلنا هذا الكلام لا يجزئ بقا في دفع
 ما ذكرنا عليه لان القسم الخارج من قسمه هو الادراك الجامع للحكم اما
 مطلقا كما ذكرنا كل من حال تقسيمه او على وجه العوض والحق كما اشترنا
 اليه بقوله سابقا **ومهم** في قوله فان كان التصديق عنه عبارة
 عن القسم فالخارج في حال التقسيم على ما عرفت من عدم الانطباق **والذي**
 وان كان عبارة عن المجموع المركب كما مر لم يكن التصديق قسمه العلم
 وهو يربط عند الامام لان التصديق عنده قسم من العلم فلا يكون ايضا
 منطبقا على مذهب هذا خلاصة كلام قدس سره ولا يخفى ما في هذا التوريد
 من القبح اذا التوريد انما يكون بين المقام المحتملة وبعد تصريح المصير بكون
 التصديق لا احتمال لكون التصديق عبارة عن القسم الخارج من التقسيم
 عنه وايضا القول بان التصديق عند الامام قسم من العلم مركب
 وهو مركب عن العلم والفعل الذي يباينه والمركبة في الشيء وما
 يباينه لا يمكن ان يكون قسمه وايضا ان اراد بقوله لم يكن

في بحث الموضوع حيث قال ولا يقال
 انما هو ضرورة الحكم
 فالتقيدية هي ضرورة الحكم
 فالتقيدية هي ضرورة الحكم



التصديق قسمان العلم ان لم يكن قسما مطلقا اي في شئ من تقاسيم العلم
 فليس منع ظ وان اراد به ان لم يكن قسما في هذا التقسيم فعلى تقدير تسليم
 كون التصديق عند الامام قسما من العلم بطلان عدم كونه قسما من
 العلم في هذا التقسيم **واما** يكون باطلا لو كان هذا تقسيما مطلقا
 العلم لا يجوز ان يكون تقسيما للعلم المقصود ويكون هذا كما
 فعل الشيخ في الشفاء والاشارات مع ان كتبه مشحونة بتقسيم العلم
 الى المقصود والتصديق **فان** قلت في نفوت ما هو الغرض من تقسيم
 العلم على ما عرف غير مرتبه فيكون فاسدا في نفسه قلت الغرض المذكور
 غرض في تقسيم العلم المطلق الى المقصود والتصديق لانه تقسيم العلم المقصود
 الى المقصودين مع ان السؤال لا يتعلق بكلام المحقق بل انما يتعلق
 بمذهب الامام فيرد على كل تقسيم ينطلق على مذهبه لتقسيمه **مذهب**
 منطبقا على مذهبه **قوله** وايضا يصدق على تصور الحكم عليه **الحكم**
 مع انه مجموع مركبة اقول هذا الصديق ليس بجزا لان ما ذكره ليس
 بتعريف للتصديق حتى يجب ان يكون جامعا وما تقابل هو تنبيه
 على ما خرج من التقسيم ليس بتصديق وذكر لان المشهور في تقسيم العلم الى
 المقصود والتصديق وهما ليس كذلك فاحتاج الى التبيين عليه **فمن**
 عليه وجه حصل من مذهب والتصديق كما ان احسن وجه في كلامه
 قد استبره على التبيين دون الاعتراض في سوق كلامه ويمكن ان
 يحل قول المحقق يقال للتصديق علم معنى يقال للمجموع **عند** **الحكم**

الحكم وجملة حسب حصول التصديق وح يكون هذا الكلام سائيا للتصديق
 على مذهب الامام **قال** والفرق بينهما وجوه بين الفرق بين التصديق
 على مذهب الامام والتصديق على مذهبهم ناشى من وجوه ثلثة احدها
 بساطة علم مذهبهم وتركيب علم مذهبهم كما مر في المحقق وقال **المقصود**
 امر اذا الحكم عليه بنفى او اثبات كان المجموع تصديقا والفرق بينهما بين
 كتابين المركب والبسيط وتاينها دخول تصور الطرفين فيه **على**
 وخروجه على مذهبهم وتأينها كون الحكم نفس التصديق على مذهبهم
 وجزؤه على مذهبهم واستلزم بعض تلك الوجوه بعضا لا ينافي كون كل
 واحد منها جرحا فري **فان** قلت لما قال رحمه الله ان التصديق عند
 مجموع الادراكات الاربعة التي هي تصور الحكم عليه وبه والنسب الحكيم
 والحكم عندهم هو الحكم فقط استاذ كل واحد منهما غير الآخر بحيث لا يشبه
 على احد فما الحاجة الى بيان الفرق بينهما بعد هذا خصوصا بوجوه
 متقدمة قلت لما كان الحكم عند التفصيل مركبا من تلك الامور الاربعة
 ايضا كان مظهرا ان يتوهم ان نظرا التفصيل وقال هو مجموع الامور الاربعة
 وانهم نظروا الى الاجمال وقالوا هو الحكم فقط وح يكون مذهب الحكم **فما**
 واحدا فيكون احدهما ملتبسا بالآخر اشتد الالتباس فاحتاج الى
 بيان الفرق بينهما بوجوه كل منها مذكور في كلامه ليعلم ان لم يرد
 بما ارادوا به **قوله** قسم الشئ هو ما كان مندرجا تحته واخص منه
 لم يقتصر على قوله مندرجا تحته لتناوله الفروع المندرجة تحته القضا

الكلية مع انه ليس شئ منها قسميا تذكر القضايا وعلى قول اخفى لظاه
 على اخفى شئ بحسب شئ دون الحرج مع انه ليس مما ذكر الشئ هكذا
 قبل وليس شئ لان الغرض من درجته تحت القضايا الكلية واخفى من حيث
 التحق والحق ان الحصر المعلوم في باب التصور اشياء ان فيما يجب
 المحل دون التحق فاذا استعمل في باب التصور لا يتبادر منها الى الفهم
 الا ما هو بحسب المحل فذكره بنفسه القول مندرجا لا لا اختار في شئ **قوله**
 ومع كون قسم الشيء قسما ان يكون اه اعتبر قد سطره قسم الشيء نظرا
 الى الواقع وتبين نظرا الى الجمل ويمكن اعتبار العكس ولو اعتبر كل منهما نظرا الى
 الواقع لكان احسن او لا اما اول افلاذ المتبادر في اللفظ واما ثانيا
 فلاذ ادخل في لفظ الف واما ثانيا لفظان مع لفظ الشيء في التقسيم لانه
 عليه التقسيم بدلا عليه دون التبيين **قوله** هذا بناء على ان التصديق
 عبارة عن الادراك الجامع للحكم الذي في هذا الكلام دفع شبهة اورث
 على قوله وذكر لان التصديق ان كان عبارة عن التصويع الحكم
 وهو ان لا يتم ان التصديق لو كان هو التصويع المتيقن بالحكم كما في البعض واما
 اذا كان عبارة عن مجموع فلا ابرى ان الواحد المتقيد يكون مع الوا
 قسم الواحد بخلاف مجموع الواحدين وتوجيه هذا الكلام ان في التصديق
 مذهبين مذهب الامام وهو مجموع المركب ومذهب الحكماء وهو الحكم
 فقط فان اراد درجاته بالتصور مع الحكم هو الظاهر ان التصويع
 المتيقن بالحكم فلزوم كونه قسميا التصويع لم يكن تذكر الارادة غير لانه

مع الحكم كان قسميا
 وانما يلزم لو كان هو

لازمة وان اراد به ما هو مذهب الامام ان مجموع المركب يحمل المعنى على
 الزمانية الدائمة كما سبق فالمجموع المركب التصويع والتقدير الذي يثبت
 لا يلزم ان يكون تصورا كما تقرر في مجموع الواحدين وخاصة هذه
 الشبهة انه المراد بالتصديق المذكور في التقسيم هو لا يتصور كما ذكره
 رحمه الله من الامر بل يجوز ان يراد به امر آخر وهو لا يرد عليه ذكره
 وهو مجموع المركب وجه الدفع ان مراد الشئ بلزوم احد الامرين
 لزومه من نظم التقسيم المشهور وكذا وان هذا التقدير يكفي سببا
 للعدول عنه فاذا كان كذلك فاما كان ارادة التصويع المتيقن بالحكم
 الوهمي من التصديق المذكور في التقسيم هو كما في لزوم المذكور
 خصوصا اذا دخل كلام طائفة عليه لا يضره امكن ارادة امر آخر
 منه لا يرد عليه ذكره وحال ما ذكره قدس سره في وجه الدفع من
 ان هذا بناء على ان التصديق اه انا فاختار انه رحمه الله اراد الشئ
 الا اقره التردد في ذلك واما كان ارادة الشئ ان لا يضره في
 كلامه قدس سره مقدمة اخرى مطلوبة لظهور **قوله** فلا يظهر ان
 التصديق بهذا المعنى قسم التصويع وذكر لان الحكم فعمل مبين
 للتصور ولا يلزم ان يكون المركب في الشيء وما يثبت تحت بصدق
 عليه ذكر الشيء فان قلت بعد ما جعل الحكم فعلا مبينا للتصور
 لم قال لا يظهر ولا يلزم ولم يقل يظهر ان لا يكون التصديق اد ولزم
 ان لا يكون المجموع كما يور عليه مثال السقف والجدار قلت لو جهل

لا يكون قسميا بل هو على ما ورد على

وجه الدفع من

احد هما الاكتفاء بقدر الواجب الكافي وما بينهما ان المركبة في الشيء وما
 بياسته قد يكون بحيث لا يصدق عليه ذلك الشيء كما مركبة في السقف و
 الجدار وقد يكون بحيث يصدق عليه كركب في الفرد وما بياسته وهو
 الزوج يصدق عليه الفرد وكما مركبة في الجوهر والعرض القائم به يصدق عليه
 الجوهر اذ المجموع مركب منهما لا يحتاج في وجوده الى امر يقوم به وهو يتقو
 كما هو شأن الاعراض صرح قدس سره بالتمسك الاخير في حاشية شرح الفاض
 فان قلت اذ لم يظهر كونه قسما للتصور لما ذكرت لم يظهر كونه قسما
 له ايضا فكيف يصح ما يذكره بقيد هذا ان التصديق بمعنى المجموع للتصور
 كما انه بمعنى الحكم كذلك قلت لم يرد به ان قسم للتصور المطلق لا اذ يرد
 قسم للتصور المقيد بعدم الحكم ولا شبهة في كونه قسما له فان قلت
 فعلى هذا لا يصح قوله قدس سره وقد جعلته في التقسيم سماء العلم الذي
 هو نفس التصور لان العلم نفس التصور المطلق لا المقيد قلت لم يرد به
 انه نفس حقيقة لا ارادة به انه كذلك وبنائها على الاشتراك اللفظي فيكون
 قسم الشيء قسما وهذا القدر يكفي جهة للعدول الى التقسيم المشهور وهو
 من انه كما سبق فيما هو المذكور وقوله كما انه بمعنى الحكم قسم له ايضا هذا
 ليس مبنيا على ان الحكم فرع كونهما بعض الافاضل كيف والحكم ليس تصديقا
 الا عند الحكم وهو غير ادراك لا فعل وانما ما ذكره ذلك الفاضل ان الحكم
 اذ لم يكن قسما للتصور المطلق فقد وقع اندفاعه من قولنا لم يرد به التقسيم
 للتصور المطلق اه **قنا قول** من قسم العلم محصل ما ذكره قدس سره في هذا

قال السيد محمد باقر
 في شرحه ان الواجب
 في العلم ان يكون
 قسما للتصور
 المطلق لا المقيد
 لعدم اشتراك
 اللفظي في الحكم
 والافاضل

هذا المقام انه لا يرد شيء من الاعتراضين على ما هو مراد القوم من تقسيم
 العلم الى التصور والتصديق وانما يتوجه الاعتراض على عبارة منهم في تقسيم
 بمعونة الوهم **قنا** اراد قدس سره ان هذا القدر لا يكفي جهة للعدول
 فان خير بان هذا الكلام ليس تسليم فيه بل ان اراد به التنبه على ما هو
 مراد ال في بيان ما هو سبب العدول فنعم المقام وان علم جميع **الحال قال**
ال وهذا الاعتراض انما يرد على تقسيم العلم الى مطلق التصور
 اي بحسب الظاهر والتصديق كما هو المشهور اي تقسيم هو المشهور فانه تقسيم للعلم
 الى مطلق التصور والتصديق بحسب الظاهر فانه قد ظاهري وان لم يكن
 بحسب الواقع والمراد وفرة الغالبة كذلك وانما اذا قسم العلم الى التصور
 الشارح والتصديق بتقسيم الاول بقيد ظاهري ايضا كما فعله **ال**
 فبقيد بقيد ظاهري ايضا ولم يرد بقوله كما فعله المصنف انه تقسيم بعبارة
 ذكرها المصنف في تقسيم الخارج من تقسيم **ال** لا يحتمل التردد فلا يلزم
 ما ذكره رحمه من قوله فلا ورواها لانا مختاراه **قنا** قلت انما انما
 من تقسيم المصنف فانه العدول اليه فينبغي ان يكون هذا التقسيم مثل
 تقسيم كرويه حتى يستلزم الاندفاع من تقسيم الاندفاع من هذا التقسيم
 انما يظهر بعد اختيار ان يكون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم
 فهو تقسيم كرويه حين الاندفاع فيستلزم الاندفاع منه **ال**
 من تقسيم واعلم ان ما ذكره رحمه من ان المصنف قسم العلم الى التصور والتصديق
 انما يقع اذا حمل الحقيقة على الزمانية الدائمة كما سبق اما لو حمل على الجاهة

لا يضر ان التصديق
 ان الحكم ينزل دون
 تصور مع حكم
 في تقسيم العلم
 الى مطلق التصور
 والتصديق

مطلقا او على وجه العوض والحق كما ذكره قدس سره فلا كيف وقد وضع
المص بتركيب التصديق من التصور والحكم بل هو تقسيم للعلم التصوي الى جميع
قوله **واما على التقسيم** هو تصور هو وارده عليه فيه ان اراد ان الكلام
يدل على ورود هذا الاعتراض على ما هو مراد القوم من التقسيم هو
فهو الدلالة ثم قد ظهر مما بينت كرا نفا ان الاعتراض ان على
تقسيمهم وهذا القدر يكفي وان اراد به انه يدل على وروده على تقسيمهم
فالرد لا مستلزم والاندفاع من ادعاء قصد التبيين غير مقتضى
الذوق وظاهر السوء مدفوع **قال** **والله اعلم** اي من وجهي للاعتراض
ان المراد اي مراد القوم بالتصور الذي هو القسم الاول من التقسيم اما
المضمون الذي مطلقا اي غير مقيد بعدم الحكم والمقيد بعده هو الوجه
الاول اعتراض على ظاهر تقسيم القوم ونشأه التردد في التصديق
ولا دفع لاصلا كما عرفت والوجه الثاني الاعتراض على باطن تقسيمهم ونشأه
التردد في التصور وله دفع ظاهر كما تطلع عليه فالاعتماد في العدول على
الوجه الاول دون الثاني فلذا قدمه عليه مع تعلقه بالتصديق المتأخر
غير التصور الذي هو متعلق الثاني بالاطبع والوضع فان قلت
الاعتراض على اختيار السبق الذي هو متعلق بالتصور
لا يجمع شيئا من الاعتراضين السابقين فلا يفيق القول بورد
الاعتراض على التقسيم وجهين بل انما يرد الاعتراض عليه من احد
الوجهين قلت كل من الاعتراضين السابقين انما يرد على تقسيمهم وهذا

اي ادعاء قدس سره قصد التبيين
على ما هو مراد القوم من التقسيم
الاعتراض على مراد القوم
بل على ظاهره لا يسمع

غنى عن
الحكم وان كان
المقيد بعدم
التصور
الوجه الاول
من التقسيم
نشأه التردد
في التصديق
والوجه الثاني
الاعتراض على
باطن تقسيمهم
ونشأه
التردد في
التصور

وهذا الاعتراض انما يتوجه على باطنه فلا يمنع جمع تأمل **قوله** **لعل** بوجه
على كلام المص هنا بينه على ان لا يكون قيد فقط للتقييد بل يكون
بيانا للاطلاق ودفعاً لتوهم تقييد التصور بعدم الحكم الثاني
مذكوره في مقابلة التصديق وح يتوجه عليه لزوم انقسام الشيء
الى نفي والى غيره لكن لا يتوجه عليه لزوم كون لفظ فقط لفظا لاجا
اليه اعلم ان قوله فقط وان كان محتملا لبيان الاطلاق نظرا الى
معنونه الموضوع هو لكون كثر استعماله مقارنا مع التصور في
تقييد بعدم الحكم اخرج عن ذلك الاحتمال وجعله نفي في التقييد فلا
يتجه عليه لزوم انقسام الشيء الى نفي والى غيره ايضا نعم يتجه عليه لزوم
امتناع اعتبار التصور والتصديق بل هو تقسيم المص اليه اذ
اعتبار التصور في التصديق في كلامه اظهر لكن عرفت ان الاعتماد
في العدول على الوجه الاول دون الوجه الثاني فلا ضرر في ذلك **قوله** **فان**
قوله وجوابه اه قلت احتمال هذا المعنى بعيد غاية البعد **قوله** **استارة**
الى جواب الاعتراض اه اذا اورد على تقسيم المص اقول هذا السؤال
لا يليق بكلام المص لانه ان يرد في التصور كما سوظ عبارة هذا
السؤال او في التصور فقط فان كان الاول واختار المص انه اراد
المضمون الذي المطلق لا يرد عليه تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لا تقسيم
العلم الى التصور فقط دون المطلق وان كان الله واختار المص
انه اراد به المقيد بعدم الحكم لا يرد عليه امتناع اعتبار التصور

لكن كثر
استعماله
مقارنا
مع التصور
في
تقييد
بعدم
الحكم
اخرج
عن ذلك
الاحتمال
وجعله
نفي
في
التقييد
فلا
يتجه
عليه
لزوم
انقسام
الشيء
الى
نفي
والى
غيره
ايضا
نعم
يتجه
عليه
لزوم
امتناع
اعتبار
التصور
والتصديق
بل هو
تقسيم
المص
اليه
اذ
اعتبار
التصور
في
التصديق
في
كلامه
اظهر
لكن
عرفت
ان
الاعتماد
في
العدول
على
الوجه
الاول
دون
الوجه
الثاني
فلا
ضرر
في
ذلك
قوله
فان
قوله
وجوابه
اه
قلت
احتمال
هذا
المعنى
بعيد
غاية
البعد
قوله
استارة
الى
جواب
الاعتراض
اه
اذا
اورد
على
تقسيم
المص
اقول
هذا
السؤال
لا
يليق
بكلام
المص
لانه
ان
يرد
في
التصور
كما
سوظ
عبارة
هذا
السؤال
او
في
التصور
فقط
فان
كان
الاول
واختار
المص
انه
اراد
المضمون
الذي
المطلق
لا
يورد
عليه
تقسيم
الشيء
الى
نفسه
والى
غيره
لا
تقسيم
العلم
الى
التصور
فقط
دون
المطلق
وان
كان
الله
واختار
المص
انه
اراد
به
المقيد
بعدم
الحكم
لا
يورد
عليه
امتناع
اعتبار
التصور

في التصديق لان هذا لا اختيار لا يقتضي اعتبار عدم الحكم في التصديق
لجواز ان يكون مطلقا ويكون القيد مستغنا عن قوله فقط مع
ان محصل ما ذكره في الجواب لا يدل ان كلام المص لا قال والمعتبر في
التصديق شرطا او جزاء هو التصديق لا بشرط بل بشرطه وهذا القول انما
يدل ان كلاما لا يحتمل فيه التصديق لان يكون مشروطا بالتصديق وان
يكون مركبا منه وكلام المص لا يحتمل القسم الاول فلا يدل ان ما ذكره
قوله بل هو كلامهم انهم ان يكون لفظ التصديق مشتركاً الى قوله انما
يظهر كلامهم فيه حيث ان ان اراد بكلامهم مجرد عبارة التقسيم
فلا خفاء في عدم دلالة عليه **قوله** ان اراد به ما يتناولها وغيرها
كما يدل عليه قوله مع انهم يطلقون التصديق مراد فالعلم فيرد
عليه ان كلام المص لا يدل على الاشتراك لان عبارة المذكورة
في التقسيم تدل على ان لفظ التصديق موضوع بازاء الخصم الذي
مطلقا كما ان تعريفه مطلق التصديق بما هو تعريف العلم يدل عليه
الضمير مع انه اطلق لفظ التصديق موضع من كتابه على ما يتناول
التصديق منها قوله قد جرت العادة بان يستعمل المص الى التصديق
قولا شارحا والمص الى التصديق حجة ومنها قوله التصديق مقدم
على التصديق طبعا ومنها قوله كل تصديق لا بد فيه من ثلث
تصديقات فقوله قد استره واما كلام المص فلا يقتضي الا ان يكون
للتصديق معنى واحدا ان اراد بكلام المص مجرد التقسيم كما في الآية

لا يفتر كما عرفنا وان اراد به التقسيم مع غيره فممكن وكذا قوله انما
ان التصديق يطلق على ما يتناول التصديق اعني ما اعتبر فيه عدم الحكم
فلا دلالة له عليه **قوله** وهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان عن
التقسيم المشهور ان اراد به اندفاعهما عما هو مراد النعم من التقسيم
المشهور فهو ممكن لكن ذكر الاندفاع لا يقدم في عدول المص الى البعث
له على العدول وورد الاعتراض على خط تقسيمهم كما عرفنا غيره
وان اراد به اندفاعهما عما ظاهره فان دفع الاعتراض الاول
ممن وقوله واما اندفاعها عن تقسيم المص انما هو بالجواب الاول **قوله**
ما فيه وقوله وكذا المعتبر في التصديق شرطا او شرط الا بل ان كلام
المص لان كلاما لا يحتمل ان يكون التصديق عنده مشروطا بالتصديق
وهذا القول المذكور لدفع الاعتراض انما هو ملخص الجواب الاول
لا ان ادبني انك على الاشتراك ولا توقف لهذا القول عليه فان دفع
ما توهم من ان هذا القول مناف للخصم المستفاد من قوله واما اندفاعها
عن تقسيم المص فانما هو بالجواب الاول **قوله** واشترط ان لا ينفصل
على من هذا الحكم بل على ان قوله قد استره وانما لا يصح الاعمال
الامام لان الضمير في انه راجع الى اعتبار الحكم وعدمه في التصديق
وهذا الكلام يدل على كون الحكم وعدمه جزئيا للتصديق كما يقتضيه
كله في فلا يلزم قوله قد استره واشترط ان لا ينفصل على من هذا
الحكم والجواب ان معناه اعتبار الحكم وعدمه في تحقيق النقص

وهذا المعنى يتناول الجزء والشرط والذي يدل على انه رجمته اراد هذا
 المعنى المتناول بخبره لكون المراد من التصديق في التقسيم هو
 الحكم فقط او التصور مع الحكم **قال** رجمته وجوابه اي جواب
 الاعتراض انك ودفعت كلام القوم وحمله على جواب الاعتراض
 انك اذا اورد على كلام المص يدفع امران احدهما بتقدير البصيرة
 من هذا المعنى وانك عدم ورود الاعتراض واما حمله على جواب
 كلام الاعتراضين الباعثين للمص على العدول ودفعتا عن كلام
 القوم كما تنوره بعض الافاضل فما لا يصح اطلاق الاعتراض
 الاول المورد على ما تقسيمهم بمعونة الوهم مما لا يدفع هذا الجواب
 ولا جواب اخر اصلا كما ستبين فيما مضى وتبينه من قول في الجواب
 والمعنى في التصديق ليس هو الاول بل انك لانه يشعر بان هذا جواب
 عن الاعتراض انك اذا استلزم كون الجواب جوابا عن كلام الاعتراض
 ان لا يتعرض لمنه المقدمة التي هي مناسبة لدفع الاعتراض انك او
 يتعرض لمقدمة اخرى هي مناسبة لدفع الاعتراض الاول ويعتبر
 ايضا ما قد سبق من قوله وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم
 الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور لان هذا الكلام
 صريح في ان الاعتراض الاول وارد على تقسيم القوم **قوله** وكل واحد
 من هذه التصورات تصور خاص مستفاد من القول الشارح اذا
 كان نظرياً كان نظرياً كل واحد من تصور الطرفين واحتياجه النظر

هذا كلام المصنف في بيان معنى هذا الجواب وقد سبق ان هذا المعنى قد مر

عن قوله
 من

النظر انما هي بالذات ونظرية تصور النسبة واحتياجه اليها انما هي
 بواسطة احتياج تصور طرفيها اليه فتصورها في حد ذاتها خال
 عن الاحتياج الى النظر وعدم الاحتياج تابع لاحتياج تصور الطرفين
 كليهما او احدهما نعم يحتاج تصورهما على وجه الازعان والقبول
 بالذات الى النظر في امور غير مستقده مثلها كما في الحجة وتتوقف على كل
 بالتفصيل واذا عرفت هذا فاكشفنا تصور النسبة لكيفية القول
 اكتسابا تابع لاحتياج طرفيها كليهما او احدهما من القول انك او في
 ضمنه فاقال قد سكره من انه كل واحد من هذه التصورات له معناه بل
 يستفاد كل منهما من القول انك اصله او ضمنا اذا كان نظرياً ينفك
 بالواسطة فكما ان نظرية تصور الطرفين او احدهما يتضمّن نظرية تصور
 النسبة بينهما كذلك اكتسابه من يتفحص اكتسابه من فاندفع ما
 اورد عليه من ان في استفادة تصور النسبة من القول انك انما
 فانها من الجزئيات الحقيقية **قوله** والجواب ان يقال عدم الحكم بمقتضى التصور
 انك دفع على انه صفة له وقيد فيه وتحقق ان للتصوّر ان
 مفهومه وما صدق عليه ذلك المفهوم وعدم الحكم وان كان جزء
 لمفهومه لكن مفهومه ليس ذاتيا لما صدق عليه بل هو خارج عنه
 عارض له فلا يلزم من كون ما صدق عليه ذلك المفهوم جزء من شيء او شرط
 له كون ذلك المفهوم جزء منه او شرطاً له واعتراض على هذا الجواب
 بان هذا المفهوم وان كان خارجاً عما هو جزء او شرط الا ان لا يلزم

الذاتية

فتحقق التصديق يستلزم اجتماع التقيضية وهو مع الجواب ما ذكره
 في قوله جواب قوله يدفع الاعتراض المذكور راعى تركيب الشئ في التقيضية
 على منبها لا مام واما الشئ بنقيضه على منبها الحكماء واما
 ما ذكره في الاعتراض فهو امر آخر والجواب التحقيق الحاسم للشبهة
 بالكلية هو انه ليس المراد بالتقيضية هنا ما هو المذكور في باب التقيا
 اذ التقيضية الحقيقية بالاجماع والسبب في بقاء صدق كل منهما كذب
 الاخرى لذاته وهو شرط المراد بهما هو الملكة وعدمها لا ان اذا
 مفهوم في ذاته ثم ضم اليه حرف البك لانس واللائس مثلما حصل في التقيضية
 مفهوم ما بينهما غاية التباعد وهو معنى آخر للتقيضية واطلافة
 عليه اما على سبيل الجواز او الاشتراك اللفظي ومعنى اجتماعها تحقيقها
 معاً في مروض واحد او تعلقها بمقابل واحد وذلك مع واما اذا
 معاً في مروض واحد او المتعلق الواحد فاما استحصال اذا كان ذلك
 المروض او المتعلق موجودا واما اذا كان معدوما فلا اذا عرفت
 هذا التفصيل فنقول متعلق الحكم وعدة ههنا ليس امر واحد
 اذ متعلق الحكم هو المجموع حيث هو ومتعلق عدم الحكم هو كل واحد
 منها لا المجموع حيث هو مجموع فلا اجتماع للتقيضية وكيف يتوهم
 التناقض بين الامور الموجودة الواقعة معاً في نفس الامر واما
 اختار قدس سره الجواب الجلي لان الجواب التحقيق هو ان عدم
 الحكم معبر في التصديق شرطاً او شرطاً او هو طاق الواقع **قوله** هذا

هذا هو التحقيق الذي افاده الشرح انه في شرحه للمطالع الجواب هذا
 الكلام والمطالع هذا الاعلام صرف التشيع بقربته ما اوردوه في التوقيع
 في قوله قد تشيع عليه في امثال هذه المواضع ووجهه على طاعة قدس سره
 ان هذا الكلام لم يصدر عنه رحمة عن جهل بما في هذا الجواب المختل
 ولا بما هو جوابه الخالي عن ذلك كيف وقد رداً الاول وانتبثت
 في شرحه للمطالع وهذا الشرح متأخر عنه في الواقع وانما اوردوها
 الجواب المردود لان التقريب الى فهم المستند هو الحق وانا اقول
 ما ظنت قدس سره لا يدفع عنه هذا التشيع اذ لا يتبع بكلام قدس سره
 في مروض الجواب مع باللفظ والعدول عن مخرج الرشد الذي هو الجواب
 الخالي عن الفكا ايقع وتلغ وتغرض التقريب الى فهم المستند خصوصاً
 عن المعلم المنتهى عن فساد لانه افك والله لا يجب الفكا **قال** ان
 في جواب هذا السؤال والحال ان المصنوع الذهني وهو العلم والتصور
 اما ان يعتبر به اعترض عليه بان فيه تقسيم الشئ الى نفسه الى غيره لان
 التصور بشرط شئ هو مطلق التصور والعلم الذي هو التقسيم
 فيه قسم الشئ قسم له لان التصور بشرط شئ او بشرط لاشئ قسم
 من التصور لا بشرط شئ وقد جعلها في التقسيم قسماً بيني وبين الجواب ان
 ذكر ان التصور قد يقيد بعوارض وقد يقيد بعدمها وقد لا
 بشئ منها والاوان منذ جان تحت الثالث اندراج نوعي شئ
 تحت اعم وليس المراد من ذكر تقسيم التصور وتخصيص الام لا بل ان لا اعتباراً

هذا هو التحقيق الذي افاده الشرح انه في شرحه للمطالع الجواب هذا الكلام والمطالع هذا الاعلام صرف التشيع بقربته ما اوردوه في التوقيع في قوله قد تشيع عليه في امثال هذه المواضع ووجهه على طاعة قدس سره ان هذا الكلام لم يصدر عنه رحمة عن جهل بما في هذا الجواب المختل ولا بما هو جوابه الخالي عن ذلك كيف وقد رداً الاول وانتبثت في شرحه للمطالع وهذا الشرح متأخر عنه في الواقع وانما اوردوها الجواب المردود لان التقريب الى فهم المستند هو الحق وانا اقول ما ظنت قدس سره لا يدفع عنه هذا التشيع اذ لا يتبع بكلام قدس سره في مروض الجواب مع باللفظ والعدول عن مخرج الرشد الذي هو الجواب الخالي عن الفكا ايقع وتلغ وتغرض التقريب الى فهم المستند خصوصاً عن المعلم المنتهى عن فساد لانه افك والله لا يجب الفكا قال ان في جواب هذا السؤال والحال ان المصنوع الذهني وهو العلم والتصور اما ان يعتبر به اعترض عليه بان فيه تقسيم الشئ الى نفسه الى غيره لان التصور بشرط شئ هو مطلق التصور والعلم الذي هو التقسيم فيه قسم الشئ قسم له لان التصور بشرط شئ او بشرط لاشئ قسم من التصور لا بشرط شئ وقد جعلها في التقسيم قسماً بيني وبين الجواب ان ذكر ان التصور قد يقيد بعوارض وقد يقيد بعدمها وقد لا بشئ منها والاوان منذ جان تحت الثالث اندراج نوعي شئ تحت اعم وليس المراد من ذكر تقسيم التصور وتخصيص الام لا بل ان لا اعتباراً

ثلاثة وهذا كما يقال الماهية قد تقترن على ظاهرها شيء وقد يقترن بشرط
 لا شيء وقد يقترن لا بشرط شيء معها وما ذكره بعض الافاضل في الجواب
 ان المراد به ما يطلق عليه لفظ المحصور الذهني واللازم تقسيم الشيء
 الى نفسه والغيره فلا يوقع الاشتباه بتماثل لبقاء شبهة قسم الشيء قسما
قوله البديهي هذا المعنى مراد في المفرد والمقابل للنظري اعلم للمفرد
 معنيين احدهما ما لا يتوقف حصوله على فطر وكسب وهذا المعنى
 مقابل للنظري **والبديهي** هذا المعنى مراد في **قوله** **وتماثلها** ما لا يتوقف
 اعم منه ان يكون بديهي او غيره يقال **بهاضه** ويرى اي شيء لا بد منه وهو
 بهذا المعنى لا يتقابل للنظري بل اعم منه من وجه والبديهي لا يراد في بل اعم
 منه من وجه وقد يطلق البديهي على المفردات الاولى وهي التي تكون
 مقصورات اطرافها كافية في فهم الذهن بالضرورة بينهما فهو هذا المعنى
 يخص التصديقا وبالمعنى الاول يعمرها وغيرها من التصورات والمراد بها
 المعنى الاول لا **والا** لم يتم البرهان على امتناع كالتصديقا كلها وتخص
 الموصل الى التصديق في الجملة **جواب** ان يكون الموصل اليه الحدس التجربة
 او التواتر الى غير ذلك فان الحدس والتواتر او غيرها داخل في تباين
 البديهي **واما** تعرض قدس سره لبيان ان للبديهي معنيين وهو
 باحد المعنيين مراد في المفرد والمقابل للنظري وبالمعنى الاخر مراد في الاول
 دون المفرد لان المعنى بعض كنه الضرورة بما فترناه الاول في منشأ
 الاشتباه ان البديهي قد يطلق على التصديق الاول وعلى ما يراد في

واجب ان يقال ان المراد بالتصديق
 حقيقة لفظ المحصور الذهني والتصور
 شيء اخر غير المحصور الذهني وقد ذكره
 لا شيء او شيء
 اي للمفرد الذي
 المقابل للنظري

تأمل
 تصور
 تصور
 تصور

تأمل
 تصور
 تصور
 تصور

به للمفرد فتوهم ان التصديق المندرج في البديهي المراد في المفرد
 مفترضا في البديهي المراد في الاول وكذا صطلح على ذكر كان بط
 ما قلنا من عدم تمام البرهان وعدم الاختصاص وما ذكرت من التفسير
 ومنه الاشتباه المذكور في حاشية قد ذكره شرح المطالع **قال المحقق**
 وليس كذلك كل منهما ادع لفظ الكل الثاني لينح ما هو المطد وهو قوله
 بل البعض كل منهما بديهي البعض الآخر نظري والاشتباه في البعض
 مجموع التصورات والتصديقا بديهي البعض الآخر نظري وهذا ليس
 ويصح بيانه والكل في الموضوعية افرادى لا اول شخص ونوع الكلام
 للحدس الخارجي كما ان اضافة الى الواحد في عبارة الشرح كذكر كلمة في
 ان تبعية في وفي الاول اما ابتداءية واما تبعية في وفي
 ليس واحد من التصديقا والتصورات فردا من كل منهما بدفعها حمل
 الكلام على التوزيع فتأمل واعلم ان من المعنى هذا المقام من هذا الكلام
 اثبات اربع مقدمات كل واحد منها موجبة جزئية اثبات منها النسبة
 الى التصور وهما بعض التصورات بديهي وبعضها نظري واثبات
 منها بالنسبة الى التصديق وهما بعض التصديقا بديهي وبعضها
 نظري وذكر الاثبات لا يتصور في التيسر الا بحصر كل فيما هو حاله
 عقلا وهي النسبة الى كل ثلث بداهة كلية ونظرية كلية وبداهة بعض
 مع نظرية بعض ثم رفع الاثنان منها ليتعاضد الثالث بالنسبة
 الى التصور والتصديق قوله وليس كل من كل منهما بديهي بديهي رفع لموجبي

تأمل
 تصور
 تصور
 تصور

كلية اخرى بها بالنسبة الى التصور والثانية بالنسبة الى التصديق
وقوله ولا نظريا دفع كوجبه كلية اخرى كذلك فلما فسر الش
قوله وليس كراهة بقوله وليس كل واحد ليكون رفعا للايجاب الكل لان
الكل في الايجاب الكل بمعنى كل واحد وما يذكره قد سبق من قوله كان
قال الشيخ جميع التصورات بديهيا اه فنظر الى مال الكلام ومحصلا المراد
لا الى مفهوم الصريح في هذا المقام والقول بان تصور الحرارة بديهي
محمول على تصور حار بالوجه الذي يخصه الاحسن لا بكونه ولا
بالكنه وما ذكره من تعريف البديهي والنظري بحر للدعوة قبل الموضع
في البرهان وهو الدأب في التعليم اذا كان طرفا الدعوى واحدا حار
غير ظا البين قوله لا اشكال في تعريف البديهي والنظري من التصور
في تعريف قسمي التصور البديهي والنظري ايضا اشكال لان تصور
النسبة الكلية اذا كان بديهيا وكان تصور طرفيها او احدهما نظريا
كان تصور بديهيا مع انه يصدق عليه ان الذي يتوقف حصوله
على نظركم لا يصدق عليه ان الذي لا يتوقف حصوله على نظركم
كظا يكون الاول مانعا والآخر جامعا ففي تعريف قسمي اشكال كما
في التصديق والجواب انك قد عرفت ان تصور النسبة ليس في حد
ذاته بديهيا ولا نظريا بل بديهيا تابعة لبراهته طرفيها ونظريته
تابعة لنظريتها او نظرية احدهما فلا يتصور كون تصور النسبة
بديهيا مع نظرية احدهما فلا اشكال في هذا الكلام

الكلام فكل واحد منهما لا يتصور
منه في نفسه فكل واحد منهما لا يتصور
منه اذا كان نظريا

الكلام فكل واحد منهما لا يتصور
منه في نفسه فكل واحد منهما لا يتصور
منه اذا كان نظريا

الكلام نوع ثابت لما عرفت سابقا قوله واذا جعل التصديق
عبارة عن المجموع كما هو مذهب الامام قزوين هذا الكلام اجماع بين الكمال
الوارد على قول الامام ثمرة المطالع بان مثل هذا التصديق نظري
مذهب الامام كما انه بديهي على قول الحكميم فلا اشكال في صحة التعريف
على صحة مذهبهم والتصديق انما يكون بديهيا عنده اذا كان مجموع
اجزائه الاربعة بديهيا ومر بهنا كثيرا ما تراه في كتب الحكمية يستدلون بها
التصديق كلها على بديهة التصور هذا كلامه وما اشهر من الامام
ان ذهابا الى بديهة جميع التصورات فذلك تشكيك منه وليس بهت فلا تخاف
الى ما قبل من ان المراد بما هو مذهب الامام هو ان التصديق مركب لا حصوي
مذهب وهو تركب التصديق مع بديهة التصور واعلم انه يرد على هذا
التقسيم اعني تقسيم العلم الى الفروي والنظري اشكال يمكن اجراؤه في كل قسم
باد في تغيير الفروض لا ولد فعه يجديك تقعا جليلا وهو ان مورد
التقسيم العلم لان الكلام في تقسيمه وكل علم اما ضروري او نظري لما ذكرتم من تقسيم
اليهما فكل واحد منهما هذا التقسيم الحقيقي الذي ادعيتموه لانتج القياس ان مورد
القسم نظري او ضروري فان كان ضروريا لا يصح تقسيمه الى نظري وان كان
نظريا لا يصح تقسيمه الى ضروري والجواب ان قولكم مورد القسم علم ان
اردت به ان مورد القسم فرد من افراد العلم فظا له ليس كذلك وان
اردت به انه مفهوم العلم فليس كذلك لكن المراد بالعلم في قولكم وكل علم
اما ضروري او نظري فرد العلم وما صدق هو عليه فلا يكون الا وسطا

مكرراً وسيجيء اذا لم يكن الاول مكرراً لم يكن القياس متجانياً **كان**
 ما لا يحتاج الى نظر معلوم لنا حال هذا الكلام ان المحقق قد قال لا يلزمنا
 شيئاً بقوله لما احتجنا الى نظر والمفترق اخضعه للمفسر ولادلاله العام
 على الخاص فاحتج هذا التفسير في توجيهه فوجهه بعض الاقوال بان الجمل
 وان انقسم الى جمل محجج الى نظر والى جمل غير محجج اليه الا ان المتبادر من
 عند الاطلاق الجمل المحجج الى النظر لانه الورد الكامل ودخله عند الاطلاق
 يتبادر منه الورد الكامل وانما قلنا لا الورد الكامل لان ما عداه بالنسبة
 اليه كانه ليس بجمل والى هذا اشار قدس سره بقوله كانه ما لا يحتاج الى نظر
 معلوم لنا واذا كان كذلك فاذا دخل التقي عليه يكون تقياً للجمل المحجج
 الى النظر والجمل المحجج اليه ملزوم للاحتياج اليه ونفي الملزوم يدل
 على نفي اللان في تقي الجمل المحجج يدل على نفي الاحتياج اليه وهو المطلوب
 واعلم ان مقتضاه قدس سره من قوله هذا النظر وارد على ظاهره العبارة
 المحذرة لما ذكره الاستاد في شرحه للرسالة من قوله لو كان كل واحد
 من التصورات والتعديتاً بينهما ما كان شيء من الاشياء مجهولاً لنا بل في
 المحجج في تحصيل شيء من التصورات والتعديتاً الى نظر وفكر كذا ذكره
 المحقق في شرح الكشف ووجه لا يرد عليه الاعتراض بان البداية لا
 الجملية ولا توجب المحصول هذا كلامه وانت خبير بان ما ذكره قدس سره
 في جواب هذا الكلام لا يلائم كلامه ولا يستقيم من قبله لانه قد مر
 قال بعد هذا الاعتراض والتصوير ان يقال انه ولو كان مقتضاه

مقصوده ما ذكره قدس سره لقال والاولى ولم يقل والصواب **فلا**
 ما ذكره من الجواب **قوله** وقد جمع هنا ايضا بين التصورات والتعديتاً
 اي وقد جمع في مقام نفي النظرية بين التسمية الدعوى والبيان كاجمع
 مقام نفي البداية بينهما فيها والمقيد بيان حال كل واحد منهما على وجه
 وقوع التصور العبارة نظر الى اداء الحق لكنه بينهما قدس سره
 والغرض من هذا الغرض في المقامين دفع لما اوردته على كلام المحقق
 ان استدلاله لا يفيد مطلوبه الذي هو بداية البعض من كل منهما ونظرية
 البعض من كل منهما يفيد بداية البعض من مجموع التسميتين ونظرية البعض من
 وهو ليس بطريق وقد ثبت هذا السؤال من الغفلة عن لفظة الكل الثانية
 او من حمل على المجموع لا الافراد حتى وقد عرفنا ان فائدة ادراجها
 دفع هذا السؤال وفيما ذكره قدس سره من ان المقيد بيان حال كل
 واحد منهما على وجه مناقشة **وهي** ان اراد ان الحق بيان الحال
 الثابتة لكل من التسميتين في حد ذاته مع قطع النظر عن الآخر لا الحال الثابتة
 له مع الآخر وبملاحظة فقهه المحقق وعبارته وافية باداء
 هذا الحق بلا قصور وادراج لفظ كل لهذا الغرض كما عرفنا وان
 اراد به ان الحق بيان حال كل بياناً على وجه كما يدل عليه قوله
 قول قدس سره اي ليس كل واحد من هذه التصورات انظر يا ايه فلان ان
 الحق هنا لتكون عبارة قاصرة عن هذا الحق فيحتاج الى بيان التسمية
 في عدم ارتكاب هذا الحق والغرض من القول بان الحق هذا دفع **الاف**

في المصباح كلام المصباح لا يخرج المطر وهذا الفرض حال بان يقال المصباح بيان
 الحال الثابتة كقولنا في حد ذاته مع عدم قصور كلامه وهذا
 يظهر فائدة ادراج لفظة كل الثانية وعلى ما اختاره قدس سره
 يكون كلامه قاصرا غاذا والمصباح قد يكون لفظة كل مستند **قوله**
بطريق الدور والتسلسل قال رحمه الله في تعريف الدور وهو توقف
 الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة او بمراتبه فيلزم على هذا التعريف ان
 غير مانع لصحة توقف الشيء على ما يتوقف عليه بجهة اخرى على
 توقف الشيء في زمان على ما يتوقف عليه في زمان آخر فلا بد من اعتبار
 قبل آخر وهو بجهة واحدة في زمان واحد ويمكن ان يدفع الاولى
 بان ضمير عليه راجع الى الشيء الموقوف واذا اختلفت الجاهات كان الموقوف
 والموقوف عليه حقيقة هما الجهتين فلم يكن الموقوف والموقوف عليه
 شيئا واحدا واعلم ان ههنا منافاة ظاهرة وهي ان الدور الموقوف
 ههنا هو الدور اللازم الذي حكم عليه بالبطالان وهو دور تقديم
 لا مطلق الدور الذي من جملة دور مع اذ هو غير باطل مطلقا و
 اذا كان كذلك لا يكون التعريف ما في ادخول الدور المعني فيه
 فلا بد من تقييد التوقف بالتقدم بان يقال هو توقف الشيء على ما
 يتوقف عليه توقف تقديم عليه اللهم الا ان يقال المبادر من التوقف
 ما يكون بطريق التقدم وحمل الدور اللازم الباطل على التقدم

التقدم والدور الموقوف على المطلق بعيد غاية البعد في هذا المقام و
 المراد بقوله بمرتبة او بمراتب على ما ذهب اليه قدس سره بمرتبة التوقف
 او بمراتب منه اي يتوقف واحدا ويتوقفات متعقبة والاول
 يقتضي عدم الواسطة واكت يقتضي وجودها وعلى هذا قوله بمرتبة
 او بمراتب ما تفصيل للتوقف الاول او اكت او الاعم او اللازم منها
 وهو توقف الشيء على نفسه وعلى كل تقدير فان كان هذا اشارة الى
 تعريف الدور المصح والمضمرة اشكال اما على الاول والثاني
 والثالث فلدخول الدور المضمرة في تعريف الدور المصح الذي هو توقف
 الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة لان الدور المضمرة يجوز ان يكون التوقف
 الاول بلا واسطة واكت بواسطة ويجوز العكس اما على الرابع فلمقدم
 صدق تعريف الدور على المصح اصلا اذ فيه توقف الشيء على نفسه
 بمرتبة كما يصح قدس سره فيما بعد في قوله اذا كان الدور بمرتبة اه
 ولو حمل قوله بمرتبة على عدم الواسطة ومرتبات على وجودها كما ذهب اليه
 بعض المتأخرين لان رفع هذا الاشكال الاخير وان كان هذا مضبوطا
 الدور وحصره في قسمين لاكتناهما الى تعريف المصح والمضمرة اشكال
 على شيء من التقادير الاربع المذكورة على ما ذهب اليه بعض المتأخرين
 في تفسير قوله بمرتبة او بمراتب كما عرفنا واما على ما ذهب اليه قدس سره
 في تفسيرها ففيه اشكال على التقدير الرابع فقط ثم قال والتسلسل
 هو ترتيب امور غير متناهية والمراد بترتيبها ان يكون كل منها مسبوقا

بشئ منها وهو بهذا الاعتبار ليس في العلة اوسا بقا وهو بهذا الاعتبار
 شئ معلوم والاول مح عن الحكيم دون الله والتعريف المذكور منطبق
 على كلا التسمية ففيه خلل في هذا المقام اذ المقام بالتعريف هنا كما عرف في
 الدور هو النسب اللازم الذي حكم عليه بان في الكلام لان يقال هذا الكلام
 على من هذا المتكلم القائلين باختلاف كل منهما لكن لا يكون هذا القول ملائما
 للنسب اذ هو مما دون الحكماء **قوله** فان قلنا جاز ان يكون جميع التصورات
 نظريا اه هذا الكلام سديد لمنع الملازمة التي ادعيت بان نظرية الكل
 يستلزم حصول الدور والنسب في حال هذا السؤال انا لان لزوم الدور والنسب
 لنظرية الكل لا يجوز انتماء سلسلة استنتاج التصورات الى التصورات
 وهكذا في جانب التصديق وما كان السد وبالمعنى تلك الملازمة
 وكان ابطال السد واما فقا فقال في اثبات تلك المنفعة المنعومة
 هذا البرهان المشتمل على الملازمة التي منعها موقوف على امتناع
 التصورات التصديقية وبالعكس اشارة الى بطلان السد فان سم
 هذا الامتناع الذي هو بطلان السد المذكور ثم هذا الكلام الذي
 هو البرهان والافلا وقوله على ان البيان في التصورات انهم بدون
 ذكره بيان اثبات للمقدمة المنعومة التي هي الملازمة المذكورة في
 جانب التصورات مع تسليم السد المذكور **قوله** فان قلنا على تقدير
 ان يكون جميع التصورات اه ملبس في قوله فان قلنا اه نقض تنقيص
 ومنع لمقدمة معينة هي الملازمة وهذا الكلام نقض اجمالي لا تعرض

لا تعرض فيه لمقدمة معينة فمقدمات المستدل ومعناه ان ذلك مجموع
 مقدمات ليس صحيح وحاصله ان فيه خلا وبيان الخطا اذ لو كان صحيحا
 لزوم المح الذي هو الدور والنسب ويمكن ان الجواب عن هذا النقض الاجمالي
 بوجهين احدهما بالنقض الاجمالي الآخر بان يقال ذلك هذا ايضا
 بجميع مقدمات ليس صحيح للزوم الدور والنسب وثانيهما بالنقض
 التفصيلي ومنع مقدمة معينة وهي هنا الملازمة بان يقال
 لان لزوم الدور والنسب على تقدير صحة المقدمات بتامها كسب الكل
 امور معلومة لنا بلا شبهة ولما كان الوجه الاول من الجواب
 غير نافع له في هذا المقام اذ هو يصدر اذ اثبات الدعوى وبيان
 ان الكل ليس ينطوي وهذا الوجه من الجواب لا ينفع اليه اذ الخضم
 ان يعود بالنقض الاجمالي ثانيا فان عاد المستدل به ثانيا عاد
 الخضم ثانيا وهكذا فلا يثبت الدعوى اختار الوجه الثاني من الجواب
 فان قال الخضم معلومة المقدمات باطله لكون تلك المعلومات
 منافية للتقدير المذكور قال الجيب التقدير المذكور باطل لكونه منافي
 لتلك المعلومات والى هذا اشار قدس سره بقوله وهذا مؤيد لطلوع
قال اما الملازمة فلان على ذلك التقدير اذا حاولنا ان جعل الزوم
 في الدعوى نظرية الكل واللازم اما الدور والنسب اتباعا لكلام
 المح وجعل الزوم في بين الملازمة قصد تحصيل شئ منها على
 تقدير نظرية الكل واللازم كون التحصيل بطريق الدور والنسب كالتقص

نظرية الكل من كونها
 ر عدم نظرية الكل من كونها

حيث قال فان كان
 الدور والنسب

عن عبارة في بيان بطلان اللازم تحقيقا للحجج وإشارة الى
 أن بناء الأمر في الدعوى على المساهلة وكافة رحمة أراد بالقصد
 الذي جعله ملزوما قصداً مفيضاً الى الحق لا مطلقاً القصد والآ
 لم يصح جعله ملزوماً وقد تنقضى في قوله وهو التسليم وقوله فيلزم الدور
 لأن ذلك سلسلة الاكتساب الى غير النهاية ليس ما يصدق عليه التسليم
 هو الترتيب المذكور بل هو ملزوم له كما ان دعوى التسليم ليس ما يصدق
 عليه الدور الذي هو التوقف المذكور بل هو ملزوم له وقدم الدور
 على التسليم الدعوى اولا ثم اخبر عن التسليم في بيان اللازم ثم راعى
 الترتيب الاول في بيان بطلان اللازم ثالثا فتبين في الترتيب **قوله**
السؤال ان المختصار امور غير متناهية في زمان واحد وفي ازمته متناهية
 في كانه قد كثر من حلقه رحمة دفعة واحدة على ما يتقابل لازمة
 الغير المتناهية وهو اما زمان واحد وازمته متناهية كان المتناهي
 وان كان قد تدرج بالكل بالنسبة الى غير المتناهي دفعة واحدة
 اعتمد على ذكر المقابلات والتعريف لا يشترط بين الزمان الواحد والازمنة
 المتناهية **قال** فان الامور الغير المتناهية معدة لخصو الخطأ
 هذا الكلام معروض للسند المنع الملازمة انما قد لا نعلم ان لو كان الاكتساب
 بطريق التسليم يلزم توقف الخطأ والظا اذ اراد بالمعد هي المتناهية
 في عدم لزوم الاجتماع في الوجود لا في عدم جوازها كما يدل عليه قوله
 والمعدات ليس لوازمها ان يجتمع في الوجود مع يكون اعم من المنع

والبيضاء ان يكون الامور بالعدد
 وذكر ان يكون في الزمان

من المنع فزوجه لان ما لا يلزم ان يجتمع في الوجود يجوز ان يجتمع فيه
 ويكون اجتماعها موقوفا عليه للاكتساب وان لا يجتمع كان عدم
 توقف حصول المطا على المختصارها دفعة واحدة يجوز ان يكون اجتماعها
 وعدم اجتماعها واذا كان كذلك لا يكون المذكور صالحا لان يكون سندا
 للمنع لان السند يجب ان يكون ملزوماً للمنع وهذا لا يكون الا اخفى مطلقا
 او مساويا **قوله** قيل عليه ان الامور الغير المتناهية أه الحق من هذا الكلام
 اثبات المقدمة الممنوعة وتحصده ان العلوم التي على حصول المطا
 خارجة عنه موقوف هو عليها والخارج عن الشيء الموقوف هو عليه
 اما مانع عنه او معد او غير موجبة او شرط له لان حصول ذلك الشيء
 اما موقوف على عدمه فقط وهو المانع او على وجوده فقط وهو كما
 العلة الموجبة ان كان وجوده جميع ما يتوقف عليه وأما شرط ان
 لم يكن كذلك اذ على وجوده ثم عدمه وهو المعد فالعلوم التي بقاء
 اما مانع عنه او معدات او على موجبة او شرط له لا ليس الا الاول
 وهو شرط فلذلك لم يتعرض له قدس سره ولا الى الثاني لاجرا اجتماعها مع
 فتبين الثالث والرابع وكلاهما واجبة الاجتماع مع فوجب
 اجتماعها مع دفعة واحدة وهو المطا وليس الى ابطال التسليم
 بمسا كاعرفه والكلام على السند الغير المسحوق لا ينفع واما ما ذكره
 بعض الافاضل انه يمكن ان يقال ان هذا السند وان كان اخفى
 المنع لاجرا ابتداء على غير هذا السند كما يعلم من جواب هذا الاثر

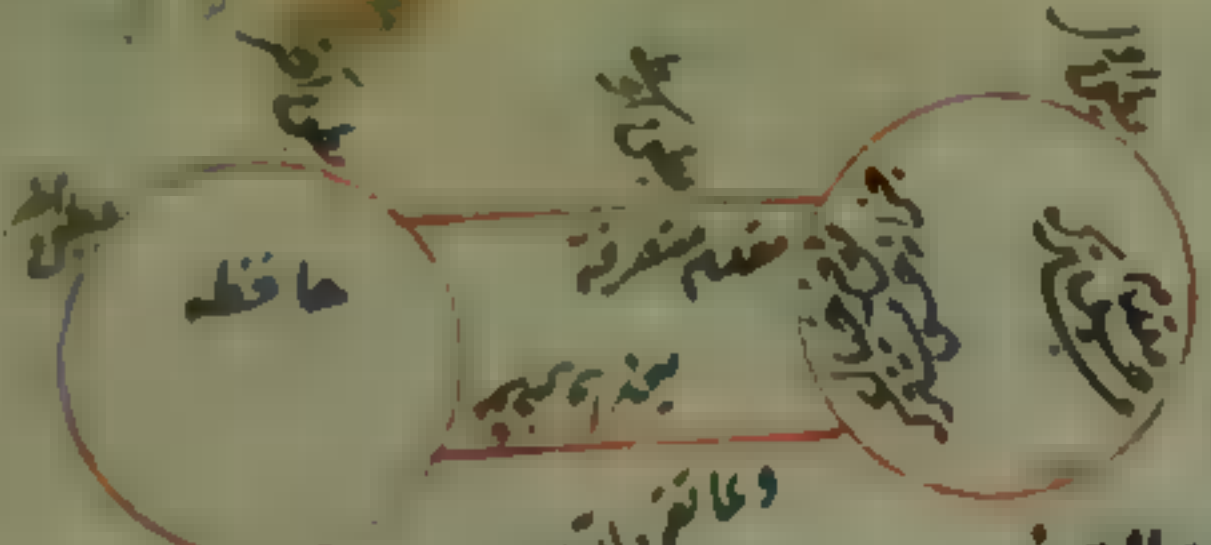
لكن قوهم المعترض ان ^{الشيء} المنع اذ يفرهم ان غير المقدس يجب ان يجمع مع
 المط فيكون باعتقاده كلاما على السند المساد وهو مقبول فكلام في
 غاية الضعف **قوله** واستعداد الشيء هو كونه بالقوة القريبة او البعيدة
 وهذا تفسير للمصدر المبنى للمفعول اعني كونه الشيء مستعدا له واما اضيف
 الى المفعول لان المضاف اليه هو المستعد فيصح تفسيره بالكون المذكور
 واما ما اعترض به عليه قدس سره بعض الافاضة للاستعداد وصف
 للمستعد الشيء بالقوة وصف للمستعد له اعني الشيء المذكور لان اضافة
 الاستعداد الى الشيء اضافة المصدر الى المفعول فالط ان يقال ان ^{المصدر} **الاستعداد**
 الشيء هو ان يصير قابلا لخصو ام لم يحصل ^{فصل} **قوله** كونه لان الاستعداد المبنى
 للفعل وصف للمستعد للمفعول **قوله** فمتنع ان يجامع وجوده بالفعل
 فيلزمنا **قوله** فان المادة توجب الاستعداد للشيء ويجامع وجوده
 بالفعل والجواب منع كونها موجبة للاستعداد كيف ولو كانت موجبة
 لم لما امكن تخلف عنها في لا يصير بالفعل اصلا والآن ان يكون الشيء
 بالقوة وبالفعل معا في زمان واحد والحالة ظاهرة ثم يجامعها
 الاستعداد لكن فرق بين الجامع للشيء **والمتعد** **قوله** واجيبانه لا فكر
 ان الحجة الفكرية اه ملخص هذا الجواب اما معارضة او منع لوجوب
 خصوصها بجمعة عند حصول المط وما ذكره قدس سره في الجواب **قوله**
 لا شك ان الحيات الفكرية معذرات لحصول المط ومهمة الاجتماع
 معه وان لم يكن له دخل في الجواب لانه اوردته فيه انا قوطنة لما

واما ما اعترض به عليه قدس سره بعض الافاضة للاستعداد وصف
 للمستعد الشيء بالقوة وصف للمستعد له اعني الشيء المذكور لان اضافة
 الاستعداد الى الشيء اضافة المصدر الى المفعول فالط ان يقال ان ^{المصدر} **الاستعداد**
 الشيء هو ان يصير قابلا لخصو ام لم يحصل ^{فصل} **قوله** كونه لان الاستعداد المبنى
 للفعل وصف للمستعد للمفعول **قوله** فمتنع ان يجامع وجوده بالفعل
 فيلزمنا **قوله** فان المادة توجب الاستعداد للشيء ويجامع وجوده
 بالفعل والجواب منع كونها موجبة للاستعداد كيف ولو كانت موجبة
 لم لما امكن تخلف عنها في لا يصير بالفعل اصلا والآن ان يكون الشيء
 بالقوة وبالفعل معا في زمان واحد والحالة ظاهرة ثم يجامعها
 الاستعداد لكن فرق بين الجامع للشيء **والمتعد** **قوله** واجيبانه لا فكر
 ان الحجة الفكرية اه ملخص هذا الجواب اما معارضة او منع لوجوب
 خصوصها بجمعة عند حصول المط وما ذكره قدس سره في الجواب **قوله**
 لا شك ان الحيات الفكرية معذرات لحصول المط ومهمة الاجتماع
 معه وان لم يكن له دخل في الجواب لانه اوردته فيه انا قوطنة لما

كما يذكره من قوله انما حكم على تلك الامور الغير المتناهية بكونها مستعدة
 لانها حال المعدات او في حكمها واما موافقة الكلام المعلق وقاعدة
 ايراده في كلامه الاشارة الى منشاء قوهم ال **قوله** في القياس المركب
 الكثرة المقدما والنتائج القياس المركب قياس مركب فيقدما ينتج مقدمات
 منها نتيجة وهي مع المقدمة الاخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان
 المط وذلك انما يكون اذا كان القياس المبنى للمط يحتاج مقدمات او
 احدها الى قياس آخر وكذلك الى ان ينتهي الى كسب المبدأ البديهة
 فيكون هناك قياسا مرتبة محصلة للمط ولذا يستعمل قياسا مركبا فان
 يحتاج تلك القياس يسمى موصولا للنتائج لوصول تلك النتائج بالمقدمات
 كقولنا كل **د** وكل **د** فكل **د** وكل **د** فكل **د** وكل **د** فكل **د**
 وهو المط وان لم يصح بها يسمى موصول للنتائج لفصلها عن المقدمات
 في الذكر كقولنا كل **د** وكل **د** فكل **د** وكل **د** فكل **د** وكل **د** فكل **د**
 اي بالفعل وقوله مجمل اي بالقوة لا بد هناك من بيان معنى الفصل والمجل
 والفعل والقوة اعلم انه اذا توجهت النفس الناطقة الى شيء وحصلت
 صورته فيها فان كانت تلك الصورة منطبقة عليه بحيث يكون ذلك
 الشيء بها ممتازا عن جميع عراه يكون ذلك الشيء مفصلا عندها
 ومعلوما تفصيلا وان لم يكن منطبقة عليه بالحسنة المذكورة
 بل كانت متساوية له ولغيره المشتركة له في نوع او جنس مثلا كما اذا
 توجهت الى زيد مثلا وحصلت صورة الانسان والحيوان فيها

مثلا يكون ذلك الشيء مجتمعا عنهما ومعلوما اجالا وعلى كلا الوجهين
 اذا كانت الناطقة مشبهة للصورة ملاحظة اياها والاحالة
 يكون الصورة مرتبة فيها يكون العلم حاصلها بالفضل وازا كانت
 ذاهلة عنها غير مشبهة لها ولا ملاحظة اياها فلا محالة يكون ^{العلم} ^{العلم} ^{العلم}
 في خزانة النفس اي لمبدأ الفيض للصورة العقلية لا فيها يكون العلم
 حاصلها بالقوة دون الفعل فان قدرت بعد ذلك على المشاهدة
 لها والملاحظة اياها بلا كسب سواء كانت بدنية او مكتسبة تكررت
 مشبهة الناطقة لها يكون العلم بها حاصلها بالقوة القريبة والافقية
 البعيدة فيطلق على ما بالفعل المفضل ايضا كما يطلق على ما بالقوة ^{القوة} ^{القوة} ^{القوة}
 ايضا فكلما انفصل المحقق والمكراد منها بهما هو النفس الاخرى
 فلذا افسرهما قدس سره بهما وقال اي بالفعل واي بالقوة وقوله جار
 ايضا ان لا يكون حاصله بالقوة القريبة معناه جاز ان لا يقدر
 الناطقة بعد الزهول عنها وانقطاع مشاهدتها لها وخلوها عنها
 على المشاهدة والملاحظة بلا كسب جدير واما انما لا يقدر على ذلك
 بعد ذلك اصلا حتى لا يكون حاصلها بالقوة البعيدة ايضا فلا يجوز
 بالبداهة فلذا قيد القوة بالقرينة وما ذكره قدس سره من الجواب
 او لا منع لبطلان الثاني بتسليم الملازمة وثانيها منع للملازمة
 ولو عكس الامر كان اوفق بداهة ارباب المناظرة **قال ابن سينا** على حدوث
 النفس في هذا الدليل غير مبني عليه اذ على تقدير قدمها يتوقف كسبها

56
 على تعلقاتها بالبدن لان كسبها بالآلة وهي القوة الدودية التي في
 مقدم البطن الاوسط من الدماغ والآلة لها قبل التعلق والتعلق
 حادث فلا يمكن لها اكتساب امور غير متناهية الاعلى القول بالناسخ
 والقول ببطا واما بعض الافعال بانها يكون المحذور شيئا اخر
 اكتساب امور غير متناهية لا يتحصنها والاول غير مبني على حدوث النفس
 وانه مبني عليه اقول انحصارها على تقدير نظرية الكل وبطلان التسخ
 موقوف على اكتسابها اذ النفس بمبدأ الفطرة واول زمان التعلق
 بالبدن خالية عن العلوم كلها كما تقرر في موضع قبله ان مبني على
 الاول فاذا لم يكن الاول مبني على حدوثها لم يكن ان كذا وهو
قوله والاول ان يقال ليس جميع القصورات والتصورات نظريا ه وانما
 كان هذا الدليل اوله في الدليل الذي اوردته دهرية لان ما اوردته
 يتوقف على بيان امتناع اكتساب التصديق من القصور وبيان شكل جدا
 وايضا يتوقف على دعوى الضرورة في البعض على تقدير نظرية الكل
 وايضا يتوقف على اثبات حدوث النفس على زعمه او على ابطال
 التماسخ على ما قلنا من انه ليس مبني على حدوثها وكل منها في غاية الال
 بخلاف ما اوردته قدس سره فانه مع عدم توقفه على شيء مما ذكرنا في غاية
 الموضوع والجلاء **قوله** يعني ان التصور اما ان يكون كل ما هو ان اراد
 ان طعارة الشرع وان كان يدل على ان نمراده رحمه الله بيان
 الاحوال الثابتة للتصور باعتبار انضمامها مع التصديقات



وكان قد ردت سلطان القوة المفردة فيهم
 البطلان الاوسط فيهم
 القوة التي في مقدم
 الاوسط في مقدم

وبالتسوية يتوجه عليه ان الاحوال الثابتة لكل منهما باعتبار انضمام
مع الاخرى المجموع من حيث هو المجموع حاصلا من ضرب ثلث في ثلث
فلا ينتج في الاثنين منها الخط الا انه قد حلت لم يرد بهما يدله عليه
ظاهر ما اراد بها من الاحوال الثابتة لكل منهما في نفسه مع قطع
النظر عن الاخر وهي محتملة في ثلث في الاثنين منها يفيد المطلق
لا يتوجه على المراد شي وان كان متوجها على ظاهره العبارة والكون
من هذا المفروض دفع ما اورد على هذا الكلام وما سبق من مثل هذا
التعريف قوله قد لا يكون كل واحد من التصورات الخ والتصورات
الخ الا ان رة الى دفع الاعتراض التوهم وروده على عبارة الحق
والثابتة الى النكتة للجمع بين البينين والمبتدئين فلا تكرار
وما كانت التصورات والتصورات امور موجودة اه الفرض من هذا الكلام
دفع شبهة يتوجه على قوله رحمه الله وما بطل القسما الاولان ثقيان
الثالث اما الشبهة فهي ان بطلان الاول اعني كل التصورات والتصورات
بديهي انما هو لصدق نقيضه الذي هو البين الجزئية اعني ليس كل التصورات
والتصورات بديهي صدقها ليس في قولنا بطلان بعض التصورات
والتصورات لا بد من اي نظري وهذه الموجبة الجزئية هي المطلوبة
وكذا بطلان اعني كل التصورات والتصورات نظريا انما هو لصدق
نقيضه الذي هو البين الجزئية اعني ليس كل التصورات والتصورات
نظريا وصدقها ليس في قولنا بطلان بعض التصورات والتصورات نظريا

لا نظري اي بديهي وهذا الموجبة الجزئية ايضا هي المطلوبة فلا يصح
قوله فلا بطل القسما الاولان ثقيان الثالث وهو الموجبتان الجزئيتان
ووجه الدفع ان البين البسيطة والموجبة المعدولة المحول عند وجود
الموضوع متلازمان مثلا اذا كان زيد موجودا كان قولنا البين
كائنا في قوة قولنا زيد لا كاتب والتصورات والتصورات امور موجودة
عند الحكماء القائلين بالوجود الذهني فاندفع شبهة البنية
على عموم السالبة وفصوص الموجبة المعدولة المحول **قوله** اورد الير
على اكتساب التصديقات بان اشارة على وجه كلي الى قبيل ثلث المتصورات
ينتج ايجابا فانه محقق اي بعد البين ويراد الدليل عليه لا ينبغي لاحد
ان يشك فيه بعد ذكر البين لان انتاج القياس **الثالث** من المتصورات
بديهي الاحتياج الى دليل بخلاف التصورات فان اكتسابها لم يخرج عن صحة
الشبهة وعيها بعد البين ايضا اي لا يمكن بيانه على وجه لا يبقى
للمتعلم المبتدئ بعد ثبته كيف وقد ذهب الامام الرازي الى ان يبلغ
في الفهم والعمق الدرجة العليا الى ان التصورات كلها بديهية لا يجري
فيها اكتساب وان لم يبق على هذا الاعتقاد آخر فكيف يقتضيه بيانه
على وجه يتيقن به المتعلم المبتدئ وبما يتنا به مراده قدس سره
ظهر اندفاع ما يتوهم من ان ما ذكره في بيان الاقتصار على اراد
الدليل على اكتساب التصديقات يقتضيه العكس ثم اعلم بان المدعى في
هذا المقام ان كان تحصيل نظري كل قسم من ضروريته وما اوردته

وهو قد حصل له العلم
بأنه لا يتصور له العلم

بأنه لا يتصور له العلم
بأنه لا يتصور له العلم

من هذا الدليل لا يثبت ذكر المدعى بتمامه مع انه ليس يتينا في نفسه فلا يثبت ما هو
المعنى اعني الاحتياج الى المعنى **قوله** اي اسم هو الواحد فالاضافة بين
انما حكم بان الاضافة بيانية وحمل الواحد على اللفظ مع انه يمكن ان
يكون الاضافة لاميته ويكون المراد بالواحد المفهوم اي يطلق عليه
اسم للواحد اي لهذا المفهوم وهو هذا اللفظ وما يراى فيه لانه وجهه
في شرح المطالع لو فسر الترتيب اصطلاحا بجعل الاشياء المتعددة بحيث
يطلق عليها الواحد فكذلك عرف الشيخ ايضا في التفسير والظاهر انهما
اراد بالواحد اللفظ بقرينة الاطلاق والظان انه رحمه الله زاد الهم
هنا نصريحاً بالمعنى قلنا فسر قد مر كلامه بما فسر به وجواز اطلاق
المعنى والجمع وغيرهما على المركب لا ينافي في حمل الاضافة على البيانية
لان كل شيء يمكن ان يحمل عليه صفة عليه مفهوم الواحد يمكن ان يطلق
عليه لفظ الواحد **قوله** ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم و
التأخر اي يصح ان يثبت رتبة كل منهما بانه مقدم او مؤخر اما حقيقيا
او اعتقلا واحترز به عن تركيب الادوية وعن تركيب المفاهيم الاعتبارية
بالملاحظة الدقيقة على الهيئة الوجدانية **قوله** وهي تتناول التصورات
والتصورات المراد بهما المتصورات او المتصورات قايها وكل المراد
بقوله فان الفكر كما يجري في التصور يجري ايضا في التصديق
وكذا المراد باليقين المتيقن وبالظنون والجهل بالظنون
والجهل بالظنون وكذا قوله اما الفكر في التصور والتصديق اليقيني اي في

حاشية على قوله الواحد
اي هو الواحد

والله اعلم

اي في التصور والتصديق اليقيني وانما ذكر لانه فسر الفكر بترتيب امور معلومة
واراد تناول المعلومة لهما تناول الكل لخصيصة واحدة والتصورات
التصورات خبرت للعلم بالعلوم وانما الجزئية لا المتصورة به
اعلم ان صورة النسبة التامة الجزئية اذا حصلت عند العقل فكل
متروك في طرفي تلك النسبة على سواها يمتنع تلك الصورة شك والنسبة
مشكوكا فيها وان كان احد الطرفين واجها والاخر مجهولا يمتنع
صورة الطرفين الراجح ظنا وذلك الطرفين مظنوننا وصورة الطرفين
المرجوح موهوما وان بلغ الرجحان الى حيث لم يبق الطرفين المرجوح
مجهولا اصلها يمتنع تلك الصورة جزئا وجزا والنسبة مجزوما بها وان
يطابق الواقع يمتنع جهلا والنسبة مجزوما وان طابقت فان كانت تامة
بحيث لا يزل يشكك في شكك يمتنع يقينيا والاشياء تغليد افلاذ لكونه
اقام العلم بنفسه الصورة الحاصلة من الشيء في العقل واما العلم بمعنى
الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع فلا يتناول الا افراد الشيء
فالجهل في العلم بالمعنى الاول وقيل بالمعنى الثاني واما الجهل بمعنى عدم
حصول صورة الشيء في العقل فهو الجهل بكلا المعنيين وكان
العلم مشترك بين المعنيين المذكورين كذلك الجهل ايضا مشترك
بين المعنيين المذكورين والجهل بالمعنى الاول يسمى جهلا مركبا وبالمعنى الثاني
جهلا بسيطا والمذكور في الشرح هو الجهل المركب البسيط فقط تعميم
جعل في الشيء قسمين ونحو الاشياء كما يتوجه على العلم يتوجه على الجهل

الآن التعريف واحد مما يعني غير التعريف للآخر فلذا اكتفى بالاول **القول**
 وفي لطائف هذا التعريف ان مشتق على العلة الاربع فان قلت فلك ان
 كلمة من هنا للتبسيط واللطائف مضاف الى هذا التعريف فيكون المعنى
 ان الاشتغال على العلة الاربع بعضه اللطائف الحاصلة لهذا التعريف فلك
 اللطائف قلت التعريف عند المحققين من المتقدمين لا يجب ان يكون جامعاً
 وما نفع الا الحد وهذا التعريف مع كونه ليس بجامع وما نفع وهو لطيفة
 وايضا جامع في هذا التعريف بين المتقابلين اعني العلم والحمل وهذا
 لطيفة وتسمى في علم البديع بالطباق وايضا الاشتغال على علة واحدة
 لطيفة ونزاع على علة واحدة وكذا على الثلث والاشغال على الاربع بغير التمثال
 الثلث وان استلزمها ويمكن ان يقال في جواب هذا السؤال على وجه
 الجدل والالزام اننا لانم ان اللطائف مضاف الى التعريف لم لا يجوز ان
 يكون من هنا اسما بمعنى البعض فبمناه مضاف الى اللطائف فلا والى هذا
 التعريف ثانيا كما قيل في جبهه وما نكران حب اضعاف الرمان اولا
 فاكثرت من بعض التعريف ثم اضعاف الا كما طبعا ثانيا لزيادة التعريف
 فعلى هذا لا يقتضيه كلامه ومما ان يكون لهذا التعريف لطائف بل
 يقتضيه ان يكون الاشتغال على العلة الاربع لطيفة لهذا التعريف ويكون
 تلك اللطيفة بعضه من اللطائف الكاشنة للاشياء والاشبهة في تحققه **مختص**
قوله كلامه كبرهاده هنا على اطلاقه بفتح على مذهب الحكماء القائلين
 بانها موجب بالذات لا فاعل بالاختيار **قوله** اما على مذهب المتكلمين

في علم النظام والعرفية
 في علم النظام والعرفية
 في علم النظام والعرفية
 في علم النظام والعرفية

القائلين بانها فاعل بالاختيار فلا اذا لا يتصور بالنسبة اليه **قوله**
 علة غائية كما تقرر في موضعه **قوله** بالمراد ان يؤخذ للمعلوم بالقبول
 العلة الاربع محولات اه المراد ان يؤخذ في كل تعريف بالقبول الى
 العلة الاربع محولات بالمراد ان يؤخذ في كل تعريف محمول واحد فيه
 اشارة الى العلة الاربع في الترتيبات يؤخذ المحولات ومنها قوله ترتيب
 امور معلومة اه محمول واحد فيه اشارة الى العلة الاربع اذ مجموع **السوف**
 ترتيب الترتيب **قوله** فهو قول على سبيل التسمية القول بان الامور معلومة
 والهيئة الحاصلة لها مادة وصورة قول على سبيل التسمية كما ذكر
 قسرسه واما القول بانها مادة وصورة للفكر الذي هو ترتيب
 امور معلومة اه هو ايضا قول على سبيل التسمية لانها جزان للترتيب
 للترتيب والعلة المادية والقنورية يجب ان يكونا جزين لما هو
 علة وجه الشبه الفكر حاصل بالقوة مع الامور المعلومة كما ان
 المعلوم مع العلة المادية كذلك وان مع الهيئة المفكورة حال بالفعل
 كما ان المعلوم مع العلة القنورية كذلك **قوله** ولا تشكرا لها لنفس الترتيب
 بل معلومة اه اقول الترتيبان جعل مصدرا متبنا للفعال فهو علة
 للهيئة الاجتماعية متقدمة عليها وان جعل مصدرا متبنا للمفعول
 فهو ليس على الهيئة الاجتماعية الحاصلة للامور المعلومة بل هما متحدان
 بالذات ليس احدهما مقدما والآخر مؤخر او العكس ان المراد بالترتيب
 هو المعنى الاخير ولذا اضيف الى المفعول وتفسيره بجمل الاشياء المتقدمة

لا ينافيه لجواز كون الجمل مصدراً مبنياً للمفعول والفكر كما يطلق على
 الأول يطلق على ^{ما هو} ^{السبب القريب} ^{لحصول المطالب} ^{والفكر بالمعنى}
 أنه محمول في كلام المصنف وهو قوله ^{بالبعض} من كل منهما بدري وبالبعض
 الآخر نفري يحصل بالفكر على المعنى ^{الاول} ليكون البناء مستعلاً فيما
 هو المتبادر منه أغنى السبب القريب وأيضاً يتبين ما قلنا كلام المصنف يماضي
 وهو قوله فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طريق اكتساب النظريات
 من الفروبيات والاحاطة بالصحيح والفاصل من الفكر الواقع فيها أدلة
 في أن ما هو الواقع في الطريق إنما هو الفكر بالمعنى ^{لان} ما هو واقع
 فيها صفة لها قائم بها وهو الفكر بالمعنى ^{دون} الأول اذ هو وصف
 للمرتب الفاعل وما ذكره قد ذكره في الجواب مبني على كون الفكر بالمعنى
 الأول كما نوهه المعارض ومع ذلك لا يخفى بعض مقدّماته عن خفاء
 تكلف كما يظهر عليك فلذا اشارة الى ضعف بقوله ويمكن ان يقال
فقد لان العلة المعينة بدل على المعلول المعين والمعلول المعين ^{الاول}
 الاعلى علة ما قبل عليه ان اراد ان العلة المعينة بالنوع بدل على
 المعلول المعين كذا ذكره في ^{كذلك} ^{لان} كما بدّل النوع المعين ^{الاول} ^{العلية}
 كتقديم الجنس على الفصل على النوع المعين من الهيئة كذا ذكر النوع المعين
 من الهيئة أغنى الهيئة الحاصلة ^{للمرتب} ^{الاول} ^{العلية} مثلاً تدل على ذكر النوع
 المعين من الترتيب هذا اذا انشأ بالدلالة في الجملة ^{واما} اذا اريد
 الدلالة الكلية ففي كلمة كل من المقدمتين منافاة ^{اما} في كلمة المقدمة

المقدمة الاولى فلان الانسان مثلاً علة معينة بالنوع وله معلولات
 متنوعة كالكفاية والخطاة والحنكة وغير جامع انه لا يدل على ^{احد}
 منها بعينها ^{واما} في الكلمة المقدمة الثانية فقد عرفت ^{ان} اراد ان
 العلة المعينة بالشخص تدل على المعلول المعين ^{بالشخص} ^{فقد} ^{واضح}
 لان النفس الناطقة ^{المشخصة} كمنطقة زينو مثلاً لا تدل على شيء من الترتيبات
 المشخصة ^{والجواب} انه قد مر ان اراد ان العلة المعينة بالشخص تدل على
 المعلول المعين ^{بالشخص} ^{دون} العكس بيان ذلك ان لا يريد ان الذات
 المشخصة للعلّة من حيث هي تدل على الذات المشخصة للمعلول من حيث هو
 ظ البطلان بل اراد ان الذات المشخصة للعلّة باعتبارها بالعلية
 المشخصة تدل على الذات المشخصة للمعلول كذا ذكره ^{دون} العكس ^{الحال} ^{العلية}
 المشخصة تدل على المعلول المشخصة ^{دون} العكس لان الذاتين لا مدخل لهما
 في هاتين الداليتين وذكر لان العلية المعينة لا يمكن ملاحظتها
 على وجه جزئي الا بان يلاحظ تعلقها بمعلول خاص باعتبار معلوليته
 ولا عكس اذ يمكن ملاحظة تعلوليته خاصة لشيء خاص على وجه الخصوص من
 غير ملاحظة كونها اثر الهمزة العلية الخاصة وذكر ظلم راجع جزئياً
 متاملاً تاملاً صادقاً واذا دل العلية المعينة على المعلول المعين دل
 العلة المعينة من حيث انها علة معينة على المعلول المعين من حيث هو
 كذا ذكره فان قلنا قد ظهر ان العلة المشخصة من حيث هي كذا تدل على المعلول
 المشخص من حيث هو كذا ذكره ^{دون} العكس ^{لكن} من ابرز ظهراً دلالة العلة على المعلول

فلا يخفى بعد ذلك ان العلة المعينة بالنوع تدل على المعلول المعين ^{بالتنوع}
 منها بعينها ^{واما} في الكلمة المقدمة الثانية فقد عرفت ^{ان} اراد ان
 العلة المعينة بالشخص تدل على المعلول المعين ^{بالشخص} ^{فقد} ^{واضح}
 لان النفس الناطقة ^{المشخصة} كمنطقة زينو مثلاً لا تدل على شيء من الترتيبات
 المشخصة ^{والجواب} انه قد مر ان اراد ان العلة المعينة بالشخص تدل على
 المعلول المعين ^{بالشخص} ^{دون} العكس بيان ذلك ان لا يريد ان الذات
 المشخصة للعلّة من حيث هي تدل على الذات المشخصة للمعلول من حيث هو
 ظ البطلان بل اراد ان الذات المشخصة للعلّة باعتبارها بالعلية
 المشخصة تدل على الذات المشخصة للمعلول كذا ذكره ^{دون} العكس ^{الحال} ^{العلية}
 المشخصة تدل على المعلول المشخصة ^{دون} العكس لان الذاتين لا مدخل لهما
 في هاتين الداليتين وذكر لان العلية المعينة لا يمكن ملاحظتها
 على وجه جزئي الا بان يلاحظ تعلقها بمعلول خاص باعتبار معلوليته
 ولا عكس اذ يمكن ملاحظة تعلوليته خاصة لشيء خاص على وجه الخصوص من
 غير ملاحظة كونها اثر الهمزة العلية الخاصة وذكر ظلم راجع جزئياً
 متاملاً تاملاً صادقاً واذا دل العلية المعينة على المعلول المعين دل
 العلة المعينة من حيث انها علة معينة على المعلول المعين من حيث هو
 كذا ذكره فان قلنا قد ظهر ان العلة المشخصة من حيث هي كذا تدل على المعلول
 المشخص من حيث هو كذا ذكره ^{دون} العكس ^{لكن} من ابرز ظهراً دلالة العلة على المعلول

العلم والمعلوم والمعلوم
الغرض والاشياء والاشياء

اقول في العكس من المعلوم ان كلامه النوعي اعني العلم المحسوس والمعلوم
المعنى يدل على الاخر فلما ظهر ان كل فرد من افراد احدتها معينا او غير
يدل على الاخر كذا ذكره في العكس فظهر ان دلالة احد النوعين اقوى
من الاخر هذا ما ليس في الكلام في هذا المقام وقد توجه الى هذه كثر من
الاقدام وقد ثبت لكل اقدم فانظر الى ما قلنا وقال حتى انكسب
حقيقة الحال وصدق المقارن وان بديهته العقل لا تفي اه هذا اشارة الى
دفع شبهة وما يورد به من ادعى ان عدم اصابة الفكر دائما لا يوجب
الاجتماع الى مثل هذا القانون اعني الذي يفيد معرفة طرق اكتساب النظرات
في الضرورية وتغير الصيغ الفاسدة لوجود ان يكون طرق الاكتساب وانما
وتغير مجرىها فكل حادثة بدنية او الخطا انما يكون من جهة انهم لم
ان هذا صحيح فكل فرد وانما قال بل الانسان الواحد في نفس نفسه لا يظهر
وذلك لان من قضية بعض العقلاء بعضنا انما يعلم في الفاظهم وعباراتهم
الدالة على ان مقتضيات افكارهم متناقضة ويحتمل انهم لم يعتقدوا
ما يدور عليه الفاظهم وعباراتهم فلا يكون في افكارهم خطاء وان كان
ذلك الاحتمال في غاية البعد بخلاف ما اذا رجع العقل الى احواله وفتش
عنها وجد انه يعتقد امور متناقضة بحسب اوقاف مختلفة ولا يرتب
فيها صلا فلا اول في نظر او لجزء لا التفسير والى فيفسد التفسير فيكون
دلالة اقوى واظهر من دلالة الاول على وقوع الخطا في الفكر وما كان
قوله وجملة من يوجب قسما متعلقا بقوله بيا قسما نفسه في ان الوجود

فيظهر من نفسها به اشارة

ان الوجودية طرفان للتقيضين اي الشئيين المتناقضين الكاشحين فيهما
وهذا ما في ما ذكره في شرائط المتناقضين من اتحاد الزمان اشارة الى
بقوله اي يفكر في وقت ويعتقد حكما ثم يفكر في وقت آخر اه ان يعلق
الطرف المذكور بقوله بيا قسما باعتبار تضمنه معنى يفكر فيكون الوقتان
طرفين للتقيضين لا للتقيضين وهذا معنى قوله فالوقتان انما هو للبكرين
اي لا لا يتضمنهما اعلم ان مراده رجوعه بالتقيضين في قوله والآن
اجتماع التقيضين المتناقضين اعم من ان يكونا متناقضين بحسب الاصطلاح
ام لا وكذا ياتى بطلان التقيضين على المتناقضين فلا يرد عليه ان القضية
المذكورتين اعني العالم قديم والعلم حادث ليستا بتقيضين لعدم
اختلافهما بالاجتماع والتسلب المبني في مفهوم التناقض وكذا المراد بالتقيض
المستفاد من قوله متناقضة بمعنى العقلاء بعضا وقوله بل الانسان الواحد
بينا قسما نفسه وقسما الثاني اعم من ان يكون تقيضا بحسب الاصطلاح ام لا
قوله يريد ان الحق اه الغرض من هذا الكلام الاعتدال في بيان احوال الانظار
لجزئية الكتابة على الوجه الكلي الاجمالي مع ان الحق والغرض المنطوق به
احوال تكرار الانظار على الوجه الجزئي التفصيلي لان التعلم الناظر ما يعلم
حال النظر الذي اورد عليه على الوجه الجزئي التفصيلي ليميز عنه صحيح
هذا النظر غير ذلك وهو الخطا وحالا الاعتدال ان الاشارة الى ان الحق عالم
يتيسر لهم اكتفوا بالاثبات بما يفرض اليه عند الاحتياج ومنه ظن ان الحق
من هذا الكلام دفع ما اوردته الجلي في هذا المقام فانه انما يلزم الحاجة

بناء على ما عرفه المتأخرون ووافقه المصنف هو الهيئة الخاصة للأشياء
المعلومة كما عرفت فلا يصح قوله فإذا افتدأ وقد أحدهما كان
الفكر فاستدل أن في المادة لا يستلزم في الصورة ولا في
أيضا الفكر في بعض الصور مصيب المطامع في المادة نحو زيد فرس
وكفرس حيلان يصيب الخط وهو قولنا زيد حيوان نعم يجهل عليه في د
الصورة في العرف لا يثبت استلزام الخط الأعلى قولنا يحكم بوجود تقديم
الجسم على الفرض الحد التام وأما على قولنا لا يحكم به وهو كقولنا في
ولو كان المراد بصحة الفكر وقوعه على وجه ينبغي أن يقع الفكر عليه
وبالتف خلافا وبالأصالة الأصالة على الوجه اللاتق وبعدم الآية
ما يتبادر لها كما ذهب إليه بعض الأفاضل لم يتوجه عليه هذا أيضا لكن على هذا
الصاحف كون المراد بقوله تعالى من لم يكتب برفه تلك المسألة لا يمكن أن
طريق كان **قوله** والمتكفر بحصل هذه الأمور كما ينبغي هو الذي
فإن قلت كلامه قد مره كلام يدل على أن الاحتياج إلى قواعد الفروع كلها
لتفصيل المواد والصور وهو الخط وأما كلام المصنف في بيان الاحتياج
قواعد كلها فإني مقدمة منه يفيد الاحتياج إلى القواعد التي يعرف
منها المواد قلنا قوله بحصل بالفكر أي بحصل البعض النظري من البعض
البدهي بالفكر مع ملاحظة مقدمة أخرى معلومة يقوم العلم بها
مقام ذكرها وهي أنه لا يمكن اكتساب أي نظري من أي بدهي كان قلنا
أخذ في التفرع الاحتياج إلى الكلا حيث قال في الحاشية إلى قانون يعبد

أن من ساء به ظنكم بالبر
على الوجه اللاتق المتكفر
بأي طريق كان

يعبد معرفة طرق اكتساب النظريات الضرورية وهذه الطرق هي المبادئ
والأحاطة بالصحيح والناقد من الفكر الواقع فيها وهو الصورة وهذا
سقط ما قبل لا يلزم من الدليل الاحتياج إلى جميع قوانين المنطق فإنه يدل
على ما يحتاج إلى قانون عام من هذه غير الخطاء في الفكر هو عند نفس
التربية للمركبان فلا يلزم الاحتياج إلى القوانين المتعلقة بالمادة فثبت
قوله المنطق يطلق على المنطق الظاهري أي اعلم أن المنطق اسم موضع
من المنطق يسمى الميزان به وما يصلح وجه التسمية به كون الميزان كسبة
لظهور المنطق وتقوية له حتى كان موضع المنطق ومحلها كما ظهر
القوة النطقية التي هي النفس الناطقة وتقويتها بظهور كالاتها
العلمية التي هي إدراك الكلية والعلمية التي هي التكلم الظاهري المستما
بالمنطق وكان ذكره في قوة ذكره رحمة والآفل واجبه لذكره كان
رحمته قال لأن ظهور كالات القوة النطقية المستما بالمنطق علمية
وعلمية إنما يحسب وفي هذا التقرير لا ما أورده للمصنف عليه من أن
القوة النطقية لا يظهر به إلا في خروج كالاتها العلمية والعلمية في
القوة إلى الفعل بظهوره القابل لها بشرط هو مرتبة قوانينه هنا وما كان
سببه الميزان لظهور كالاتها العلمية والعلمية حقة وكان كون
تلك السببية مصحح لوجه التسمية موقفا على كون تلك الكالات مستما
بالمنطق أشار قدس سره اليهما بقوله المنطق يطلق على التكلم الظاهر
إلى قوله فهذا الفن يعقوب ويظهر كل معنى المنطق للنفس الإنسانية المستما

بالناطقة **قال** **الاول** والقيد الاخير لا افراج العلة المنطوق لما اعترض على
تقديم الالة بانه يستغنى بالعدة المنطوق فينبغي ان يذكر قيدا اخر كان يقال
ان الواسطة بين الفعل ومنفعلة الفريخ وصول اثره اليه اجابته بان
القيد الاخير اعني في وصول اثره اليه يخرج العلة المنطوق وما تفرقت
هذا الكلام على امرين احدهما ان يكون العلة داخله في باقي التعريف
يكن افراجها بالقيد الاخير وذكرها فيه حقا وتاثيرها انه لا ينفك في
العدة المنطوق هذا القيد الاخير حتى يخرج به وذكرها هنا حتى يبين
الاول لان صحتها الاولى بان البعيدة فاعلة لمنفعلة البعيدة وذكر
يجب وصول اثرها اليه ظاهر ان فرض لسانها فيتي الاول بقوله لا
واسطة بين فاعلها ومنفعلة هذا صغرى الدليل وكبراه محذوفة وهي
كل ما كان كذلك فهو واسطة بين فاعلها ومنفعلة ذكر الفاعل وقوله اذ
عند الشيء بالواسطة بيان الكبرى المحذوفة والفاعل ان علة الشيء
بالداخل في وجود ذلك الشيء فان كان ذلك الفاعل بالفاعلية له او بشئ
اخر يستحق كماله فاعلا والشيء منفعلا فان كان ذلك الفاعل موجودا
الشيء يسمى بالفاعل البعيد والمنفصل البعيد وقوله لا انها ليست
واسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المعلول ببلالته وقوله
لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول بيان لهذا الكثرة واذا
يتبين ان الفاعل لا يجب ان ينفصل سقط الاعتراض بانه
اذا لم يصل اثر العلة البعيدة اليه لا يكون المنفصل منفعلا فلا يكون

بسم الله الرحمن الرحيم
وان كان موقفا في آخره
فذلك الشيء

فلا يكون داخله في باقي التعريف فلا يصح الاحتراز بالقيد الاخير عنها
قال **الاول** فضلا عن ان يتوسط في ذكر شئ آخر فيل عليه كلمة فضلا منقول
مطلق للفعل محذوف ويتوسط بين امرين منفيين يكون بينهما امر
بالنفي في الاول للدلالة على كونه اخرى بالنفي كما في قولهم ^{تتمتع} فلان ^{تتمتع} فلان
فضلا عن ان يعطيه شئ فالاعطاء لكونه ابعد اخرى بالنفي من النظر واهما
ليكن كذلك ليس الوصول اليه الوصول بلا واسطة تجاوزت قسطه على الواسطة
والجواب عنه ان الامر بين الذي ^{بالواسطة} تفرقت تلك الكلمة بينهما هي لسانها
الوصول بلا واسطة والوصول بواسطة بل المطلق والمقيّد ولا ينفك في ان
تحقق المقيّد بعد تحقق المطلق اذ تحقق المطلق لا يتوقف الاعلى تحقيق
قيده وتحقق المقيّد يتوقف على تحقق قيد معين وتحققا بعد تحقق قيدا
قول **فالفاعل** امر كلي اذ لما ذهب بعض المتأخرين القاصر من حيث الارسال
الى ان القانون لم يعم موضوع القضية الكلية كالفاعل في قولنا كل فلان مرفوع
وكان هذا حالنا لما وقع عليه اصطلاح القوم من انه اسم للمقضية الكلية وكان
منشأ غلط امرين احدهما اشتراك لفظ الكلية بين مفهوم لا ينفك نفسه
من دفع الشك فيه وبين القضية حكم فيها على كل جزئية موضوعها والآخر
المتعدية التي يحمل عليها ذلك المفهوم الكلية يسمي في الاصطلاح جزئية وذكر
المفهوم والقضايا الجزئية المولدة من جزئيات موضوع القضية الكلية
ومحورها المنعقدة في تلك القضية الكلية يسمي في الاصطلاح جزئية واهلها
اضافة الجزئيات الى ضمائر الامر كقولهم ^{منه} فلان ^{منه} فلان

الحكم ادراكا بوجهين احدهما وهو الوجه الاول تصحيح ما ادعاه رتبة
 من الآلية صريحا وفاعلية العاقلة ومنفعلية المطالب الكسبية ضمنا
 والية شارح في الجواب الاول بقوله كاذره رتبة اي حيث قال لانه
 بين القوة العاقلة والمطالب الكسبية في الاكتساب ولا يخفى ضعف هذا
 الجواب وثانيها تسليم الشكك وتقرير الآلية بوجه آخر لا يتجوز عليه شئ
 من الاشكالين وج فالمراد بقوله قد ستر فكونه آلة اما بناء اه ان يكون
 الآتين العاقلة وبين شئ من الاشياء لا بين المطالب الكسبية لان كونه آلة
 بين العاقلة والمطالب الكسبية ليس متبعا على ما ذكره من الوجهين كابر عليه
 عبارة اما بناء على كذا واما بناء على كذا بل على الوجه الاول فقط واما
 المنبني عليها كونه الآتين العاقلة وشئ من الاشياء فلا بد من كلام عليه
 ويمكن جعل كلام رتبة في آية على ما ذكره قد ستر في الوجه الاخير
 في آية يتكلم بان يراد بالمطالب مبادئ المطب والتعبير عنها بالمطالب
 باعتبار طلبها عن الحركة الاكسبية ونسبتها الى اكتسابها فان قلت
 قول رتبة في الاكتساب بان يتركز لانه يرد على ان الالة الاولى العاقلة
 اليها الاكتساب والاشبهة في انها ليست مكتسبة حتى يكون الاكتساب واصلا
 اليها قلت انها وان لم تكن مكتسبة الا انها مكتسبة منها فكونها مكتسبة
 اثر واصل اليها وهو المراد من الاكتساب وعلى هذا الوجه فالمراد بقوله قد ستر
 فكونه ما هو الظاهر المتبادر من كون كلامه اعني كونه آلة بين القوة العاقلة
 والمطالب الكسبية وبناءه على الوجهين مع **فان قال** واما قال اه يعني انما

الوجه الثاني هو الوجه الاول
 والوجه الثالث هو الوجه الثاني
 والوجه الرابع هو الوجه الثالث

انما اسند العصمة الى مراعاة المنطق لا الى بقية مع ان لكل منهما مزايا في
 العصمة لان المنطق يقتضي عاصما يفتي بجهت لا يفتكر عنه العصمة عادة
 بخلاف مراعاة فاته لا يفتكر عنها العصمة عادة وان امكن عنه الانكسار
 عقلا ولم يرد به لا دخل في العصمة حتى يتوجه عليه ان خلا الواقع ولا
 لا يستقر بها لانه مشترك بينه وبين مراعاة لان العصمة كما يتوقف عليه
 وعلى مراعاة كذا كذا يتوقف على العلم بجملة النظم الواردة على المناظر وقضاة
 المتوقف على مراعاة وذكر العلم هو السبب القوي في شئ من الامور الثلاثة
 عاصما بالحقيقة بركب بعضها بقيد وبعضها متروك وبعضها قريب
 وانما العاصم الحقيقي للذهن هو الذهن الحافظ لنفسه غير ترتيب لمبادي
 القاسية ترتيبا فاسدا وهو المراد بالخطا في الفكر والعاصم الحقيقي
 هو الله تعالى المشاعر وذكر الامور الثلاثة استيعادة وقد عرفنا
 بهذا ان ارتفاع ما في الالة لان رعاية المنطق عاصم لنفسه ورعايته
 شرط وارتفاع ما في الالة لان رعاية المنطق عاصم لنفسه ورعايته
 وانما اسند العصمة الى مراعاة بحارنا تبينها على انها لا بد منها ومن مراد
 رتبة **فان قال** فالالة بمنزلة الجنس يعني ان الالة عرض عام للمنطق ينزل في
 تعريفه منزلة الجنس في تعريفات الحاشية التي لها اجناس وفصول لانها
 وقعت في منزلة الجنس للمنطق اذ ليس جنس لا فصل وما كان ذكر العرض العام
 في التعريفات لعلنا اختار المتعارفين من عدم جوازهم قال الخ في
 لهم ووجه اي المتقدمون يعني ان هذا التعريف على من وجههم ترتيبهم

وهو قبيح وذكر بقوله في الالة
 ان رعاية المنطق

لان العرض العام لا يفتكر في الالة
 على ان يتعارف انما يكون
 الامر على

لأننا فلا يتوجه عليه أن هذا خلاف ما ذهب إليه **قال** **والأنتية للمنطق** **لست**
في نفسه بل بالقياس إلى غيره من العلوم فإن قيل **التيبة** المنطق باعتبار ربط
بين التيقن العاقل والامور المرتبة في وصول **الترها** وهو المرتبة على
الرجاء **المنطق** إليها وكما أن الامور المرتبة يكون غير القواعد المنطقية كذا
نحو نفسها كان يقال مثلاً لا شيء مما لا يكون على الشرائط المعقولة في باب
الانتاج منتج وكل ما كان على هيئة **الفر** **المنطق** من الشكل **المنتج** فحين
القياسية الموجبة الكلية المرتبة مع تذكر القضية **المنطق** الكلية على هيئة
الفر **المنطق** من الشكل **المنتج** كسيلة بين العاقل وبين نفسها في وصول
الترها **المنطق** المرتبة إليها وهي بهذا الاعتبار **المنتج** المنطق فلتخرج قوله
الالة للمنطق **لست** في نفسه بل بالقياس إلى غيره من العلوم **قلت** المراد
بالغير **المنطق** من ان يكون غير بالذات او بالاعتبار وهذه القضية الموجبة
الكلمية المرتبة مع تذكر القضية **المنطق** وأن لم يكن غيرها بالذات الا انها
غيرها بالاعتبار لانها باعتبارها تعرف منها صحة النظر **المنطق** الالهية غير
باعتبارها من مبادئ هذا النظر وهذا القدر من المفارقة كاف **والقول**
على هذا الوجه **المنطق** قد رناه ظاهر والورد وقوى بجناس في دفعه إلى مزيد
تأمل **والجواب** عنه بما ذكرناه حاسم لمادة **التيبة** بالكلية **والاستدلال**
على الوجه **المنطق** في بعض الجوانب وهو ان الآلية يحصل للمنطق بالقياس إلى
نقدان بعض المسائل من أنه للبعض فليس في وجوده هذه المثابة
وما ذكره في دفعه من ان حصول **التيبة** للبعض انما هو بالقياس إلى

إلى البعض الآخر لا إلى نفسه أن كان واقعاً الا انه ليحل سم لمادة **التيبة**
بالكلية **المنطق** من ان يعود ويقرر **التيبة** على الوجه الذي قررنا
وحي لا يدفع بهذا الجواب **المنطق** في تقرير التساؤل والجواب ما ذكرناه **والجواب**
الجواب الآخر الذي قررناه أيضاً بقوله **المنطق** ان **التيبة** لا يحصل
منه بل بالقياس إلى مسألة اخرى منه فان حصول بعض من بعض
بطريق بدوي قد دفع بان ذكر لا يجب بتدريج **المنطق** **قال**
وهنا اي في تعريف المنطق بالترسيم المقدمة دون الحد وتصدير التعريف
بقوله **المنطق** دون هو وعرفوه ونهوه وصوره إلى غير ذلك **المنطق**
فائدة ومنفعة جليلة عظيمة وهي التنبية على ان مقدمة **المنطق** في كل
رسم واحد فقوله رحمة وهي ان حقيقة كل علم معناه ان الفائدة
الجليلة ما يحصل من هذه المقدمات لانها عينها فلتظهر المراد **المنطق**
في العبارة فخر من الفائدة عليها والمراد بالحقيقة هي هنا الماهية
الاعتبارية والتعريف عنها بالحقيقة الموضوعية بازاء الماهية من حيث
وجودها **المنطق** اما باعتبار تنزيه وجودها الذي هو اللفظ او
الكتا في منزلة الوجود **المنطق** اما باعتبار استعمال المقيس **المنطق**
بقوله فلا يكون له ما هي **والحقيقة** وراء تذكر المسائل ان تذكر **المنطق**
الوضع واما بحسب الوضع الآخر وهو وضع بازاء التصديقات **المنطق**
وما هي وراء تذكر المسائل هي هذه التصديقات **المنطق** بحسب **المنطق**
العمل الآباء العلم بحسب **المنطق** وذكر لان معرفة الشيء بحسب **المنطق** يتصوره

جميع ذواتها وهي ههنا المسائل فان قلنا ما ذكرناه انما هو في هذا التام
 لا في مطلق الحد لان معرفة الشيء ببعض ذواته معرفة بجميع النقص
 فعلى هذا لا يلزم من قوله وليس كذلك مقدمة الشروع ان يختص مقدمته
 في الرسم قلت هذا التفصيل انما هو في حدود ما هيته ان لا تتأخر اجزائها
 بالوجود كالاشياء والفرس وغيرها لا حدودا لها هيته التي تتأخر
 اجزائها بالوجود كالبيت فان تفرق اجزائها لا يكون الا جميع اجزائها
 وما نحن فيه من هذا القبيل **قال اوليس كذلك مقدمة الشروع** وذكر لان
 الشروع في العلم امر ممكن والعلم بجميع ما ند عدم تناهيهما امر متعذر
 والمتعذر لا يمكن ان يكون مقدمة للممكن والآن لم نقدر الممكن نعم نقدر
 العلم بجميع اجزاء مقدمته للشروع في جميع ما ند بحيث لا يتشبه بمقدمته
 غير ان يكون مشروعا فيها وهذا النوع من الشروع امر متعذر ايضا والمتعذر
 يجوز ان يكون مقدمة للمتعذر لكن الكلام في مقدمة الشروع الممكن
وما قيل في توجيهه ان معرفة الشيء بجميعه وحقيقته يتوقف
 على الشروع في العلم فلو كان الشروع في العلم متوقفا على معرفة جميعه لم
 الدور قد فوج بمنع توقف معرفة الشيء على الشروع في العلم كيف والشروع
 في العلم عبارة عن تحصيل العلم فلا بد ان يكون ذلك التحصيل مخصوصا
 يتوقف على ملاحظة المسائل مع الفصل في تحصيلها وتصرف المقابلة
 فيها وهي النوع في العلم هو المراد بمعرفة العلم **قال اوليس انما المقدمة**
 معرفة بحسب الحصر المستفاد من انما في هذه المقام اضاف لا حقيقته

انما المقام المستفاد من انما في هذه المقام اضاف لا حقيقته
 المستفاد من انما في هذه المقام اضاف لا حقيقته
 المستفاد من انما في هذه المقام اضاف لا حقيقته

وكيف لا ونصوره بوجه تام مقدمة للشروع ايضا اللهم الا ان يكون المراد
 بالمقدمة ههنا مقدمة الشروع على وجه البصيرة اذ لا يصح في الشروع
 الا بعد تصور المنطق الامر المسكوب اذ المراد كون الشروع على وجه البصيرة
 عليه الحق بغيره ولا غيره به وفي التصو بالوجه الا ان يتبين غير الحق به وفي
 التصو بالوجه الا حق يتبين الحق بغيره والتصو بالامر المسكوب يختص بالتصو
 بحسب الحد والتصو بحسب الرسم والاول ليس مقدمة للشروع على وجه البصيرة
 فتبين **القول** واما الموضوع فانما احتيج اليه ليرتبط ببعض المسائل
 بعضها اه اراد بالمسائل القوانين الكلية لان الحبيب يصدر دفع ما
 اعترض به عليه ان حقيقة العلم لم يتغير ما ذكره في المسائل بل هو مع
 الموضوع والبناء فظهر انه اراد بالمسائل القوانين الكلية بدل
 على قوله فيما سبق وانما كان اي المطلق قانونا لان مسند قوانين كلية
 وقوله فيما سبق المطلق مجموع قوانين الاشياء واذا كان المراد بالمسائل
 القوانين الكلية فوجه ارتباط بعضها ببعض موضوع رجوع فتبين
 انما نزلها الى موضوع العلم وانما نزلها الى كل ما في كونها با حاشه عن
 احوال موضوع العلم اما ابتداء او انتهاء وتبين عليك جميع ذلك بالتفصيل
 انشاء الله تعالى يتبين بعض الافاضل لما ذكرناه وجه ارتباط القوانين
 بموضوع العلم ذهب الى ان المراد بالمسائل المحمودة المطلقة بالموضوع
 بدليل قوله ليرتبط بسبب المحمودة انما يرتبط بسبب الموضوع بعضها بعض
 بحيث يحسن معها جعلها غلما واحدا على ما ذكره وايضا فيما ذهب اليه

انما المقام المستفاد من انما في هذه المقام اضاف لا حقيقته
 المستفاد من انما في هذه المقام اضاف لا حقيقته

ذهول عما ذكرناه من الدليل على ان المراد بالمثل القوانين الكلية **قوله**
 فالانساب الاولى ان يعتبر تلك المثل على حدة وتسمى باسم ولذا اوردوا
 في تقريبها علوم المدونة ما لا يصدق الا على المثل او على التصديقات بها
 كما ذكرنا في تقريب المنطوق من ان القانونية تعصم رعايتها من ان
 الخطا في الفكر وفي تقريب الفقه من ان علم بالاحكام الشرعية الفرعية
 زادتها التفصيلية وفي تقريب الفهم من ان علم باصول تعريفها احوال
 او اخر العلم من حيث الاعراب والبناء الى غير ذلك **قوله** على تحصيل الخارج كل
 الذين الظاهر ان اراد بتخصيص الخارج تدوينه على وجه التفصيل فنزل
 وجوده الكتابي منزلا لوجود الخارج يدل عليه قوله فلم ير تحصيل
 المثل اولاً انها **الاستحرج** ودونته بتمامها وهذا اندفع ما يوهم
 من هذه العبارة كما ذكره بعض الاقوال من ان هذه العبارة توهم ان
 العلم بالخارج ممكن مع انه قد استلزم ذكره في بعض مواضع فكتب ان لا يمكن
 بل يكون في الذهن وما ذكره ذكر الفاضل في دفعه من انه قد استلزم ذكره ايضا
 ان للعلم وجودا اصليا بمنزلة الوجود الخارجي كما اذا حصل العلم
 بذاته في الذهن ووجود اظليتها كما اذا حصل بصورة فانما يقع
 اذا حصل العلم عبارة عن التصديقات بالمثل لا عن المثل انفسها كما في هذا
 المقام لان من المعلوم ان العلوم لا يوجب في الذهن الوجود ظلي
قوله لو قال ذلك لم يكن صحيحا يريد ان قوله رحمه الله تعالى ان مقتضى
 الشروع في علم رسم لاجل علمه لعلية ما اشار اليه بقوله ولهذا

حجة راجعة وانما المقصود
 معرفة حجب الاسم

وانما صرح بقوله وسموه وعدم ايراد وحقه وعرفوه وهو اي ذكر
 القانون وما يقوم مقام تلك العبارات وتقليل تلك العلية به يدل على
 ان في علية للتصريح وعدم ايراد المذكورات خفاء وذلك لاختلاف
 على تلك العبارات مقام مع تحقق تلك العلة وليس كذلك لو قال وسموه
 لم يكن صحيحا وفيه نظر اذ لا فلان لو قال ذلك واراد به الحجب بالاسم
 بحسب الحقيقة فاورد حقه الاسمي كان صحيحا عارضا عن التسمية المذكورة بالاسم
 بحسب الاسم يجوز ان يكون حقا بحسب الحقيقة وان يكن رتبا بحسبها وانما ثانيا
 فلان لو قال ذلك ما مع هذا التعريف المذكور وانما مع حقه الاسمي واراد به
 عرفوه مجازا كان صحيحا اذ القرينة وهو ذكر الالبته والغرض في التعريف
 قائمة **قوله** ولو قال وهو اي ذكر القانون وانما فسر الفهم بالقانون
 ولم يفسره بالمنطوق مع ان تفسيره به صحيح وهو اقرب اليه لان للمنطوق معنى
 احد كالتحقق وهو المثل المخصوص المعينة كما ذكره بقوله حقيقة كل علم مقرر
 ذلك القلم وتابنا ما ذكره فداسته في حاشيته شرح الفهم وطرح الموافقة
 ان لا يخفى عليك ان العلم كل علم موضوع مفهوم اجالي شامل فان فصل في تعريف
 ذلك المفهوم نفسه كان حيا بالاسم وان يبي لازمه كان رتبا بحسبها ولا يغير ذلك
 المفهوم بهما ففصل المص بعبارة قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظم
 الضرورية والاحاطة بالصحيح والتميز في الفكر الواقع فيها وقال والمنطوق
 اي المستتب فاذكره المص لا احد بحسب الاسم وما ذكره ثانيا بحسب الالفاظ
 اذ للتعقيب على هذا صرح بقوله وسموه والتعريف بالطريق المعتاد انما

انما في جميع احواله
 انما في جميع احواله

انما الا ذكره ثانيا باسم بحسب الاسم

انما يكون للكل دون الشخص **فالتفويض** وان كان راجعا الى المنطق **فالتفويض**
 الا انه باعتبار معناه **الكل** دون **الشخص** **فالتفويض** بالحق **فالتفويض** **فالتفويض**
 المذكور **فالتفويض** لانه اعاده اليه كانوا هم بعض الاصل وقال معتزليا
فالتفويض **فالتفويض** ان ضمير هو راجع الى المنطق كان ضمير هو كذا **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 يقال المراد هو **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 المنطق **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 في وكون عائد الى المنطق باعتبار معناه **الكل** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 على ان ما ذكره رسم **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 عرض ان ما ذكره **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 ان مقدمة **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 ولعل **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 نسخ ذكر **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 بالمثل **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
فالتفويض **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 معرفة العلم **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 بمسائل **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 في التصديق **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 وتفسير **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**
 قريب **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض** **فالتفويض**

في وكون عائد الى المنطق باعتبار معناه الكل
 على ان ما ذكره رسم لم يدل على انه رسم حقيقة
 عرض ان ما ذكره في الفائدة الجليدة ليس بشئ لان التفويض به لا ينبغي على
 ان مقدمة الشرع في كل علم رسم الحقيقة لانه الحقيقة وهو المظهر له
 ولعل التنازع في وجه انه رسم نظر الى هذا المعنى فقال في شرحه للبرهان على بعض
 نسخ ذكر انه هنا فائدة جليدة رايتا نكرها اجاب ان قلنا العلم
 بالمثل التصديق بها بالحق هذا اعتراض على مقدمة تضمنها قوله رحمه الله معرفة
 بجميع وحقيقة لا تحصر الا بالعلم بجميع نكر اذ يدل هذا القول على ان
 معرفة العلم بجميع وحقيقة تحصر العلم بجميع نكر وينبغي عليه العلم
 بمسائل التصديق بها ومعرفة العلم بجميع نكره والتصور لا يتبادر
 في التصديق اي لا يعلم جواز استفادته منه والجواب على ما ذكره في الاعتراض
 وتفسير للبيان على وجه لا يرد عليه الاعتراض وهذه ايضا طريقة في الجواب
 قريب لهما اربا المناظرة وقد سبق منه في كتابي في بيان آيات المنطق

في وكون عائد الى المنطق باعتبار معناه الكل
 على ان ما ذكره رسم لم يدل على انه رسم حقيقة
 عرض ان ما ذكره في الفائدة الجليدة ليس بشئ لان التفويض به لا ينبغي على
 ان مقدمة الشرع في كل علم رسم الحقيقة لانه الحقيقة وهو المظهر له
 ولعل التنازع في وجه انه رسم نظر الى هذا المعنى فقال في شرحه للبرهان على بعض
 نسخ ذكر انه هنا فائدة جليدة رايتا نكرها اجاب ان قلنا العلم
 بالمثل التصديق بها بالحق هذا اعتراض على مقدمة تضمنها قوله رحمه الله معرفة
 بجميع وحقيقة لا تحصر الا بالعلم بجميع نكر اذ يدل هذا القول على ان
 معرفة العلم بجميع وحقيقة تحصر العلم بجميع نكر وينبغي عليه العلم
 بمسائل التصديق بها ومعرفة العلم بجميع نكره والتصور لا يتبادر
 في التصديق اي لا يعلم جواز استفادته منه والجواب على ما ذكره في الاعتراض
 وتفسير للبيان على وجه لا يرد عليه الاعتراض وهذه ايضا طريقة في الجواب
 قريب لهما اربا المناظرة وقد سبق منه في كتابي في بيان آيات المنطق

المنطق تذكر ويمكن الجواب عنه برفع الاعتراض وتبني البيا على وجه
 ذكره رحمه الله ولا يمان يقال لان العلم بالمثل منحصرا في التصديق
 بها لان العلم بها قبل الادعاء بها مقصور كما سبق مرارا وحيث يكون
 التصور مستغادا من التصور ولعله انما اختار ما ذكره رحمه الله في الجواب
 لما فيه التنبه على امر من يخلو عنها الجواب على ما ذكرت احديهما ان
 اسماء العلوم المخصوصة مشتركة بين المسائل والتفويض بها وتبينها ان
 هذه الطريقة في الجواب ايضا مسلوكة والاولى للجمع بين الجوابين اذ في
 الاقتصار على ما ذكره ايهام على ان العلم بالمثل ليس التصديق بها وحيث
 خلا الواقع وفي الاقتصار على ما ذكرت نفوت للتبني المذكور **قوله**
 فاذا تصور نكر التصديق باسرها بجملة فقد حصل تصور العلم بجميع
 فان قلت تصور الشئ بجميع اجزائه انما يكون حقا اذا كانا تلك الاجزاء
 محولة لانهم قالوا الحركية مركبة من الجنس والنفس وبها جزان محمولان وتلك
 ان التصديق بها هي اجزاء العلم ليس بشئ منها محمول لا قلت اذا كانت
 الماهية مركبة من اجزاء متماثلة بالوجود فتعريفها ان يدل عليها بما يرا
 تلك الاجزاء ولا يجب ان يورد الجنس والنفس بعلمها وما قالوا ان
 الحركية مركبة من الجنس والنفس فاما هو في الماهية المركبة في العقل البسيطة
 في الوجود الايسر وما نحن فيه فيسبيل الاول **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله** **قوله**
 جميع نكر التصديق كما امرت عذرا اي مطلقا سواء كان قبل الشروع
 بعد وذكر لعدم تناسلها او قبل الشروع وذلك لتوقف تصورهما

في وكون عائد الى المنطق باعتبار معناه الكل
 على ان ما ذكره رسم لم يدل على انه رسم حقيقة
 عرض ان ما ذكره في الفائدة الجليدة ليس بشئ لان التفويض به لا ينبغي على
 ان مقدمة الشرع في كل علم رسم الحقيقة لانه الحقيقة وهو المظهر له
 ولعل التنازع في وجه انه رسم نظر الى هذا المعنى فقال في شرحه للبرهان على بعض
 نسخ ذكر انه هنا فائدة جليدة رايتا نكرها اجاب ان قلنا العلم
 بالمثل التصديق بها بالحق هذا اعتراض على مقدمة تضمنها قوله رحمه الله معرفة
 بجميع وحقيقة لا تحصر الا بالعلم بجميع نكر اذ يدل هذا القول على ان
 معرفة العلم بجميع وحقيقة تحصر العلم بجميع نكر وينبغي عليه العلم
 بمسائل التصديق بها ومعرفة العلم بجميع نكره والتصور لا يتبادر
 في التصديق اي لا يعلم جواز استفادته منه والجواب على ما ذكره في الاعتراض
 وتفسير للبيان على وجه لا يرد عليه الاعتراض وهذه ايضا طريقة في الجواب
 قريب لهما اربا المناظرة وقد سبق منه في كتابي في بيان آيات المنطق

في وكون عائد الى المنطق باعتبار معناه الكل
 على ان ما ذكره رسم لم يدل على انه رسم حقيقة
 عرض ان ما ذكره في الفائدة الجليدة ليس بشئ لان التفويض به لا ينبغي على
 ان مقدمة الشرع في كل علم رسم الحقيقة لانه الحقيقة وهو المظهر له
 ولعل التنازع في وجه انه رسم نظر الى هذا المعنى فقال في شرحه للبرهان على بعض
 نسخ ذكر انه هنا فائدة جليدة رايتا نكرها اجاب ان قلنا العلم
 بالمثل التصديق بها بالحق هذا اعتراض على مقدمة تضمنها قوله رحمه الله معرفة
 بجميع وحقيقة لا تحصر الا بالعلم بجميع نكر اذ يدل هذا القول على ان
 معرفة العلم بجميع وحقيقة تحصر العلم بجميع نكر وينبغي عليه العلم
 بمسائل التصديق بها ومعرفة العلم بجميع نكره والتصور لا يتبادر
 في التصديق اي لا يعلم جواز استفادته منه والجواب على ما ذكره في الاعتراض
 وتفسير للبيان على وجه لا يرد عليه الاعتراض وهذه ايضا طريقة في الجواب
 قريب لهما اربا المناظرة وقد سبق منه في كتابي في بيان آيات المنطق

على وجه التفصيل على حصولها في الذهن بذواتها وهذا المحصول يتوقف
على الشروع فيها **قوله** لم يكن تصور العلم بحكم مقدمة للشروع في إتيان
الشروع فيه أمر ممكن والمتعذر لا يكون مقدمة للممكن للالتزام فتذكر ممكن
قوله ولا يحتاج ذكره في ذلك على اختلاف النسخ إلى شاهد وذكر لأن هذا
النوع من المنع طلب دليل من الممثل على تلك المقدمة المنوعة وظأنه لا حاجة
لطالب الدليل إلى شاهد بل يكفي له نظرية تلك المقدمة فان ذكر شيئا
يتقوى به المنع بان يكون موثقا للمنوع أو خفيا وذكر تبع منه
يستحق ذكره إلى استدلال المنع لاستناد المنع إليه وتقويته به وان منع مقدمة
غير معينة على وجه ذكره فتذكره فذكر المنع يستحق نقضا اجماليا لا نقضا
وذلك المستدل بدعوى الاختلال في اجمالا ولا بد من شاهد على
الاختلال الاجمالي الذي يدعيه من منعه المستدل وذلك لعدم براهنة
المدعى والتشاهد عليه ان يقول ذلك جار فيما يختلف عنه المدلول
وبين الجريان والتخلف أو يقول صحة ذلك بجميع مقدماته يستلزم
الحال وبين الاتقان **قال** وتوجيهها أي توجيه المعارضه برفع المورد
والا فلا يصلح ما هو المذكور في معرض المعارضة لهام على وجاورد
لا على وجه يمكن ان تورد كما تعرف من امكان ايرادها على وجه يصلح
للمعارضة ان المنط بدعي وكل ما كان بدعيا لا حاجة إلى تعليل نتيجة
المنط لا حاجة إلى تعليل فكبرى القياس مطوية لظهورها وصغرها وحصل
النتيجة المذكورتان بيان الاول أي الصغرى انه لو لم يكن آه عبارة رطبة

172
رطبة في البيا فاصرة غير محررة ومحررة ان يقال ان المنط لو لم يكن
بدعيا لكان كسبيا ولو كان كسبيا احتج في تخصيصه منه إلى قانون
آخر محتاج إلى تخصيص ايضا إلى آخر وهكذا إلى ان يدور او يتسلسل
انه لو كان كسبيا لزم في تخصيصه منه اما الدور او التسلق وهذا
قياس اقتراني في متصلتين كبراه مطوية في كلامه رجاء لظهورها
ينتهي لو لم يكن المنط بدعيا لزم في تخصيصه منه اما الدور او التسلق
فتقول رجاءه فاحتج في تخصيصه أي تخصيصه منه بمعنى نتيجة القياس
الاقترااني ضمنه إلى مقدمة حليته هي قوله هما محالان فخصرهما قياس
اقترااني آخره متصلة صغرى وحليته كبرى هكذا لو لم يكن المنط بدعيا
لزم في تخصيصه منه اما الدور او التسلق وهما محالان ينتج لو لم يكن
المنط بدعيا لزم في تخصيصه منه محال وهذه النتيجة ليست كالمطلوب
وهو بداهة المنط منها واضح فلذا اقتصر على ما يفيدها والا ففى
الوصول إلى المط محتاج إلى تأليف فيبين آخرين أحد هما اقترااني من
هذه النتيجة ومقدمة حليته هكذا لو لم يكن المنط بدعيا لزم في تخصيص
شيء منه محال وما لزم في تخصيصه منه محال كان تخصيصه محالا ينتج
لو لم يكن المنط بدعيا لكان تخصيصه محالا وثانيهما استنتاج نتيجة
هذا القياس ومقدمة استنتاجه هكذا لو لم يكن المنط بدعيا لكان
تخصيصه محالا لكنه ليس ليحتمل ينتج انه ليس ان لا يكون بدعيا فيكون المنط
بدعيا الوجود في الذهن وهو المحط فاما المذكور في الشرح فيقال موصول

النتائج بخلاف قياس افتراضين كما عرفنا وقوله لا يقال في منع المحصر
 الكبرى المطلوبة في القياس الاول من القياسين المذكورين في الشرح اعني
 قولنا لو كان المنط كسبياً لزم في تحصيل منه اما الدور او التمس
 في لزم لزوم الدور والتس على تقدير ان يكون المنط كسبياً وقوله
 انما يلزم لولم يفتد لاكتساب الى قانون بديهي اي غير المنطقي والآ
 فلا وجه لهذا الكلام بعد تسليم كون المنط الذي هو عبارة عن كسبياً
 فلا حاجة الى حمل الكلام على الذهن فيكون عبارة عن كسبياً مع بعد
 وما ذكره رحمه الله في الجواب اشياء للمقدمة المنوعة وبما ان المنط
 مجموع قوانين الاكتساب كما عرفنا من باب كلام اي مجموع قوانين تعرف
 منها متى الاكتساب فاذا فرضنا ان كسبياً وحاولنا تحصيل قانون منها
 عن قانون آخر اما منطقي او غيره والتقدير ان الاكتساب لا يتم الا
 بالمنط هذا التقدير ما فوذه كلام مثبت الاحتياج الى المنط وعليه منع
 سيجي فيقف اكتساب ذلك القانون اي العلم بصحة على قانون آخر كسبياً
 العلم منه وهو ايضا كسبياً على ذلك التقدير الذي هو تقدير المنط في
 الى قانون آخر اما منطقي او غير مكتسب هو منه والعلم بصحة هذا
 الاكتساب ايضا يتوقف على قانون آخر منطقي وهكذا فالدور والتس
 لازم **قال** ونقرر الجواب انه اعلم ان المعارض ببيان صفى المعارض
 اعني المنط بديهي على مقدمتين متصلتين موجبتين كما عرفنا احداهما
 المذكورة وهي قوله لو لم يكن المنط بديهيما كان كسبياً والاخرى

والاخرى مطلوبة وهي قولنا لو كان كسبياً لزم في تحصيل اما الدور
 او التس والجواب عنه اما بمنع المقدمة الاولى او الثانية او بالنقض
 الاجمالي او بالمعارضة لا يميز الى منع المقدمة الثانية كما اشار اليه
 بقوله رحمه الله لا يقال لانا نقول فتعين التمس وما ذكره المصنف في الجواب
 وقد قررنا رحمه الله ليس ينقض اجمالي وذلك لما عرفنا بقا في معنى
 النقض الاجمالي ولا بالمعارضة والالزام لتدراك قوله ولا نظرياً والآ
 لدارا وتسمى في المعارض ان المنط ليس بديهيما والا لا تنفع في تعذر
 اذ مجرد ذكر مثبت نقض دعواه فتعين ان يكون جواباً لمنع المقدمة
 الاولى وحاصله ان الالزام لو لم يكن المنط بديهيما كان كسبياً وهذا
 المنع مشتمل على سببين احدهما انه لا يجوز ان لا يكون بديهيما ولا
 نظرياً بان يكون بعضه بديهيما وبعضه نظرياً وثانيهما ان كسبياً
 بديهيما ويلزمه الاتصاف عن تعذر وذكر باطل بديهيته وكيف يكون كسبياً
 ويلزمه اما الدور والتس فاكتمل بذكر السببين في المنع كما اشار الى السند
 الاول بقوله بل بعضه بديهي وبعضه نظري والآ بقوله ليس بديهيما
 والا لا تنفع في تعذر ولا نظرياً والالزام راوتى ولا يخفى عليك انما السند
 سند اخص بالمنع والكلام على السند الاخص غير موجه فلا يتوجه ما قال ان
 عن تعلم المنط بديهي المعارض فلا يلزم ذكره سنداً لمنع مقدمته من مقدمتها
 مع ان بطلان بديهيته في ذكره تنبيه على ضعف دعواه هذا وينبغي ان يعلم
 ان بيان صفى المعارض المذكورة اعني قوله المنط بديهي لا يتوقف

لا يلزم من كون ما سبق ان المنط
 هو ان نقول ان كسبياً ما عرفنا
 عنه المدلول او نقول ان كسبياً
 متناهية في سببها الى ما ذكرنا
 المحققين في غير احد هذين الطرفين

فيكون نقضه الاول
ينبغي المنفعة الاولى

على المنفعة الاولى التي اجاب عنها المعارضه بمنعها كما عرفنا الآن اذ
يكن بيانها بان يقال لو لم يكن المنطوق بها لكان بعضه كسبياً وهو
ولو كان بعضه كسبياً لزم في محضه شيء من ذكر الكسب في دورا والشكل الثاني
ان الاشتغال لا يتم الا بالمنطوق فاذكره المصنف في طبعه مادة انما الكلية
بالحاسم لها ان يمنع ما ذكره في التقدير وتقال لان تقدير ان الاشتغال
لا يتم الا بالمنطوق ومشتبوا الاحتياج لا يدعون ذكره ولا يلزم كلامهم
وحيث لم يجز يمنع المقدمة الثانية من المقدمتين اللتين بنى المعارض
بيان صفري المعارضه عليها **قوله** فان انتاجه لنتائج بين فيه
اشاره الى ان في قوله كان الشكل الاول محتمل وان ان المراد بالاجزاء في
قوله بعض اجزاء بدلي الاجزاء المعبره التي القوانين لا مطلق الاجزاء
ليست في موضوع القانون كالشكل الاول مثلاً واعلم ان الظاهر كلامه
قدس سره ان انتاج الشكل الاول لنتائج بين بالمعنى الاعم وهو يكون
نصو الملزوم واللازم والنسبة بينهما كافياً في الجرم بالفرزوم بينهما يدل
عليه قوله بل كونه تصور موجبين كليتين هيته الضرب الاول وانتاج
القياس الاشتغالي المتصل لنتائج بين بالمعنى الاخص وهو ما يكون نصو
الملزوم كافياً في تصور اللازم ويكون تصورهما ونصو النسبة
كافيين في الجرم بالفرزوم بينهما يدل عليه قوله فان لم يعلم الملازمة الخ
فالنتيجة المستفادة من قوله كذلك الاشتغالي المتصل اي مثل الشكل الاول انما
هو في البين بالمعنى المنطوق بين القهامين وهو الذي لا يحتاج الى

هذا محتمل اي دعوى بلا دليل

هذا محتمل اي دعوى بلا دليل

فيكون نقضه الاول
ينبغي المنفعة الاولى

الى وسط لا في خصوصية احد القسمين فكان اشار الى هذا حيث قال
فان انتاجه لنتائج بين لا يحتاج الى بيان اصلاً والحق ان انتاجه لنتائج
الاول كان انتاج القياس الاشتغالي بين بالمعنى الاخص واعتراض بعض
الافاضل بينهما بان القول بان الشكل الاول ينتج جزء من المنطوق كحال
المصنف من تعريف القانون لان الفروع المندرجة تحته بدلية الانتاج
فلا يتعرف تلك الفروع المندرجة منه فلا يكون قانوناً بالنسبة اليها
وتحالفها ايضا مما سيأتي في آخر الكتاب من قول المصنف المسئلة ما يبين
عليه الجواب عن الاول قد سبق في بيان القانون تذكره وعلم ان المراد
المصنف ان المسئلة ما يبين عن عليه ان كان كسبياً يدل عليه قوله في جواب
المعارضه بل بعض اجزائه بدلي فلذا قال رحمه الله في شرح كلامه
واما المسئلة فهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ان كانت كسبية
قوله فان قيل استفادة البعض الكسبية البعض البدلية اه اشاره
الى ما ذكرناه من قولنا وينبغي ان يعلم ان بيان صفري المعارضه
المذكوره لا يتوقف على المنفعة الاولى الى اجاب المصنف عن المعارضه
بمنعها وقوله فلما ذكرنا النظر ايضا بدلية اه اشاره الى الجواب الحاسم
لمادة الشبهة بالكلمة الذي هو منع ما ذكرناه من التقدير في تحريم
الشبهة بالكلمة وانما لم يبرهن بالمصنف المنفعة الثانية من مقدمتيه
المعارضه ومنع ما ذكرناه من التقدير في تحريم مادة الشبهة بالكلمة لا
هذا الغالب على ايهام كون المنطق بمرها مكنسياً وهو خلاف الواقع

فيكون نقضه الاول
ينبغي المنفعة الاولى

والاولى للجمع بينهما دفعا للاحتمال وقلة مادة الف بالتمام **قوله** في قوله
 التعلل هو للملح معترضنا على قوله رحمة والمعارضة المذكورة وان فرضنا
 انماها لا يدل الاعلى الانتفاء غير تعليل فالتعليل عليه بل يدل على ان الاحتياج
 اليه غير حاصل لان توجيهاها بهذا لو كان المنط محتاجا اليه لكان اما بذكرها
 او كسبها وكلمة القسمين في الاستلزام في قوله فالا احتياج اليه في
 فعدم الاحتياج اليه واقع وهو المدعى وما ذكره في الكتاب هو بيان
 بطلان قسماي التالى هذه عبارة ومافكره قد ذكره في غير كلامه **قوله** ورد
 بان ابطال كونه بديهيا وكسب يدل على انتفاءه في نفسه لا تعلق بكونه
 محتاجا اليه يعني ليس اخصار المنط في البديهي والكسب فرع للاحتياج
 اليه حتى يستلزم بطلان الاحتياج اليه اذ قد يوجد هذا الاخصار
 مع نقيضه اعني عدم الاحتياج اليه فان قلت لا يمكن وجدان الاخصار
 مع نقيضه بل يجب ان يكون باطلا ايضا حتى يتم قوله لو لم يكن المنط محتاجا
 اليه لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان وبيان البطلان على
 تقدير عدم الاحتياج الى المنط بما ذكره غير ممكن اذ على تقدير كسبه الكل
 لا يستلزم الدور والسؤال لانها الى قانون بديهي غير منطقي
 فلنا سبيلنا ذكر الآآن بيان البطلان بما ذكره غير لازم اذ يمكن بيان
 بان يقال كسبه الكل بطلانه خلافا لواقع واقا ثبت هذا ثبت ان الاحتياج
 في الامر من فرع لوجوده في الذهن اذ لا يوجد مع نقيضه اصلا فبطلانه
 يدل على بطلان الوجود في الذهن وتعالى ان بطلان الوجود الذهني يلزم

الاحتياج اليه اذ قد يوجد هذا الاخصار مع نقيضه اعني عدم الاحتياج اليه فان قلت لا يمكن وجدان الاخصار مع نقيضه بل يجب ان يكون باطلا ايضا حتى يتم قوله لو لم يكن المنط محتاجا اليه لكان اما بديهيا او كسبيا وكلاهما باطلان وبيان البطلان على تقدير عدم الاحتياج الى المنط بما ذكره غير ممكن اذ على تقدير كسبه الكل لا يستلزم الدور والسؤال لانها الى قانون بديهي غير منطقي فلنا سبيلنا ذكر الآآن بيان البطلان بما ذكره غير لازم اذ يمكن بيان بان يقال كسبه الكل بطلانه خلافا لواقع واقا ثبت هذا ثبت ان الاحتياج في الامر من فرع لوجوده في الذهن اذ لا يوجد مع نقيضه اصلا فبطلانه يدل على بطلان الوجود في الذهن وتعالى ان بطلان الوجود الذهني يلزم

يستلزم بطلان الاحتياج اليه لان احتياج الامر ممكن وهو الاكتساب
 على الوجه الصحيح الامر المستحيل وهو المنطح بط الاستلزام **قوله** لا يمكن
 واعتراض التجارى على قوله رحمة والدليل انما ينتهض على ثبوت الاحتياج
 اليه لا الى تعلل باننا لان ان الدليل لا ينتهض على ثبوت الاحتياج اليه
 تعلم المنط فان ما يكون الحاجة ما تشبه اليه وكان غير بديهي كان
 الحاجة ما تشبه اليه تعلل واجيب عنه بان هذا يمنع لا يضرنا لان المنط
 لا يخفى انه يكون بديهيا او غير بديهي فان كان الاول فظ لا يشتهر
 على كون المنط غير بديهي وان كان الثاني فاعلم ان تمام المعارضة
 موقوف على كون المنط بديهيا **قوله** ولنا ايضا ان نقول في تقرير المعارض
 المنط كسبه فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات هذه هي المعارضة التي
 اوردها الهنا در وجه انه روضه في شرحه للرسالة وهي التي قد سبقنا
 اليها لذكر بعض امكان ايرادها على وجه يصح للمعارضة اما الاول
 فهو قوله المنط كسبه واما الثاني فهو استلزام النتيجة اعني قوله فلا يحتاج
 في اكتساب النظريات وذكره في بعض الحاشية ان المراد بانه الكبرى الخطوة
 وهو ان كل كسبه لا يحتاج اليه في اكتساب النظريات لا قوله فلا يحتاج اليه
 في اكتساب النظريات والظاهر ان المقدمة الثانية التي اعتبر انضمامها
 مع الاول ما ذكره في بيان الاستلزام اعني قوله فلانه لو احتج اليه مع كونه
 كسبيا لزم الدور والسؤال لا ما ذكره في بعض الحاشية لانه مقترنة وانما
 الكذب فلا يلزم اعتبارها والمعارضة على ما ذكرنا وان لم يكن في

مع كسبه لزم الدور والسؤال لا ما ذكره في بعض الحاشية لانه مقترنة وانما الكذب فلا يلزم اعتبارها والمعارضة على ما ذكرنا وان لم يكن في

من القبيح المتعارفة الا انها تفيد المطافادة ظاهرة **قوله** اذ كان المتنا
 ح ان يقدم المحذور على النظرى وذكر لان بنى المعارضة ح على نظرية الكل
 اذا جرى مقتضىها ان الكل كسبة والثانية ان لو اجتمع اليه مع كسبة
 لزوم الدور او التناقض واما باقية المقدمات فليسا هما فعلى هذا كان
 الالزام للنجح كسبة الكل فكان الانسحاب اذ الانسحاب هم ان يقدم
 بخلاف المعارضة على وجه فرضها رجاسه فان مبناها على بداهة الكل
 ولا يخفى عليك ان الامر في ذكر سبيل وان هذا القول من المحذور لا يتفق
 عدم التناقض رجاسه اليها كيف وقد التفت الى معارضة لا يصلح
 للمعارضة كما عرفت هو بوجه **قوله** اشتد محذورا واما ذكره فذكره
 من ان الانسحاب يشير الى لزوم الدور والتناقض كساب النظريات المحجة
 الى المنطوق لان يقتصر على لزومها في تحديد نفسه فذكر بنا على ما يفرم
 من كلام المحقق في قوله ولا نظريا والادوار او ينسب الا يمكن من كلامه على
 ما هو الاستدلال براد منه والادوار لاكتساب او مطلقا وان كان الظ
 منه لو ان اكتساب المنطوق والظان انه انما لم يوزد هذه المعارضة لانه يصدر
 بيان معارضة او ردت هناك لا ما يمكن ان تورد ويدل عليه كلامه
 هذا ان رة الى جواب معارضة تورد ههنا وذكر لان كلام المحقق على
 الجواب عن شبهة اوردت وتعارف ايرادها قبل اظهر من حمله على الجواب
 عن شبهة يمكن ان تورد **قوله** لانها المتعابلة على سبيل التماثل اعترض عليه
 بان المعارضة في اصطلاح اخذ العلم هي دليل يدل على نقيض المدعى

مستوفى

المدعى بعد تسليم المسائل المتبادرات الدالة على المدعى لا ما ذكره والجواب
 انه رجاسه لم يرد بذلك تفسير معناها الاصطلاحى ومعناها اللغوية المتقوية
 والمعارضة يلزم للمعارضة الاصطلاحية ان يذكر في معرض المعارضة اللغوية
 والمذكور ههنا في معرض المعارضة اللغوية لا يصلح للمعارضة اي لان
 يذكر في معرضها **قوله** هذا كلام القوم مقصوده قد بينه من هذا الكلام
 تمهيدا له وصرفا للاعتراض المتوجبة على هذا الكلام عند رجاسه
 الى القوم ويتبادر منها الى الفهم ان الحق اي من القوم في هذا المقام الذي
 هو مقام بيان الموضوع تصور الموضوع اي ما صدر عليه الموضوع وهو موضوع
 التصورية والتعدينية يعني يتبادر من كلامهم هذا انهم جعلوا من مقتضى
 الشروع في المنطوق ما صدر عليه موضوعه فاشتغلوا بتعريف مطلق
 الموضوع لانه عام والمنطوق موضوع خاص والعلم بالخاص بوق بالعلم العام
 فلذلك اعترض عليه بان العلم بالخاص بوق بالعلم العام اذا اجتمع هناك
 شيان آه وكلاهما ممنوعان في صورة النزاع فلا وجه لتعريف مطلق
 الموضوع او لا فلهذا الاعتراض على تعريف مطلق الموضوع واجبي ذكر
 الاعتراض بان الخاص ههنا اي موضوع المنطوق يعني هذا المفهوم مقيد
 والعلم اعني موضوع العلم مطلق او ردت هذا الجواب بان المنطوق مطلق
 القوم بناء على ما يتبادر من كلامهم وهو مبنى الاعتراض ليس تصور مفهوم
 موضوع المنطوق آه بل الحق انه يعني ما يتبادر من كلام القوم ليس هو بل الحق
 لما كان من القوم التصديق بان الشيء المتنا موضوع المنطوق وذكر الحق

هذا المفهوم باعتبار انه محمول للمفوضية المطلوبة في هذا المقام اني قوله
 المعلومة التصورية والتصورية موضوع المنطوق واذا عرف هذا
 عرفنا معنى ما قلنا فلما نظر بعد ان الاعتراض المذكور مبني على
 يتبادر من عبارة القوم وان المذكور في معرض الجواب يكون جوابا
 عن الاعتراض المذكور كانه نعم لو كان المذكور اعتراضا على المنطوق
 اني تعريف مطلق الموضوع او لا الا ان التعريف عما عدا عن التصورات
 بعبارة الجواب لانه نقيض للتعريف فهو بالحقبة جواب وان لم يكن
 على طريقة الجواب لكن الاعتراض ليس على المنطوق بل على كونه كذا وذلك
 لا يستلزم الاعتراض على المنطوق بل كانه قد سكر انما ذنبه بعض
 ما ذهب موافقة كلام بعض المناظرين المتصدين لرد كلام الجار
 فانه حمل كلامه على هذا وقال هذا الاعتراض انما يرد على فهمه لا على
 ما قاله رحمه الله لان مراد القوم من العلم بموضوع المنطوق منقضا
 الشروع فيه التصديق بالموضوع اي التصديق بان الشيء المنطوق موضوع
 المنطوق لا تصور موضوع فانه من الجبدي التصورية في هذا الكلام
 صريح في انه حمل كلام البخاري على ان المنطوق تصور ما صدر عليه موضوع
 المنطوق وقوله قد سكره ورد هذا الجواب بان المنطوق محض ذكره هذا
 الناظر ايضا في رد كلامه وهو ما قاله واما قوله فالصواب ان يقال
 فالصواب ان لا يقال لان قوله لما كان موضوع المنطوق موضوعا مقبولا
 ان اراد به ما صدر عليه موضوع المنطوق فليس الامر كذلك وان اراد

هذا المفهوم باعتبار انه محمول للمفوضية المطلوبة في هذا المقام اني قوله

لأن السقيد
 والاطلاق
 هو المنطوق

به ان هذا القول مقيد فسم كن تعريف لهذا الكلام صلا الى المطالان غايه
 ما في الباب انه يلزم ان يكون تصور هذا القول موقوفا على تصور مطلق
 الموضوع فالم يبين ان الشروع موقوف على تصور هذا المفهوم المقيد
 لا يتم التعريف لا يحصل **قال** موضوع كل علم ما يبحث في ذلك العلم غير
 الذاتية اقول المنطوق المنفرد المذكور ان يترك لفظه كل وكذا لفظه ذلك
 ويقال موضوع العلم ما يبحث في العلم غير غايته الذاتية وذلك لان مقتضى
 التفرع المذكور ان يكون المعرفة ما بهية الموضوع مطلقا وتلك الحاجة
 ليست موضوعا لشيء من العلوم بل ما صدر بهي عليه فلا يكون موضوعا لكل علم وكان
 اراد بموضوع كل علم امر اصيل فاعلم موضوع كل علم ومع ذلك لا يحسن ذكر
 ذلك في قوله في ذلك كما **واعلم** ان المراد بالعرض بهيها الجول على الشيء
 الخارج عنه وبالعرض الذاتي ما يكون منشؤه الذات على احد الوجوه
 الثلاثة التي ذكرها في الكتاب مفصلة وتسميها ان شاء الله والمراد
 بالبحث عن الاعتراض حملها على موضوع العلم كقولنا في الحق الكلمة اما معرب
 او مبني او على انواعه كقولنا لمروا كلها مبني او على اعراضه الذاتية
 كقولنا المعرب اما لفظه او تقديره او على انواع اعراضه الذاتية كقولنا
 المعرب الملقب اما رفوع او منصوب او مجرور او مجزوم **قوله** لفظه ما موقوف
 وجه الاقتضاء على كونها موضوعا مع جوار كونها موضوعا غير ذلك وقوله احد
 الضميرين وان كان عاما الا انه منحصر في خاص لان الضمير الاقرب يتعين
 للرجوع الى الاقرب يتعين رجحان اذا لم يكن مانع من الرجوع اليه كما في هذا المقام

هذا المفهوم باعتبار انه محمول للمفوضية المطلوبة في هذا المقام اني قوله

ولما فسر الاول بذكر الامر بالتعريف ولا نظر الى الاكوان والتخصيص
 الى الرجحان **فان** **الكل** **التعجب** **للاحي** لذات الانسا اي كالتعجب المحمول عليه
 لاجل ذاته اي لاجل ان ذاته متصف في الواقع فاللام للاجل لانه
 صفة اللاحي وكذا اللام في جزئه اعلم ان رحمة جعل التعجب مشا لا للام
 بواسطة الخارج المستوي في شرف المطالع وفي هذا الشرح جعله مشا لا
 للاحي لذات الانسا فاراد بالتعجب في هذا الشرح ادراك الامور الغريبة
 وفي شرح المطالع الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة التابعة لها اي
 باعتبار ان حقيقة خبرها على سبيل التذكر او باعتبار ان حقيقة في
 احدها مجاز في الآخر ويكون احدا متميزين **على** **سبيل** **التعجب** **لكنه** **قوله**
 قال هو شرف المطالع في جعل التعجب ما يحل الان **على** **سبيل** **التعجب** **وهذا** **الكلام**
 منه انما يتم اذا كان التعجب حقيقة في الهيئة الانفعالية للنفس التابعة للام
 لا ادراك مجاز في الادراك المذكور واما اذا كانت حقيقة خبرها فلا
 وايضا اختلف في ان الحواس مدركة ان النفس الناطقة كذلك او
 ان مدرك هو النفس فقط والى الاخير ذهب الجمهور فعلى الاول التعجب يصح
 ان يكون مثلا للاحي لذات الانسا **وعلى** **ان** **لا** **يصح** **الامثال** **اللاحي**
 لجزءه فتمت المناقشة في مجال وان كان بعضها مناقشة في المثال
 وانما على حقيقة **الاول** **قوله** **واعلم** **ان** **العوارض** **التي** **تلي** **اشياء** **الحق** **التي** **تلي** **الاشياء**
 من هذا الكلام تحقيق المقام ودفع ما اورده الجدل على قوله **والعوارض**
الذاتية هي التي تلي الاشياء لما هو هو من ان العوارض التي تلي الاشياء لذات

لذات اي بلا واسطة يكون بينا للشيء فكيف يكون محمول من قبل العلم
 ومثناه انما كان شبهه الواسطة في الثبوت بالواسطة في العلم لا في ان
 لفظ الواسطة بينهما وحال الجواب ان العارض لذاته يقتضي انتفاء
 الاحتياج الى الواسطة في الثبوت دون الواسطة في العلم فلا شك ان
قوله **قلت** **كلامه** **قد** **سكن** **في** **هذه** **الحاشية** **مخالف** **لكلامه** **في** **حاشية** **شرح** **المطالع**
 لا قال في تلك الحاشية ثم ان المعبر في العرض الاولى هو انتفاء الواسطة
 في العرض وهي ان يكون معروضة لذلك العارض دون الواسطة الثبوت
 التي هي اعم يشهد بذلك انهم صرحوا بان اللون من الاعراض الذاتية لا يطول
 مع انها قد فاضت على غيرها من المعاني الفياض وهو هو الواسطة في الثبوت
 قلت يمكن التوفيق بينهما بان يحل كلامه في الحاشية على نفي الواسطة في الثبوت
 في نفس الواسطة في العوارض لا مطلقا نعم بينهما مخالفة بحسب ما يرتفع بين
المراد **قال** **الكل** **المراد** **بالارادة** **اللاحقة** **للا انسان** **واسطة** **ان** **حيوان** **فمن**
 المراد بالحركة بالارادة المتحركة بالارادة لانها من العوارض الذاتية وهي انما
 يكون محمول لا وقع في التمييز بها لا يكاد يقع لانها جزء من الانسا باعتبار
 انها جزء من الحيوان الذي هو جزء من الانسا وجزء طرفة جزء واذا كانت
 كذلك لا يكون من العوارض الذاتية لانها انما كانت خارجة عن الموضوع **والجواب**
 ان الحركة بالارادة معنيين احدهما وهو من الاعراض الذاتية للانسا
 هو الانتقال من مكان الى مكان **بالفعل** **انتقالا** **بالارادة** **وتباينها** **هو**
 الحركة في الحيوان هو مبداء هذا الانتقال فالتمييز بها انما هو باعتبار المعنى

الاوردون **فلا اشكال قول** وليست بمعنى ذلك لان كل شيء مستعد
 محصور به يترتب عليه سبب ذلك الاستعداد **انما** رخصه واعراضه معتد
 شئ بالاثار والمطلوبه وبذلك **الانار** والاعراض التي لا يكون لها اثر
 ينبغي ان تكون مطلوبة في كل علم لا غير لانها حال الموضوع بالحقيقة
واما الانار التي تترتب عليه استعداد **لا** اختصاصا **ولا** به في الحقيقة
 حال الامر العام الذي ذكر الاستعداد بخصوصه **وكذا** الاثار التي تترتب
 عليه سبب استعداد **لا** يحصل **لا** يحصل **لا** يحصل **لا** يحصل **لا** يحصل
 حال النوع الاخر الذي ذكر الاستعداد محصورا **ولا** لا يخفى عليك ذلك
 المتناهي في كل علم هو البحث عما هو حال موضوعه بالحقيقة مع انه لو بحث
 في العلم عما يعرف موضوعه بالاستعداد اعلم واخص للزم اختلاط مسائل
 العلم الاخر وهو الذي يكون موضوعه اعلم بمسائل العلم الاخر وهو الذي
 يكون موضوعه اخص ففات التمايز الكمال الذي هو المطابق ليس اعتبر
 المتأخر **صحيح بل** الى الفصحى ان الاعراض الذاتية ما تلحق الشئ وتحتل
 عليه لذاته او كونه اى لاجل احدهما وباعتبار استعداد مخصوص
 باحد كالمواد كان جزاءه او خارجا عنه **والمراد** بالخارج **المكان** هو
 الخارج المسمى في الوجود واعلم انه يكون ما يراه في الحيز كالنجم
 بالنسبة الى الانسان فانه واطل في عرض الضاحك له ومحمول عليه **او** كونه
 كالسطح بالنسبة الى الجسم الطبيعي فانه واسطه في عرض اللون لا غير محمول عليه
 صريح بذكره في قوله في قوله **المطالع** والحقيقة اليه **فلا** كالمستند الى

والاشياء التي يكون مطلوبة في كل علم لا غير لانها حال الموضوع بالحقيقة

او راجع اليه او خالف اليه
 او معروض اليه

الى الذات في الجملة نسبة الى الذات بمعنى استنادها الى الذات ليس هو منها
 للذات وحملها عليها والافاكل متساوية الاقدام فيه واليه اشار قدس سره
 بقوله **واما** الثلثة الاخيرة فهي وان كانت عارضة لذات المعروض
 الا انها ليست مستندة اليها بل معناها ترتبها على الذات باعتبار استعداد
 في الذات مخصوص به لاطالب تلك الاعراض فان كانت الذات مستقلة في
 حصولها الاستعداد لاجلها غير اختصاصا **ولا** بجزء من اجزائها يكون العارض
 لها سبب الاستعداد عارضا لاجل الذات ومع اختصاصا **ولا** بجزء منها
 يكون العارض لها سبب عارضا لاجل الجزاء وان لم يكن مستقلة في حصولها
 بل كانت محتاجة فيه الى خارج مساو لها **ولا** كانه يكون هذا الخارج عارضا
 للاستعداد مخصوصا بها طالب لذلك الخارج ويكون ذلك الخارج مستندا
 الى الذات ايضا يكون العارض لها سبب عارضا لاجل خارج **سواء** في **الثلثة**
 لها قربة الى الذات مرتبة ونسبة قامة اليها فلذا سميت اعراضا ذاتية
واما الثلثة الاخيرة فليست مستندة الى الذات ومرتب عليها بالاستعداد
 في الذات مخصوص بها **ولا** العارض بسبب اعلم ففرع استعداد هو اعلم
 مخصوص طالب الانار هي حقيقة بالامر العام وحالها في الحقيقة كالمركبة
 بالقياس الى الابيض فانها ليست حال الابيض وفرع الاستعداد مخصوص به
 والامر ليس بالابيض كالمركبة حال الجسم وفرع الاستعداد مخصوص به **ولا**
 العارض بسبب خارج فهو ايضا فرع استعداد هو في امر اخص مخصوص به طالب
لانار مخصوص بالامر الاخر وهي حالها في الحقيقة كالمركبة حال الجسم

هذا هو قوله ولا يلحق به
 كالتقريب لعارض الذات

بالحقيقة والالم يكن له اختصاص بالانسان كما في احوال الحقيقة بل هو حال
 الانسان وعروضه للحيوان وحده عليه باعتبار انه يتحد معه في الوجود
 الخارجى واما العارض بسبب خارج مباشر فهو حال الامر المبين بالحقيقة
 وفروع التعديل وفيه خصوص بكماله كحركة الغير الارادة لها صفة كمال السفة
 بوطنة السفة فان تذكر الحركة حال السفة حقيقة وهو هذا هو
 احتمال المثال المطابق للواقع بوطنة الخارج المبين واما المذكور في شرح
 مثال النار فليست بوطنة لان ليس النار ولا كمالها الماء ووطنة في
 عروض الحرارة ^{النار او ما شئت} وان كانت ووطنة في بقوتها لا وذكر لان الوطنة
 في العروض ما يكون العارض عارضا له في الحقيقة ولا يكون عارضا لغيره
 كذلك بل هو عرض لغيره كان ذلك بتوسط عرض الوطنة لان هناك عرض
 بل عروض واحترس بوطنة الوطنة او لا وبالذات والى الغير ثانيا وشاك
 وبالعرض وهما كذلك لان الحرارة العارضة للنار الخمسة للماء غير الحرارة
 العارضة للماء فهي عارضة بالنار في مثال الشرح عارضة للجسم
 العنصرى الذى هو جزء الماء عارضا اوليا فيكون عروضا بمجموع الماء والنار
 بتوسط الحرارة لاعم فقد اعتبر قسما منه في حاشية شرح المطالع الابيض المحول
 على الجسم بتوسط حمله على السطح مثلا للاحق بتوسط الخارج المبين وقد
 عرف وقد ما نقلناه عنه قدس سره بقا من المرات بالخارج المسك
 له في الوجود اعم من ان يكون مائلا في المحل او لم يكن فعليه هذا المبين
 ما يكون مبينا في الوجود والتعلق مع الجسم كذلك بل هو في الوجود

اعلم ان المثال الخارجى المبين
 في شرح المطالع على ما هو خارج
 وقد عرفت عدم مطابقة ما نقلناه
 عنه قدس سره الى

في الوجود هذا من الثلاثة لما بعد من الذات وليس لها نسبة تامة اليها
 وان كانت لها نسبة ما اليها فليست هي الذات وامتيازها عن
 الثلاثة الاولى بحسب بالاعراض الغريبة دون الاعراض الذاتية علم
 انه قد نوقش في تشبه المعارض بوطنة الخارج الاعلى بالحركة اللاحقة
 للابيض بوطنة ان جسم ^{منه} فان المعروف ذات الابيض لا يحاذي دون من هو
 والجسم الخارج عن الابيض وانما ذات الجسم ووطنة في العروض
 وهي بعينها ذات المعروف فكيف يصح القول بالوطنة ^{وهي بعينها ذات} وتخصيصها
 يجرى في العارض لامر اخر بل في العارض لامر خارجى وبما يشاء ويجوز
 عنه ان المعروف ذات الابيض من حيث انه ذاته واصدى هو عليه لا من حيث
 انه ذات الجسم من هو عليه والا فلا يكون الحركة ذات الاعراض الغريبة لها
 بل ذات الاعراض الذاتية لما هو بوطنة ولا يشبهه في ان الجسم خارج عن ذات الابيض
 باعتبار انها ذات الابيض وان كان حسبا لها باعتبار انها ذات الجسم
 فاندفع المناقشة الاولى ولا في ان ذات الجسم حيث انها ذات الجسم ووطنة
 في عروض الحركة لذات الابيض من حيث انها ذات الابيض فيكون الوطنة بغير
 المعروف بالاعتبار وان كانت عنها بالذات فاندفع المناقشة الثانية
 ايضا ولا يخفى ان ^{بلا يبيض من حيث انها ذات} يدفع المناقشة غير ذلك فليكن بالتالى **قول**
 وذكر لان المسمى في العلم بيان احوال موضوعه والاعراض الذاتية للشئ احواله
 في الحقيقة من الكلام نظر الى ما اعتبره المتقدمون صحيح مطلقا واما بالنظر
 الى ما اعتبره المتأخرون فليس صحيح مطلقا اذ العارض جزء اعم ليس حال الموضوع

في هذه المناقشة الثانية الغريبة
 كما هو معلوم من

الانقباض يتقيد وذلك انما يتقيد الى الارض فبالاثر
وهو التبيين بغير ما في الارض وهو التبيين
او بفعل الارض فبالاثر الى التبيين على الوجه
الانقباض على

مفتی محمد رفیع الرحمن صاحب مدظلہ العالی

فلا يتوجه الحال لا يشفي العليل ولا يروى الغليل لان البحث المذكور ان لم يوج
الافاق لم يوجب القول المتعبد به ايضا كما هو مقتضى الحال ولا بد من القول
فان قلنا الاشارة الى الاعراض الزائفة لا تستقر على القول المذكور
بل لا بد معها من الافاق ايضا فكيف يقع التعليل قلنا ملاحظة العطف
متقدمة على ملاحظة التعليل قوله ليس المواد انها مطلقا موضوع للنظ
يعني ان تعريف الموضوع يقتضي ان يكون العلم باحدا من جميع احوال
موضوع وذلك لان الجمع المضاف اعني عوارضه يفيد التفرق فلو كان
تلك المعلومة موضوعا للنظ مطلقا للزم ان يكون المنظ باحدا من
كل احوالها وليس كذلك لان الغرض منه العصمة عن الخطا في الفكر
لا مدخل فيها الا يكون المنظ متعرضا قوله فموضوع المنظ متغير
الايبصار متفرع عن قوله بل هي معتدلة بصحة الابصار وقوله لا يتق
الايبصار دفع لما يتوهم من ظ قوله رحمه الله فلانه يجب عنها من حيث
فوصل الى المنظ تصويري والمجمل يصور بقوله ان التعبد المتفرع عن
اعني المعلومة التصورية والتعبد في كلامه هو الايبصار الى احدا من
وقوله بل الايبصار اي القريب وما يتوقف عليه الايبصار وهو الايبصار
البعيد او الابعد اعراضا ذائما له يجب عنها من هذا العلم اشارة الى
جهة المدفع وذكر لان الموضوع وهو قيد لا ينبغي ان يكون المنظ
في العلم المطالب بالاجتماع فيه الى اثباته وبيان بثوته فالتعرض في العلم
لا ثباته وبيان بثوته لا ينبغي ان يكون مرتبة الموضوع وقيد له وهو

لا يذكر في الكلام غير مسمى له الكلام اذا انقلوب ذكر الغير مسمى
 له الكلام بوجه من الوجوه **قوله** فان المقدم والتالي قضيتان
 بالقوة القريبة فياشارة الى ان قوله لكون المعلوما التصديقية
 مقدمات وتوالي يجوز انهما معدودان في المعلوما التصديقية دون التصورات
 اي بما بسبب انهما المعلوما التصديقية بالقوة القريبة من الفعل عدلها لا
 من المعلوما التصورية وان كانتا منها بالفعل شارة الى قرب القوة من الفعل
 فكما انهما المعلوما التصديقية بالفعل بخلاف الموضوع والمحول اللذين هما
 في القضية الكلية بمنزلة المقدم والتالي في القضية الشرطية فانها مقبيل التصورات
 بحسب العبد وانما قلنا بحسب العبد ليصلح على ذلك لان كونهما مقبيل التصورات
 بحسب الواقع لا يشاك كونهما مقبيل التصديقية بحسب العبد كالمقدم والتالي **قوله**
ان هذه الاحوال اي الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال عارضة
 للمعلوما التصورية والتصديقية لذواتها والظواهر حماته ارايدون
 لذواتها ان يكون ذات الموضوع كافية في حصول الاستعداد المختص
 الطالب لتلك الاحوال لها اي من غير اختصاص من هذه الاستعداد بحسبها
 او ما وبها كما عرفنا بتلك الاحوال مما لا اولية لها في العوض
 وقد علمنا لا يخفى على احد دلالة هذه الاحوال في ان عروض الاتصال القريبة
 الى كنهها هي للمعلوم التصوري فرع استعداد مخصوص به حاله بولطة
 عروض التركيب الجنس والفصل القريبين له فاما بصير للمعلوم التصوري فردا
 للتركيبين لم يصير موصلا الى كنهها هي وكذا الاشبهة في ان عروض

عروض الاتصال القريبة الى المطالب الاربعة للمعلوم التصديقي فرع
 استعداد مخصوص به حاله بولطة تركيبة الصغرى الموجبة
 والكبرى الكلية فاما بصير للمعلوم التصديقي فردا للتركيبين لم يصير موصلا
 الى المطالب الاربعة وكذا الاشبهة في ان عروض الجنسية التي في قوة الاتصال
 البعيد للمعلوم التصوري فرع استعداد مخصوص به حاله بولطة
 عروض الذاتية الاعلى وان عروض الفصلية له فرع عروض الذاتية
 الاخرى له وهكذا فلا تكون تلك الاحوال مما لا اولية لها في العوض
 عارضة للموضوع لذاته **والجواب** ان فتا هذا الاشبهة هو الذم
 غير اعتبار قبل الجنسية المذكورة مع المعلوما التصورية والمصدق
 فلو كان الموضوع هو المعلوما التصورية والمصدق مطلقا كما كان
 تلك الاحوال عارضة لها لذواتها وليس كذلك كما عرفنا بالموضوع تلك
 المعلوما متباعدة بالجنسية المذكورة ولا يشك ان للمعلوم التصوري
 ما لم يصير موصلا الى كنهها هي لم يصير موصلا الى كنهها هي
 وما لم يصير موصلا الى كنهها هي لم يصير موصلا الى كنهها هي
قال وقد عرفنا ان الغرض من المنطق المستحصل الجملة ان اي قد علمنا
 هذا المنطق من قولنا لان المنطق يبحث عنها من حيث انها توصل الى الجمول
 او تصدق وقيل جعل الجنسية المذكورة للتعليم وجعلها للتعليم
 ان كان مفيد لهذا المعنى الا ان جعلها للتعليم النسبة الثبوتية اقيدها
 وجعلها للتعليم الى اظهر افادة له منها ويجوز ان يكون المعنى

وفي نظر فان قلنا هذا الذي ذكره يدل على وجوب تقديم مباحث الموصل
القريب البعيد المقصود على مباحث الموصل القريب البعيد التصديق ولم يدل
على وجوب تقديم مباحثها على مباحث الموصل الا بعد الى التصديق قلنا
لقد تكرر المباحث لم يلتفت اليها ولذا ايضا لم يفردها بما على حدة بل ذكر
في ضمن باب الفتاوى في قوله لانه الموصل القريب الى المقصود هو الحد والرسم
فقبل التصور اشارة الى ان في كلامه رحمه الله الموصل الى المقصود
محتا اذ الحد والرسم هما المقصود الا المقصود انهم يصح ان يقال ان قبل
المقصود بلاحتيا لان قيل ان متناول لا افراد متعلقاته ايضا ^{فالمقصود متعلق بالمقصود}
وما ثبت ان هذا النوع اعني التصور اه انما قيل النوعين بافرادهما اشارة
الى انه تقدم المقصود على التصديق حيث هما بايلا من حيث هما في ضمن افرادهما ^{لان ذكر النوعين}
ولم يرد ان المقصود في ضمن كل فرد منه مقدم على التصديق في ضمن كل فرد منه
لان خلاف الواقع ولم ياب عنه دليله المذكور وهو فلان كل تصديق اه
ولا انه في ضمن فرد ما مقدم على التصديق كذا لان العكس ايضا كذلك التصديق
بالوجود مقدم على تصور طبقا بل اراد ان التصور في ضمن فرد ما او
كل فرد مقدم على التصديق في ضمن كل فرد او فردا وهذا اشارة تقدم النوع
على النوع اذ لم ينشأ التقدم من خصوصية الفرد فان قلنا تقدم التصور
على التصديق لا يوجب تقدم مباحثه على مباحث التصديق طبقا فتقدمه
الطبيعي انما يقتضيه تقدمه وضعه لا تقديم مباحثه وهو المدعى قلنا
ليس الموصل الى المقصود والتصديق ذكر على حدة في الفتاوى وانما هو مذكور في ضمن مباحث

86

فما واما بناء على قصد الاختصاص
فقد بينا فيها مقام علمه النسبة او اشتراكها
بله والتقدم احداهما النسبة
عطف تفسير للتعبير
والتعبير الحكم بامتنان خبرية
كناية النسبة وهي متساوية
في مقامه
واحد واطل منها تفسيرية فخطا

في شرح الرسالة وهذا الذي اقوى لان ما ذكره المصنف في الدليل على دعوى جبرية
 المستفاد من قوله كل تصديق لا بد فيه من ايدٍ غير جزئية شي من التصورات
 فلو لم يكن المراد بقوله لا بد فيه من تحققه لما كان دليله واراد على دعواه في التصديق
 مع ان بيان تقدم التصور على التصديق طبعا لا يتوقف على دعوى كون كل التصور
 من التصورات اجزاء التصديق واذا عرفت هذا فكل من التصديق اخص ما
 اشار اليه رحمه الله بقوله وفيه نظر ابطال للسند الاخص فلا يجزى نفعا
قوله ولو حمل الامر على معنى الامر في هذه العبارة احسن قوله رحمه الله
 ولو حمل الامر على هذا اذ لا شبهة في صحة الحمل وما ذكره من دعوى ظهور
 الفق والزوم كون ذكر الحكم لغوا مستقيم نظر الى ظاهر كلام المصنف
 ويمكن دفعها عنه بتكلف في كلامه وصرف في غير ظاهره واما المكادف
 الاول فبما كان اعتبار انضمام مقدمة مطوية لظهورها مع قوله
 لا امتناع الحكم من جهل آه والتقدير لا امتناع التصديق بدون الحكم و
 امتناع الحكم من جهل واحد هذين الامرين واما امكان دفع الثاني
 فبما كان اعتبار مقدمة مطوية لظهورها ايضا في الدعوى
 والتقدير كل تصديق لا بد فيه من تصوريين والحكم ومعلوم ان الحكم
 لا بد من تصوره **قال** لا دخل للمنطق في حيث هو منطق بالالفاظ
 لان المنطق من حيث هو منطق باحث في احوال موضوع المنطق اعني الكليات
 واللفظ ليس من جملة ما لا اشتغال بالالفاظ الذي هو البحث عن
 احوال ليس من المنطق فالمنطق من حيث هو المنطق لا يكون باحثا في احوال

هذا هو الذي اقوى لان ما ذكره المصنف في الدليل على دعوى جبرية
 المستفاد من قوله كل تصديق لا بد فيه من ايدٍ غير جزئية شي من التصورات
 فلو لم يكن المراد بقوله لا بد فيه من تحققه لما كان دليله واراد على دعواه في التصديق

في احوال للفظ والعرض منه ان مباحث الالفاظ المذكورة في كتب الفن
 ليس المنطق كما ظن طائفة ولا شبهة في انها ليست النحو والعرف وغيرهما من
 العلوم العربية ايضا فالتمييز بين كونها منطقيا ليس للاحتراز عن
 كونها غويا او صرفيا او نحوها مما يتعلق بالعلوم العربية كما يدل
 عليه كلامه فها هو بل للاحتراز عن جبرية كونها مستفيضة او مفيدة
 وهذا هو الملائم بقوله لكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها على
 الالفاظ ومعنى هذا الكلام لما توقف افادة المعاني واستفادتها بالظن
 للمعاد على الالفاظ لا مطلقا اذ يمكن افادة المعاني واستفادتها بدون
 الالفاظ كان يفاد او يستفاد بالاشارة او الكتابة موضوعا بآراء
 المتأخرون الالفاظ او غيرهما **قوله** بل نقول ان من اراد استفادة
 المنطق من غير او افادته آية كلمة بل نهنا لآفة ووجهه ان يستبين
 موقف تعليم العلم المنط وتعليم على الالفاظ لا اشتغال بالمنطق المعلم بمباحث
 الالفاظ في مقام تعليم العلم المنط اقوى من تبيينه توقف تعليم العلوم
 والتصديق بالقول والوجه لغيره في الالفاظ وبها من تبيان علم المنطق
 لا اشتغال بالمنطق المعلم في مقام تعليم المنطق بمباحث الالفاظ وهو
قوله ليكون في هذا المباحث منسبة للمباحث المنطقية وايضا لما
 ينحصر في تغييرها اذا دون العلم المنط بلفظ اخرى ولانه قد يكون
 تعليم بلفظ اخرى واستعمال لتخصيص الجبر لا بلفظ اخر **قوله** وربما
 يورد على النذرة احوال مخصوصة باللغة التي دون بها هذا الفن

اي تعليم الجبر المنط
 بالقول واللفظ وتعليم
 الجبر المنط بآراء
 الجبر من تبيان علم
 المنطق في مقام تعليم
 العلم المنط اقوى من
 تبيينه توقف تعليم
 العلوم والتصديق
 بالقول واللفظ
 وبها من تبيان علم
 المنطق لا اشتغال
 بالمنطق المعلم في
 مقام تعليم المنطق
 بمباحث الالفاظ
 وهو يكون في هذا
 المباحث منسبة
 للمباحث المنطقية
 وايضا لما ينحصر
 في تغييرها اذا
 دون العلم المنط
 بلفظ اخرى ولانه
 قد يكون تعليم
 بلفظ اخرى
 واستعمال لتخصيص
 الجبر لا بلفظ اخر
قوله وربما يورد
 على النذرة احوال
 مخصوصة باللغة
 التي دون بها هذا
 الفن

كما يحكي من ان الكلمة تدل بها على الزمان فانه يقع في اللغة العربية
 دون الفارسية اذ قولهم امدوا بآيد متحووا بالصيغة مختلفان
 بالزمان وحيثما تحققت ان شاء الله تعالى **قوله** يريد بالعلم الادراك اعم منه
 ان يكون تصور او تصديقا يقينيا او غير ولا يريد بالتصديق
 اليقيني على ما هو الشايع من استعمال العلم في التصديق اليقيني ليقوم
 دلالة المفرد والمركب التصديقي والتام والانشائي والجزئي والدالة
 القياس المعيد لليقين والافتراء والتفصيل المعيد للظن وحيثما
 الامور بالتفصيل الكتاب كل في موضعه ان شاء الله تعالى **قوله** وكذلك
 دلالة النصيب وهي العلامة المنصوبة لمعرفة الطريق **قوله** وقد يكون
 دلالة الغير اللفظية عقلية فان قلنا قد ذكره هنا ان دلالة غير
 اللفظية قد يكون وضعيه وقد يكون عقلية وسيجيء ان دلالة
 اللفظ قد يكون وضعيه وعقلية فيعلم المجموع ان كل دلالة الدلالة
 الوضعيه والعقلية لفظية وغير لفظية فاحال الدلالة الطبيعية
 اي ايضا قسما ان هي مختصة باحدهما قلنا ذهب قدس سره
 في حاشية شرح المطالع الى اختصاصها باللفظية لكن الحق اننا ايضا
 قلنا لان دلالة السعال الذي ليس لفظ وكذا دلالة غمرة الحجل وصفه
 الوجه على مدلولاتها طبيعية **قوله** كدلالة افع بفتح الهمزة والماء المعجمة
 صح هذا اللفظ قد ذكر في حاشية شرح المطالع بضم الهمزة ويكون الماء المعجمة
 المشددة ولعلها لغتان بمعنى لكن قارئة واذا فتح الهمزة دل على

في ان هذا انما يتم اذا دل اللفظان دلالة طبيعية
 على مدلول واحد واليهما يتحققا في اللفظ
 انما ان السكون بناء على الزيادة
 انما ان السكون بناء على الزيادة
 انما ان السكون بناء على الزيادة
 انما ان السكون بناء على الزيادة

على الخمسة ويغيب منه انه لم يدل في على الوجه وهذا بنا في ما ذكره هنا وتلك
 للجمع بينهما بحمل الماء هنا على التخفيف والحق ان هذا اللفظ بفتح الهمزة وضربها
 مع تخفيف الماء وتشديد الماء يدل على الوجه **قوله** يقال في الرجل اه على وزن
 ميرو كان مؤنثا افع بفتح الهمزة وضربها ولذا اوردوه دلتا على دلالة
 افع على وجع الصدر **قوله** كما انه صدور اللفظ منسوب الى الطبع ايضا ان قول
 الامور الطبيعية غير اختيارية وصدور اللفظ اختياري لان افعال
 اللسان الى خارج المروء اختياري ضرورة فكيف يكون منسوب الى الطبع
 قلنا نسبة صدور اللفظ الى الطبع باعتبار ان للطبع مدخل فيه لا باعتبار
 استقلاله وكذا مراده رحمه الله بقوله فان طبع اللفظ يقتضيه التلفظ
 به عند عرض الوجه وانما يكون الامور الطبيعية غير اختيارية اذا
 كان الطبع مستقلا في حصولها بعد اقتضاء كثره الحيل وصفه الوجه **قوله**
 اي كلما اطلق اه اعلم ان كلمة متى سود للايجاب كالكلمة لا غير كان كلمة
 كلما كذلك الا ان دلالة كلما على الايجاب اكمل اظهر لانه اكثر استعمالا فيه
 فلذا فرها به **قوله** فان المسموع بالمشاهد يعلم وجود لافظ بالمشاهدة
 لا بد لانه اللفظ يعني يعلم وجود لافظ بالمشاهدة ايضا لا بد لانه اللفظ
 فقط ولا يريد ان اللفظ لا يدل عليه لانه خلاف الواقع مع انه لو كان
 المراد بهذا المكان المناسبات يقول ليحقق بدل قوله ليظهر وايضا كان
 الملائم ان يقول فيعلم وجود لافظ بدلالة اللفظ مكان لا يعلم
 الا بها ووجه ناخير هذا القول في قوله متى اطلق مع قد دل عليه الشرح

غير ذلك وكان وقع سهواً من الناس **قوله** فبالاستقراء أي فثبت بالاستقراء
 الدلائل وعدم وجدان قسم رابع لا بالخبر العقلي الدائريين النفي
 والاثبات وهو الخبر الذي يحكم العقل مجرد ملاحظة بالاختصاص
قال النفا اللفظ مطابق أه يعنى انما سمي كذلك بالدلالة بالمطابقة لا
 مطابقة اللفظ للمعنى الموضوع له بل مطابقة اللفظ للمعنى الموضوع له
 في الباقيين فان دلالة اللفظ على المعنى التضمني تسمى المعنى الموضوع له
 اياه وسبب لانه على المدلول لا التزامي لزوم له ولما كان اللزوم
 المعبر في الالتزام اقوى مراتب اللزوم الذهني كما ستعرف اختبر لفظ
 الالتزام على اللزوم والانسب لا وفق بوجه تسمية الدلالة الاولى ان
 ان وجه التسمية بالمطابقة مطابقة المدلول المطابق للموضوع له او
 بالعكس والمغايرة الاعتبارية كافية في صحة القول بالمطابقة ومطابقة
 احدهما للاخر اظهر من مطابقة اللفظ للمعنى **قال النفا** لا انتقض حد
 بعض الدلائل ببعضها اضافة البعض الى الدلائل للاستقراء والى
 ضميرها للعهد الذهني والمعنى لا انتقض حد كل بعض من الدلائل الثالث
 ببعض منها ولم يرد بالاصافه في كلا الموضوعين العهد الذهني لانه
 اوردته تعليلاً لتعبد حد كل من الدلائل بنوسط الوضع فلو كان المراد
 العهد الذهني في كلا الموضوعين لما افاد التعليل الموحى ولا عكس ذلك
 لعين هذا والاستقراء فيها لعدم عدة البينات المذكورة المتعارية
 بقوله يجوز ان يكون أه للبيان واما لم يعرض للبيان المعنى الارادة

لارادة الاستقراء فيها لعدم الظفر بمادة الانتفاض على هذا الوجه اذ
 الفرض لا يكتفيه وتقدم الاختصاص الى ارادة الاستقراء فيها نظر الى
 التفسير المذكور ولو اكتفى بالفرض لا يمكن التصویر فيها اذا كان
 اللفظ موضوعاً بارادة الملزوم واللازم والمجموع كل لفظ التضمني موضوع
 للزم والصنوع والمجموع فرضاً في اللازم اجتمع ثلثة اشياء كونه تمام
 الموضوع له وجزئه ولازمه فيكون عليه لللفظ ثلثة دلالات لا تخل دلالة
 منها تدخل في حد الاخيرين لولا قيد بنوسط الوضع **قال النفا** الاولى
 ان يطلق لفظ الامكان ويراد به الامكان العام أه المنسوب للامكان
 رحمة من ان الارادة لا دخل لها في الدلالة ان يقول الاولى ان يطلق لفظ
 الامكان ويعبر دلالته على الامكان العام وكذا في الثاني وايضاً المنسوب
 يقول في بيان انتفاض حد دلالة المطابقة بدلالة التضمن اذا اطلق وعبر
 دلالة على الامكان بسبب دلالة على الامكان الخاص كان دلالة على الامكان العام
 بضميمة والتعرض لكون دلالة على الامكان الخاص مطابقة تماماً لادخل في
 بيان الانتفاض وكذا الحال في بيان انتفاض حد دلالة المطابقة بدلالة الالتزام
 فالتعرض لمقتضى الكلام **والاولى** الاكتفاء في بيان المراد بما يحصل به المرام
 كما في بيان الانتفاض من الباقيين وفي قوله لكن **بواسطة** ان اللفظ
 موضوع للامكان العام فنظر اذ في صورة اطلاق الامكان واردة
 الامكان الخاص يجوز ان يستقر من السامع الى الامكان العام ابتداءً
 بولط ان لفظ الامكان موضوع بارادة فتكون دلالة عليه تذكر الصنوع

بولط وضع الامكان ثم هذا لو كان الدلالة تابعة للارادة كما ذهب اليه
 الشيخ الرئيس لان خلاف ما ذهب اليه رحمه الله وفي دلالة قوله لتحقيقها وان
 فرضنا انتفاء وضعه بازائه على المطابح لان الشيء الذي هو سبب
 متعدي لا يلزم من انتفاء شيء من تلك الالهي انتفاء ذلك الشيء وانما
 يلزم انتفاء من انتفاء المجموع فتحقق ذلك الشيء وان فرضنا انتفاء
 بعض منها لا يدل على ان ذلك البعض ليس بولط الارادة في قوله
 اذا اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص على ارادة الشيء
 لا المتكلم ويكون المعنى اذا اطلق الامكان وانتقل ذهن المعنى الى
 الامكان الخاص ثم الدعوى اعني قوله ودلالة لفظ الامكان على الامكان
 العام في تلك الصورة ليست بولط ان اللفظ موضوع للامكان العام
 لانه المراد بتلك الصورة صورة انتقال الذهن من لفظ الامكان الخاص
 لكن الكلام ليس في ذلك المثل ولا يتم الدليل ولو قيل الدلالة في قوله لان
 لفظ الامكان على الامكان العام بالتفصيل واعتبر وجوع الضمير في
 قوله لتحقيقها الى دلالتها التضمنية كالفعل قداس ثم الدعوى
 والدليل والعبارة وان كانت خالية عن التبيين الا ان فهم القيد عن
 السبب غير بعيد **قوله** وان كان هناك دلالة تضمنية كما عرفنا انه
 اجتمع في الامكان شيان فلا بد ان يكون للفظ الامكان عليه **قوله**
قوله وهناك ايضا دلالة التزامية كما عرفنا من ان الصواب مشترك بين
 فلفظ الشيء يدل عليه لا ليس **قوله** والاعلى معا غير متناهية اي التفسير

ليدل قوله وهو البطلان لان دلالة اللفظ على معا غير متناهية اجالا
 ليست بولط فضلا عن ظهوره بل هي واقعة كما في الوضع العام للموضوع
 له الخاص **قوله** فلا بد ان ينتقل ذهنه من سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك
 المعنى صلة الانتقال اما محذوف او السماع بمعنى المسموع وضافته
 الى اللفظ للبيان اي فلا بد ان ينتقل ذهنه من اللفظ او ملاحظة انتقال
 ثلثا من عظم الى ملاحظة ذلك المعنى او مجموع هو اللفظ المعلوم وضعه
 او ملاحظته ولا يجوز ان يكون قوله سماع اللفظ صلة للانتقال
 من غير تدويل لان انتقال الذهن انما يكون من امر محذوف او ملاحظة
 وسماع اللفظ لا يكون السماع ملطفا لا المسموع كبراما لا يحظر
 بالبال وقوله وهذا هو الدلالة المطابقة اشارة الى انتقال الذهن من مجموع
 او ملاحظة الى ملاحظة المعنى الموضوع له بسبب العلم بالوضع فان قلنا في هذا
 اشارة الى تفسير الدلالة الوضعية بانتقال الذهن من اللفظ الموضوع الى
 المعنى الموضوع له للعلم بوضعه وقد سبق تفسير كون اللفظ بحيث متى اطلق
 او تجل فم معناه للعلم بالوضع وتفسيرها هناك يكون المعنى مع هو ما
 اللفظ والانتقال صفة الذهن والتفسير هو صفة اللفظ والتفسير
 اللاحق صفة اللفظ ولا يخفى انها معان متباعدة لا يصح بعضها تفسير
 البعض فالدلالة اي لفظ مشترك بينهما او موضوع لواحدهما وعلى
 ان فال موضوع له اي منها وما وجه تفسيرها بالمفاهيم الباقين
 قلت لا يخفى ان الدلالة الوضعية تابعة للوضع مسببة له والوضع صفة

في قوله لا بد ان ينتقل ذهنه من اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى
 في قوله لا بد ان ينتقل ذهنه من اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى
 في قوله لا بد ان ينتقل ذهنه من اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى
 في قوله لا بد ان ينتقل ذهنه من اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى
 في قوله لا بد ان ينتقل ذهنه من اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى

قائمة بالواضع متعلقة باللفظ والمعنى ^{لوقوعها عليها} فباعتبار متعلقه باللفظ صارت
 لكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذا هو الدلالة المنبئية للفاعل اعني
 الدالة وباعتبار متعلقه بالمعنى صارت لكون المعنى بحيث يفهم منه اللفظ
 وهذا هو الدلالة المنبئية للمفعول اعني المولوية فالوضعيب للدلالة المنبئية
 للفاعل والمفعول اذ عرف هذا فالتمثيل السابق للدلالة المنبئية للفاعل والتمثيل
 لتفسير للدلالة المنبئية للمفعول ^{واما انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى فيجتم}
 وجوها ثلثة احدها ان يكون مصدر امينيا للفاعل اعني الكون مستقلا و
 يكون ذكر المتعلقين للمتعين وتاثيرها ان يكون مصدر امينيا للمفعول
 بولطه ^{فراعي الكون مستقلا منه ويكون ذكر المتعلقين الاخيرين للمتعين}
 ايضا وتاثيرها ان يكون مصدر امينيا للمفعول بولطه ^{اعني الكون مستقلا}
 ويكون ذكر المتعلقين على قيس طبيعي ^{والا انتقال ههنا ليس مصدر امينيا}
 للفاعل لانه ليس به المعنى صفة لا اللفظ ولا المعنى فيكون مصدر امينيا
 للمفعول اما بولطه في اول لفظه فيكون واجعا اما الى التفسير السابق او
 اللاحق والى ان لفظ الدلالة مشتركة بين معنيين باعتبار واحد
 مصدر مبنى للفاعل وباعتبار الآخر مصدر مبنى للمفعول ^{ولا يمكن ان يكون}
 اللفظ مضمونا لخصوصية معنى مركب من اجزاء غير متناهية في لايكون ان بولطه
 اجزاء المركبة امور غير متناهية بخصوصها وعلى وجه التفصيل فيوضع اللفظ
 بازائه حتى يفرم العالم بهذا الوضع في اللفظ تذكر الاجزاء الغير المتناهية
 تفصيلا واحترز به وضع اللفظ بازائه معنى مركب من اجزاء غير متناهية

الذي ليس به مفعول
 ولا يمكن ان يكون
 ما يشبهه من اوه
 حيث قلنا ان اللفظ
 وجه التفصيل

متناهية ملحوظة جالا فانه ممكن كما اذا الوضعية غير متناهية على
 وجه الاجزاء ووضع لفظ هذا بازائها مثلا فانه لا يؤدى الى محذور
 وادعاء عدم الامكان للبالغة في نفي المحذور الموجه الى التناقض كما في
 الالتزام والافلا حاجة اليه بل نفي الوقوع كان فيه ويمكن ان يكون نفي
 الامكان للدلالة على نفي الوقوع ^{فان اللفظ لا يتوسط فيها اللزوم الخارجي}
 عطف على التاثير بحسب المعنى والتقدير بشرط فيها اللزوم الذهني ^{والتقدير}
 فيها اللزوم الخارجي وههنا العبارة تثبيتي غير الاختيارية في التزام واحد
 اللزومين دون الآخر وعدمه ولا يخفى ان الدلالة الالتزامية لا يمكن
 تصورها بدون اللزوم الذهني ويمكن بدون اللزوم الخارجي غير ذلك
 في اعتبار واحد اللزومين فيها دون الآخر والجواب انه كون الدلالة الالتزامية
 بهذه الحالة فرع تفسير الدلالة الوضعية بكون اللفظ مطلق او مجزئ
 معناه للعلم بالوضع ولا شك ان للقول في تفسيرها به اعتبارا اذا ممكن لهم
 ان يفسر هابكون اللفظ اذا اطلق الى كما في حارج العربية ^{وتصير}
 تحقق الدلالة الالتزامية بدون اللزوم الذهني ^{فان اللفظ لا يتوسط فيها اللزوم الخارجي}
 عنه اي بالاسلام في البعض وعدمه في البعض الآخر والاول ان يقول
 بالالتزام وعدمه وعدم العلم بهما اذا المراد بتلك العبارة المذكورة في
 هذا المقام لم ينحصر فيها مع ان المفهوم منها دعوى الاختصاص ^{اي ليس}
 في المطابقة تحقق التخصيص ^{يرد عليه} هذا التفسير لا يتم او مفهوم قوله متى
 تحقق تحقق دوام عدم الانعكاس والالتزام امتناع الانعكاس وهذا
 كالعلم والقدرة وبان العلم بالعدم لا يمكن ايضا

اي قوله ولا يتوسط حيث اني بيننا
 الانتقال لا يتوسط حيث اني بيننا
 وضعت لفظا في كل واحد على ان
 التماثل في ذلك المعنى

فان اللفظ لا يتوسط حيث اني بيننا
 الانتقال لا يتوسط حيث اني بيننا
 وضعت لفظا في كل واحد على ان
 التماثل في ذلك المعنى

العلم والقدرة وبان العلم بالعدم لا يمكن ايضا
 في التماثل في ذلك المعنى

اخضع ولو كان مراد الحق بالانتماء ما يفهم من ظاهر قوله من تخلف
 لما في التمسك لا على عدم التمسك بجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط
 اذا الامكان لا ينتمى الفعل بجواز ان لا يكون اللفظ موضوعا للمعنى مركبا مع
 احد وضعه لمعنى بسيطا ومع قولنا من تخلف تخلف فلا يفهم قوله ليس تخلف
 والجواب ان قولنا من تخلف تخلف بجواز ان يكون اتفاقا ومعنى التفسير بالاعم
 ويجوز ان يكون لزوميه ومع لا يكون التفسير بالاعم والمراد به هو الله وهو الاول
 واللفظ المذكور في تمام التفسير كان محتملا لغير المراد الا ان التعليق الجواز
 تنفيه ويرد على هذا الجواز ان كما علم عدم التمسك المطابقة للتفسير بجواز ان يكون
 اللفظ موضوعا لمعنى بسيط يمكن ان يعلم عدم التمسك بها الا التزام الجواز ان يكون
 للمدلول المطابقة لازم ذهني فلا يفهم التمسك لانه الجواز على عدم العلم بالانتماء
 كما فعله رحمه الله فالجواب ان يقال المراد بالانتماء في هاتين الصورتين
 ما يفهم من قوله من تخلف تخلف على ان يكون اتفاقا والمراد بالجواز في الصورة الاولى
 الامكان العادي في الوقوع في الصورة الثانية الامكان العام اعني سلب الضرورة
 عن جانب الخلق ومع كونهما الدعوى الاولى والتمسك لعلها بالجواز ظاهر
 واما الدعوى الثانية والتمسك لعلها لمحصلها ان صدق قوله من تخلف المطابقة
 تخلف الا ان لم يعلم لان صدق ما يتوقف العلم بصدق هذا القول على العلم بصدق
 اخي قولنا كمدلول مطابقة لازم ذهني غير لازم لجواز ان لا يكون كذلك
 والمراد بهذا الجواز الامكان العام اعني سلب ضرورة صدق هذا القول فان قلنا
 سلب ضرورة صدق البنية صدق العلم بصدق ايضا فلا يخفى التمسك لعلها نعم لكن

لكن المراد سلب ضرورة الصدق مع عدم العلم بالصدق ولا يخفى عليك ما في كلامه من احتمال
 الدليل على امر سندر هو سلب الضرورة وعدم نفيها كما لا بد منه وهو عدم
 العلم بالصدق ومنه الجواز في احد الموضوعين على الامكان العادي وفي الآخر على
 الامكان العام بلا قرينة واضحة **قوله** ويستدل عليه الخصم هناك معارض
 مستدل على نفي صدق دعوى الحق بانه لا يجوز ان يكون ككل معنى لازم ذهني
 واللازم من تصويته واحد اذ كل امور غير متشابهة دفعة وهو مع ردة
 ذكر المذكور في قوله يلزم من تصويته واحد اذ كل امور غير متشابهة دفعة
 ومنع مستد الجواز ان يكون بين معنيين تلازم متعاكس ويمكن اثبات
 المقيدة المنع من قبل المعارض ان المعنيين المتلازمين ايضا معي فاذ
 كان كل معنى لازم ذهني يكون له ايضا لازم كذا ذكر وهكذا في كل مرتبة غير
 اللزوم المتعاكس ردة كلام المعارض بوجه اخر وهو ان اللازم الذهني يلزم
 من تصور اللزوم قصداً فتصوره تبعاً فتصوره تبعاً لا يكون ملزوماً لتصور
 لازم الذهني وهو ظاهراً يلزم من تصور واحد اذ كل امور غير متشابهة وان
 كان هناك لوازم ذهنية مرتبة ويمكن ردة كلامه بوجه اخر وهو ان المراد
 بالانتماء كما عرفنا سابقاً عدم الانفكاك لا امتناع فيكون المدعى هنا
 ان انفكاك المطابقة عن الاتزام متيقن اذ عدم الانتماء هو الانفكاك
 واذا عرفنا هذا فنقول ان المراد بكل معنى في قوله لا يجوز ان يكون ككل معنى لازم
 ذهني كل معنى وضع اللفظ بازاء ويوضح بالفعل متقبلاً لا اما يمكن ان
 يوضح سواء بوضع بالفعل او لا فلا يتم انه يلزم من تصويته واحد اذ كل امور

ان انفكاك الاتزام عن المطابقة متيقن اذ عدم الانتماء هو الانفكاك
 وانما الذي لا يخفى ان المراد بالانتماء ما يفهم من ظاهر قوله من تخلف تخلف

غير متناهية لجواز الانتهاء الى ما لم يوضع ولا يوضع اللفظ بانه وان
 اراد بكل معنى امكن وضع اللفظ بانه وضع او لم يوضع ويوضع او لا
 سلمنا المعلوم المذكور لكن لا يلزم من بطلانه بطلان ان يكون كقول
 مطابقا حالا او مستقبلا لازم ذهني فلا يثبت انعكاس المطابقة غير الالتزام
 وهو **المطابق الاول** تصور ما به اعم من تصور تصورتي او تصديقية
 لازم المطابقة بحيث كل ما يتصور تصور لازم ذهني في لوازمه تصور كان لازم
 او تصديقية فالمراد بالتصور المعلوم واللازم العلم بالمعنى العام المتناول
 للتصور والتقدير **وما توهم البعض** ان المراد بالتصور ما يتناول التصديق اعراضا ولا
 على قوله **وما توهم البعض** ان المراد بالتصور ما يتناول التصديق اعراضا ولا
 المستصورة ولا يلزم من تصور الماهية تصورها ليست غيرها بالتصور
 واجبا عنه نانيا بان تصور الماهية او الالتزام هذا التصديق في تصور
 كل واحد من طرفيه والنسبة بينهما **قال الزوم** لم يخطئ بالناظرها اي غير
 المفهوم الذي وقع محلا في هذه القضية لانه الملازمة لا ما صدق عليه المفهوم
 فلا يرد عليه العلم بظهور كثير من الماهيات مع الغفلة عن غيرها بوجوب العلم بان
 المطابقة لا يستلزم الالتزام فكيف يمكن ادعوى عدم العلم بالالتزام
 وذكر لان عدم ظهور هذا المفهوم مع ماهية لا ينافي ظهور ما صدق
 عليه مع ما مع ان المذكور في مقام السند لا يجب ان يكون معتقدا لما في
 من حيث انه مانع وهذا معنى ما في من حيث انه مانع لا مذهب له **قال الزوم** هذا
 اي الدليل المذكور على ادعوى عدم العلم بالالتزام المطابقة الالتزام تبيين

تبيين اي بالامكان القريني الفعول عدم الالتزام التضمني للالتزام اي عدم
 تبيينه على حذف المضاف وذكر لانه يمكن اجراء هذا الدليل في تغيير
 في هذه الدعوى لان ملخصها وهو الالتزام لا ينافي التضمن الموقوف عليه
 على انتفاء الموقوف واحد مع ظهور انتفاء الموقوف عليها في ما في
 واحدة وفيه المختص المذكورة حذف المضاف من الكلام اعتمادا على
 القرينة الخفية ووجه القول بالمختص ما ذكره رحمه الله من ان اللازم مما ذكره
 اي المضي الدليل لبيان عدم الالتزام التضمني للالتزام بل تبيين عدم تبيين
 الالتزام وفيه من اشارة الى القرينة الخفية على حذف المضاف المصحح للكلام
 في الجملة لا الدافعة للمختص كانوا هم **قوله** وقد يتوهم المتوهم هو المختص
 كتابه المستحق بالجامع ان مفهوم الكلية اي الكون كالا وجزئية اي الكون جزئيا
 بل مفهوم التركيب اي الكون مركبا او مركبا منه وكلمة لا ههنا مجردا لا
 لازم ذهني لكل معنى مركب فكما تصور معنى مركب تصور كونه كالا او كونه
 مركبا او كونه جزئيا او مركبا منه ومنشأ هذا التوهم عن حق لازم
 الخارجي ههنا بل اللزوم الذهني بالمعنى العام وتحصل الجواب المنع فان قلت
 التضمن هو فهمهم كجزء من حيث هو جزء ووصف جزئية معنى خارج لازم
 ويستلزم تصور الكلية ضرورة تضادها الكلية والجزئية فالتضمن يكون
 الالتزام محال قلت الجزئية ههنا للتعليل لا للتقييد فاندفع الشبهة
قال الزوم لانها لا يوجب ان الامع المطابقة هذا من قبيل الالتزام لا يشترط
 على ثبوت المحدود وما بعده لانه لا يثبت الحد وذكر لان عدم

تبيين اي بالامكان القريني الفعول عدم الالتزام التضمني للالتزام اي عدم
 تبيينه على حذف المضاف وذكر لانه يمكن اجراء هذا الدليل في تغيير
 في هذه الدعوى لان ملخصها وهو الالتزام لا ينافي التضمن الموقوف عليه
 على انتفاء الموقوف واحد مع ظهور انتفاء الموقوف عليها في ما في
 واحدة وفيه المختص المذكورة حذف المضاف من الكلام اعتمادا على

القرينة الخفية ووجه القول بالمختص ما ذكره رحمه الله من ان اللازم مما ذكره
 اي المضي الدليل لبيان عدم الالتزام التضمني للالتزام بل تبيين عدم تبيين
 الالتزام وفيه من اشارة الى القرينة الخفية على حذف المضاف المصحح للكلام
 في الجملة لا الدافعة للمختص كانوا هم **قوله** وقد يتوهم المتوهم هو المختص

كتابه المستحق بالجامع ان مفهوم الكلية اي الكون كالا وجزئية اي الكون جزئيا
 بل مفهوم التركيب اي الكون مركبا او مركبا منه وكلمة لا ههنا مجردا لا
 لازم ذهني لكل معنى مركب فكما تصور معنى مركب تصور كونه كالا او كونه
 مركبا او كونه جزئيا او مركبا منه ومنشأ هذا التوهم عن حق لازم
 الخارجي ههنا بل اللزوم الذهني بالمعنى العام وتحصل الجواب المنع فان قلت
 التضمن هو فهمهم كجزء من حيث هو جزء ووصف جزئية معنى خارج لازم
 ويستلزم تصور الكلية ضرورة تضادها الكلية والجزئية فالتضمن يكون
 الالتزام محال قلت الجزئية ههنا للتعليل لا للتقييد فاندفع الشبهة
قال الزوم لانها لا يوجب ان الامع المطابقة هذا من قبيل الالتزام لا يشترط
 على ثبوت المحدود وما بعده لانه لا يثبت الحد وذكر لان عدم

وجدنا هذا الاعم المطابقة لنفسه لا يتلزامها المطابقة وفي هذا اشارة الى
المراد بالمتلزام ههنا عدم الانفكاك لا امتناعه كما سبق وتبين التابع
الاعم بالحرارة يتوقف صحته على كون الحرارة ماهية واحدة بالقياس الى
افرادها حقيقة او فرضا لانها لو كانت ماهية متعددة متخالفة للحقيقة
لكانت الموجودة مع النار غير الموجودة مع الشمس فلا يكون اعم اذا اعم
الشيء ما يكون الموجود معه بعينه هو الموجود بدونه وانما قلنا حقيقة او
فرضا اذا احدهما كاف في التمييز ولما كان مطلق التابع يسمى احدهما
المساوي المتبوع والاخر الاعم منه وكان هذا الحكم اعم من عدم الوجود بدونه المتبوع
خاصا بالمساوي اذا اعم يوجد بدونه كما يوجد للحرارة بدور النار في
التابع بلحقيقة لاخراج الاعم وتخصيص الحكم بالمساوي لانه التابع للشيء بوصف
التابعية له لا يكون الا مساويا له فذات الحرارة اعم من النار ويوجد بدونها
والحرارة التابعة لها مع هذا الوصف مساوية لها لا يوجد بدونها فالتقدير
لاخراج الحرارة مثلا وما قبله من التابع الاعم كالحرارة اذا قيد به تابع
لمتبوع معين كالنار مثلا داخل في هذا الحكم فكيف يزداد القيد للاختلاف
فكلما قلنا ان القيد ليس لاخراج ذات التابع الاعم مع وصف التابعية له
بل لاخراج ذات التابع الاعم لاعم وصف التابعية له وكلما قلنا لاخراج الاعم
والذات مع هذا الوصف ليست اعم والجواب الذي ذكره هذا القائل عن
سؤال من المراد بقوله احتراز عن التابع الاعم وهو الاحتراز عن خروج
فاطره سقطا قوله كما يفهم من هذه العبارة وذكر لانه لا يشترط ان المراد

المراد بالاحتراز هو المفهوم لا الذات فلا وجه لكون الحقيقة للتفصيل والتفصيل
لانه لا يجوز تفصيل الشيء ولا تعليله فتبين انه يكون لبيان الاطلاق اعني
بيان المراد به الماهية المجردة لا الملاحظة وان كان كذلك كان المتبادر
من العبارة في هذا المقام مفهوم التابع من حيث هو ولا يشترط في التضمن
والالتزام ليس شيئا منهما مفهوم التابع من حيث هو اعني الماهية المجردة بل من
حيث الوجود اعني الماهية الملاحظة وبهذا التفريق ان رفع المناقشة الى
اوردناها بعض الافعال باننا لانتم انه المفهوم من قولنا التضمن تابع من حيث هو
ما ذكرنا المفهوم ان التابع ثابت للتضمن لانه قيد الحقيقة لبيان الاطلاق
وكل مطلق ثابت لجزئية هذا وذكر كما عرف من ان الحقيقة اذا كانت لبيان
الاطلاق كان المراد بالمطلق الماهية المجردة لا الملاحظة فبقا لان
من حيث هو نوع والجنس من حيث هو جنس لان كونه النوعية والجنسية يشترط
للماهية المجردة والماهية المجردة ليست ثابتة لجزئيتها بثبوت المحمول للموضوع
اعني الاتحاد في الوجود وهو واضح **قوله** والاولة في بيان استلزامها بالملاحظة
وجه الاولوية سلامة هذا البيان في توجه النظر المذكور اليه وما يتبعه من
الاحتياط الى الرفع وتوجه الاعتراض على الرفع بان اللازم من الملاحظة غير المط
والاحتياط ثانيا الى الرفع بان اللازم منه ملزوم للمط وسلامته من المتنا
التي اوردناها قد كثر حواشي شرح المطالع في المقدمة الاولى على تقدير
المراد بالتابعة هو التابعة في الوجود وفي المقدمة الثانية على تقدير
ان يكون المراد بها التابعة في الفصل **قوله** اللفظ الدال بالمطابقة

اما بوضع واحد كزبد او باوضاع متعددة كراعي المجازة اما ان يقصد
بجزءه اي الجزء المركب في التسميع لئلا ينتقض بفعل كجسي واما ان يقصد
هو القصد الجاد في قانون الوضع لئلا يلزم تركيبه اذا قصد بجزءه
الدلالة على جزء معناه واعلم ان ادراج لفظ القصد في معنى على مذهب جمهور
الدلالة تابعة للارادة لان المركب لا يدل جزؤه على جزء معناه من حيث هو
كذلك والمفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه من حيث هو كذلك فاذا لم يقصد
بجزء اللفظ دلالة على جزء المعنى لم يكن دالا فيكون مفردا كما اذا قصد
كان دالا فكان مركبا واما على مذهب من لم يجعلها تابعة للارادة والله
ذهبي حاشا له وما لغيره فقد كره فغير مستقيم لان معنى مركب نظر الى المعنى
الاضافي سواء قصد بجزءه منه دلالة على جزء المعنى الاضافي او لم يقصد
واللازم من كلامه رحمه الله انه اذا لم يقصد بجزءه منه دلالة على جزء معناه
لم يكن مركبا لا يكون مفردا فينتقض التعريفان طردا وعكسا والحق
ان مثل هذا اللفظ مفرد ومركب لكن باعتبار وضعين فاذا لم يقصد
بجزءه منه دلالة على جزء معناه فمفرد كما ان اذا قصد بجزءه منه دلالة
على جزء معناه فمركب فمدار التركيب لا افراد دلالة جزء اللفظ وعدم دلالة
وهما مختلفان سواء قصد لدلالة او لم يقصد فان قلت ففي هذا المذهب
الاول التركيب والافراد مشروطان بقصد المعنى التركيبي والافرادى
فاذا لم يقصد المعنى الافرادى في مثل عيسى لم يكن مفردا مع انه مندرج في تعريف
المفرد اذا لم يقصد بجزءه منه دلالة على جزء معناه فلم يكن تعريفه مستقما

المستفاد من هذا التقسيم قلنا المقسم وهو الدلالة بالمطابقة معتبر في
كل قسم فاما ان يقصد باللفظ معنى لم يكن دالا بالمطابقة فلم يكن مندرجا في المقسم
فلم يكن مندرجا في شيء من التسميين وهذا اذا لم يكن فرق ما بين قصد المعنى وقصد
الدلالة عليه واذا كان قصد المعنى ملزوماً لقصد الدلالة عليه اما اذا لم يكن كذلك
فالا عتراض على تعريف المفرد المركب ايضا واراد طردا وعكسا فالاول
ان يتركز كتركز المقسم الدلالة بالمطابقة الى ما يدل جزؤه على جزء معناه
والى ما لا يدل من حيث هو كما ذكره روح لا يرد عليه شيء من المذهبين **قالوا** ما يكون
له جزء لكن لا دلالة على معنى كزبد هذا التقسيم تصور اذا لم يعتبر وضع حرف
بازاء الاعداد كما اعتبر في حساب الجمل واما اذا اعتبر فلا يتصور **قالوا**
فان القيد في مفهوم المركب وجودية تعريف المركب على ما يستفاد من التقسيم
هو لفظ قصد بجزءه منه دلالة على جزء معناه والقيد المذكور في هذا التعريف
وان كان واحدا الا انه ينحل الى قيود اربعة اذ التعريف عند التحليل لفظ جزء
وجزء دلالة ودلالة على جزء المعنى المعنى وكونها مقصودة وفي مفهوم المفرد
عدمه اي هذه القيود مع ملاحظة عدم المعنى ان وجود القيد معتبر
في مفهوم المركب وعدمها في مفهوم المفرد اعني عدم المجموع حيث المجموع عدم
كل منها والا فلا يكون زيد مفردا وكون الاحكام بحسب الذات ظاهرا
الحكم عليه لا يكون الا الذات واما كون الاقرب بحسبها اذا المقسم لا يكون
الا المفهوم ولعله رحمه الله اراد ان المعنى الاقرب انما هو الاقرب للمفهوم
ملاحظ عليه المقسم افع **قوله** واما اعتبار التقسيم الالتزام بدلالة المطابقة

فما لا ينبغي اليه وهم يعني ان الخط المستقيم كلامه واصله فصل الافراد والكلام
مع من يعتقد الشركة وان يلبس ان يعتبر الكل كما اعتبره القوم حيث جعلوا
المقسم مطلقا الدال لا فصل القلب يكون الكلام مع من يعتقد القلب فيلغى
ان يغير المقسم والالتزام دون المطابقة لان هذا المعتقد بعيد جدا لا ينبغي
اليه احد وهو واضح فلم يرد انه لم يزل به اليه وهم احد في اللفظ يعني انه
لا يتحمل ولا في التركيب واللفظ يحتمل احتمالا واضحا والاصل المذكور
كساعة لا فصل القلب **قوله** فلذلك لم يتعرض له اى انه وبين رسمه ان كان
يستلزم كون اللفظ مركبا ومفردا معا اعلم ان اذا اعتبر في المقسم مطلق
الدلالة فيمكن اعتبار التركيب والافراد على احد الوجوه الثلاثة الاولى ان يعتبر
في التركيب قصد لاجزاء اللفظ على جزء كل معنى من معانيه الثلاثة وفي الافراد
انتفاؤه حتى يتوقف التركيب على ان يكون اللفظ دلالة ثلث وعلى اوجه
كل من دلالة الثلاثة مركبا وان يقصد بجزء اللفظ جزء كل من دلالاتها
فادام يكن اللفظ دلالة المقسم والالتزام لم يكن مركبا مع قصد لاجزائه
على جزء معناه المطابقة وذكر بعيد واذا كان ولم يكن المعنى الثلاثة مركبة
وان كان بعضها مركبا لم يكن اللفظ مركبا وهذا بعد واذا كان ولم يقصد
بجزء منه دلالة على جزء كل معنى من معانيه الثلاثة لم يكن مركبا وهذا بعد منها
بل يفيض الى ان لا يوجد لفظ مركبا اصلا ولا يوجد الا نادرا وذلك لان
الجميع في المجاز والجمع في المعنى المجازي فان حقيقة في ان يكون اللفظ
مشتركا بين المألوف واللازم المركب والجميع فاذا قصد بجزء اللفظ اللازم

هنا كما ان قصد بجزء منه جزء كل معنى من معانيه الثلاثة اعني المطابقة والتفصيل والانتفاء
فان لم يوجد مثل هذا اللفظ يلزم الاول وان وجد يلزم الثاني فلذلك لم يتعرض له
لا في وجه تخصيص المقسم ولا في النظر عليه ووجه لا بناء وجه تخصيص المقسم
فيه حال النظر في لزومه فهو المعترض اثباتا ونفيًا وان كان يعتبر التركيب
قصد لاجزاء اللفظ على جزء كل معنى من معانيه الثلاثة وفي الافراد انتفاء
دلالة على جزء واحد على السبيل الجزئي وهذا هو الذي يفرض ان يكون
بعض الظاهر مركبا باعتبار بعض الدلالة المفردة باعتبار بعض آخر وهو كذا
في وجه تخصيص المقسم على ما زعمه قسركس والمعترض عليه لانه لا يجوز والمعترض
بانه يوجب زيادة القياس بين الافاق والثالث ان يعتبر في التركيب قصد
دلالة اجزاء اللفظ على جزء واحد معانيه وفي الافراد انتفاء قصد لاجزائه
على التركيب وهذا ما لا محذور اصله وهو الاول بالذکر وفيه النظر بالبيان
لا يلزم من اعتبار المقسم والالتزام في تركيب اللفظ واخراده ما ذكره لم لا يجوز
ان يعتبر على الوجه الثالث ثم الظاهر قوله قد يسهل فاما ان يشترط واما ان يكفي
في هذا المقام الانفصال الحقيقي لا يمنع الجميع اذ الظاهر من قد يسهل ضبط اللفظ
ثم يتبين ما يصلح للتعرض ولا يصلح له اعتذارا من قبله من تعرض بعض الاصناف
دونه بعض ومنع الجميع لا ينضبط فينبغي عليه المنع مستندا بالاحتمالات الثلاثة
قوله وقد يعتذر عن ذكر اى المذكور وجه تخصيص المقسم لا الاعتذار ان الامتياز
والالتباس فرع التعدد والوجه ونحسبهما فكما كان التعدد اكثر كان الامتياز
ازيد وكما كان الوجه اكثر كان الالتباس اشد وفيما جاوز التركيب

وهو الاول في سبيل على الاول في سبيل
غيره الا انما يتناول وقد يتناول في كل واحد
وصور التمايز بالذات فيجب ان يكون

معنى مطابقا لمعنى الجزئين فيكون الدال بالانتماء والاعلى جزءا للمطابقة
 بالمطابقة البتة وهو المطابقان قلت يحصل التركيب ضمهم مع شئ كان يقال
 جسيقهم لم يضم احد المتراوين مع الآخر كقول ابي الفتح شمر قلت
 مركبان بنا ولا يرفع الا بهما والفرادى في اجزاء المركب الا فلا يصح في
 المركب عليهما اصلا **قال قول** فان قلت اذا دل جزء اللفظ على منع المقدرة
 المطوية المدلول عليها بالمقدرة الثانية المذكورة مستندا بجواز تركيب المدلول
 الانتماء من الداخل والخارج فيجوز ان يكون المدلول المطابق والتضمني لاحد
 الجزئين جزء من المدلول الانتماء **وقد يكون** دلا لجزء اللفظ على جزء المدلول
 الانتماء بالمطابقة والتضمني بالانتماء **والجواب** على ما ذكره من ان شئ لا يمنع
 وبيان الدعوى بغيره ويمكن ان يكون ايضا جواز المقدرة المنع اولا وانما اثباتها
 بان يقال مراده من ان ان اذا دل جزء اللفظ على جزء اللفظ الانتماء الى احد جزئيه
 على احد جزئيه بالانتماء لانه كذا جزئي المعنى الانتماء الى يكون ان يكون داخلين والا
 لم يكن المجموع مدلول الانتماء **قول** فيلزم التركيب بالمطابقة قيل عليه لا يكفي
 في التركيب بالمطابقة دلا لجزء اللفظ على جزء اللفظ **والجواب** لا لا بد مع ذلك قصد
 دلا لجزء اللفظ على جزء اللفظ المطابق ودلالة عليه لا يلزم قصد قلنا
 قد عرفنا بنا ان معنى تعريف المركب والمفرد على ما ذكره بتوقف على ان
 دلا لجزءه وقصد او على كون الدلالة ملزمة لقصد فان صحح وان لا
قول وتلك الضمائر يصح لان خبرها بما يراد فيها اه هذا الجواب انتم لا ينتمى الا
 على قول من يقول ان الضمائر وضعت بآراء من هو ما كتبه واستعمل في جزئياتها

في جزئياتها اما على قول من يقول ان الضمائر التي وضعت للتكلم والمخاطب
 وضعت بوضع عام للمخاطبة الشخصية وكذا ضمائر الغائبة الراجعة الى الشخصية
 واليه لا قد ذكره فلا ينتمى اذ في الحق المقر ان الجزئي للضمير لان خبره وكذا ينتمى
 الاشكال بالاعلام والضمائر انما بالانتماء والقول بانها يصح ان يكون بالانتماء لا يرفع
 في هذا المقام قلنا ولا يصح ان يقال المراد من عدم صلاحية الاداء للاخبار بانها
 انها لا يصح ان يكون خبرها وتلك الضمائر وان كانت نعتية تلك الاخبار شخصية **والجواب**
 بنوعها الذي هو الاسم المذكور وكذا بالاعلام والضمائر انما بالانتماء لا يرفع
 ذلك لشخصها الذي هو امرها بغير اللامعة ويمكن التاويل ايضا مع ما اعني عدم
 بالملاحظة فانه لا يلزم لعدم الصلة المذكورة قوله لا يصح لان خبره لا يرفع
 معناه بالانتماء في التاويل انظر سنقف عليه انشاء الله والاحتجاج الى التاويل
 المذكور الذي ذكره قد ذكره بعينه هذا في ضربك وعلمك على تقدير القول بان
 الاداء ما لا يلزم لان خبرها او عنها لم يرفع الاخبار والكافي والناهي عن خبرها
 معترضة عنهما كما في انك قائم وفي فاعله وكذا عدم الاحتجاج الى التاويل على تقدير
 القول بان المفرد اما ان يرفع معناه لان خبره لورود النقص عليه المعاني الشخصية
 الالهية وجب ان يحل في احد التاويلين الذين ذكرناهما **وقول** وهذا كلام حق لكن
 يفهم من بينهما فرق معنوي لكن بينهما فرق لفظي ونظروا في على الفرق اللفظي دون
 المعنى فقط الاعتراف بغيره انه وما يقال من انه يمكن ان يفرق بينهما بحسب المعنى ايضا بان
 في الاجزاء الخبر البتة وفي قوله في الدال يجوز ان يكون خبرا لخبره خارجا عنه
 يكون مراده من بقوله ولا مدخل في الاخبارية ان لا مدخل في خبرية بل خبرية لا مدخل

على العمل المنع على الاعمال المطابقة والتضمن للامثلة بالكلية ولا يتوهم على هذا النقض
 بالافعال الناقصة لان الزمان المدلول عليه بالافعال الناقصة على وجهه
 لا يخرج ان خبره ولا هو هو المراد بغير التاكيد فاستقر ذلك **قوله** ويجاب بانها صالحة
 لذكر فان قلت قد عرفت ان الموصول بانه ما لا يتم بغيره الكلام الا بصلته وعابده
 وهذا يدل على انه لا يصلح لان يخبر بها وحدها قلت لا بل يدل على انها لا يخبر بها
 وحدها والاختيار بها وحدها اختص صلاحية الاختيار بها وحدها ونفي الاختص
 لا يلزم نفي العام وجوز ايضا ان يقال مرادهم انه لا يتم جزا متبينا الا بصلته **قال**
الزواني صلح لان خبره اي بالنوع والمراد ان لا يتقبل بالخطا كما عرفت في قسم
 العدوى ومع لا يرد المتكلم الشك في صحة ما سبق ولا الامر والنهي لان نوع الفعل
 صالح للاخبار به وان لم يمتح له في ضمها ولا ان معناها متغيرا بالخطا وقد قيل لبعض
 الافعال في تبعه الخبر بالمسند به مثلا يستغنى بالامر والنهي وهذا انما هو
 يغني عنه دون العكس لورد المتكلم الشخصية للشيء والتأويل في التأويلين اللذين
 ذكرناهما انما يصلح لو كان المعبر في مفهومه الفعل هو النسبة الى فعل كما ذهب اليه
 واما اذا كان المعبر فيه النسبة الى الفعل لخصوص فلان معناه لا يتقبل بالخطا حفظا
 يحتمل الى مثلا ذكر الفاعل المخصوص الغير المستفاد من لفظه وهذا الكلام محل نظر لان
 قال ما خارج عن معناه ومعنى الفعل لا يتقبل بالخطا الامعة فما هو معناه لا يتقبل بالخطا
 هذا هو نظر الموقود **قوله** اوله التقديم لان الوجودي اشرف فيكون اهم والا اهم
 بالتقديم ولا من مقدم في التصوي على الوجود الذي هو اضعف اليه فيكون اوله التقديم
 في مقام التصوير والى هذا الاولوية نظر دهراته فقد قسم الوجود في الشرح كما

101
 كما قدّم الشيخ ابن الحاجب عليه السلام الكافية لهذا **قوله** والمراد بالهيئة والصفة اي
 المراد بالهيئة المفترقة بالصفة والوقوف للتفسير المحيطة بالصفة الحروف
 باعتبار تقديمها وتأخيرها المضاف الى الحروف هو مجموع التقديم والتأخير
 لكل واحد منهما والاضافة وان كانت متساوية على الوقوف صورة رعاية النظر
 الا انها متاخرة عنه اعتبارا اوردت رعاية الامر معقول تقديمها على تقديم
 بعضها وان كان مغنيا عن هذا القدر في المتكلم الا انه يفرض ان يذكر
 تأخيرها ويخرج الى ان كتاب خلاص الظان في الموضوعين **قال الزواني** ومكانتها
 الاولى ان يقول ومكانتها او مكانتها لئلا ينتقض بخوض
 والمعتبر في شئ من الصيغة شئ من الحركات فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف
 اشخاص الحركات كما خلافا في ضرب وطلب مثلا مع اتحادها بالنوع
 والمعتبر في نوعها نوع الحركات فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف النوع
 الحركات كما خلافا في ضرب واعتبار التقديم والتأخير في مفهومها للاختلاف
 عن الهيئة مثلا ضرب اذا صدر حروفه عن ثلثة اشخاص دفعة على وجه
 نصير لفظا فانها ليست صيغة اصطلاحا وان كانت تلك الهيئة حاصلة
 للحروف باعتبار الحركات واعتبر من بعض الافعال على اعتبار التقديم والتأخير
 في مفهوم الصيغة بانها لو كانتا معتبرين في مفهومها لكان تقديم الحروف
 المتأخرة عن الحروف المتقدمة معجبا لاختلاف الصيغة بالنوع كما ان اختلاف
 الحركة كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة ربح
 وليذكر والجواب ان المعبر في مفهوم نوع الصيغة نوع التقديم والتأخير

لا تشخصها وبأختلاف المقدم والمؤخر لا يختلف نوع التقديم والتأخير
وان اختلفا تشخصها فان دفع الاعتراف لكن بقي عليه شيء آخر وهو
ان صيغة قال مخالفة بالنوع لصيغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار
نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات والسكنات متحدة اللهم الا ان يمنع اختلاف
الصيغة بالنوع فيما **قوله** واعترض عليه شانهذا الاعتراف دعوى تشكيك
بهيئة الكلمة بالدلالة وقوله ان صحى اشارة الى رد الشهادة كما يجب ولا يستدل
على عدم الصحة في لغة العرب باختلاف الزمان مع اتحاد الصيغة والقول بذكر
الصيغة كما في لغة العرب ويكون خصوص المادة او المقام قريبة المرام تكون
الشيء في لغة العرب قريبة للتشبيه واللام قريبة للمال يضعف الاستدلال والمراد بنظر
الفن في اللفظ نظر اهل الفن لا من حيث انا اهل الفن بل من حيث تشباحت الالفاظ
في الفن والموضوع الذي صرح به في الآية اول مباحث الالفاظ حيث قال وبقاؤهم
على الندرة احوال خصوص باللفظ التي دون بها هذا الفن لزيادة الاعناء بها
قوله وعليه اقول المدعى الزمان الماضي مدلول لطائفة من الصيغ المحصورة
المبينة في علم اللغة ولا مدخل للمادة في الدلالة عليه والزمان المستقبلي والمحال
مدلولان لطائفة اخرى من الصيغ المحصورة المبينة فيه بحيث لا مدخل للمادة في
الدلالة عليهما والذليل عليه المذكور في الشرح هو الدوران المفيد للفظ في اشارة
المباحث وبيان ان كل واحد من شي من الطائفة الاولى وجد الزمان سواء
انتمت المادة او اختلفت ولم يجر جد في الزمانين الاخرين وكلما وجد شي
من الطائفة الثانية وجد الزمانان ولم يجر جد الزمان الماضي وهذا هو المراد بآحاد

انه يحتاج الى الافادة ولا
فلا يلزم كون

ان كان في

بآحاد الزمان عند اتحاد الصيغة ولا خفاء في صدق واذا انتفى الطائفة
الاولى بتمامها وتحقق فيها شي من الطائفة السابعة انتفى الدلالة على الزمان
وتحقق الدلالة على الزمانين واذا انتفى الطائفة الثانية بتمامها وتحقق فيها
من الطائفة الاولى انتفى الدلالة على الزمانين وتحقق الدلالة على الزمان الماضي وهذا
هو المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة مع اتحاد المادة والهيئة
في صدق ايضا فان دفع الرادان المذكوران ولا يسع ان يقال في قوله قد مر
فالاول دون والصواب اشارة الى الجواب ووجه الاولوية على ما يفيد
الفاء في قوله فالاول في هذا المقام نفي السؤال المذكور على ظاهره وله في
اولوية اخرى وهو عدم انتقاض تعريف الاسم والكلمة على هذا الوجه طردا
وعكسا كما في الافعال وانتقاضها بها على الوجه الذي ذكره المحقق **قوله**
اي مترتبة في التسميع هذا التفسير مبني على ان يكون سمي صفة مترتبة من حيث كونها
مترتبة اي مع وصف كونها مترتبة واذا كان الاجراء بصفة الترتيب سمي
كان مترتبة في التسميع عا بعضها قبل بعض وقوله رحمة هي اللفظ او حرف
صفة لغوية نحو وانما وصفها بها للكشف والتفسير يعني ان المستمع
لفظا او حرفا يظهر ان الهيئة ليست سمي وفي بعض النسخ واللفظ او حرف
وهو يتبين ما قلنا واذا عرفت هذا ان معنى قوله والهيئة مع المادة ليست
بهذه المثابة ان الهيئة مع المادة وان كانتا متربتين باعتبار المادة
مقدمة بالذات على الهيئة بطريان الهيئة عليها الا انهما ليستا متبعتين في
التسميع الترتيب في التسميع كغير سمي والهيئة ليست سمي لانها ليست لفظا ولا حرفا
فلا يلزم كون

والسموع لا يكون وحالها وان كان جزء الدال بالمطابقة الا انها جزء للفظ
 الدال بالمطابقة لان جزء اللفظ لا يكون الامتثال بهما وهو المقسم وظهر
 قرينة المراد فان دفع الابراد بان اطلق الجزء واراد به المقيد فيكون مجازا بل
 ويجوز ان يكون استعمال الالف المجازية بلا قرينة خصوص في التوقيف وليس معنى ان
 الهيئة مع المادة لا يصدق المثابة لانها مسموئان معاً فذكره قرينة
 لهذا الكلام **فقط قال** **ان** قالهم اما ان يكون معناه واحداً او كثيراً لا يقال ان
 اراد بالمعنى ما هو المطابق فظاً ان لا يقع جعل اللفظ بالقياس الى المعنى الحقيقي
 والمجازي من القسم وان اراد به ما هو عام لا يتعين جعل القسم والمتواطى
 والمشكوك القسم الاول لانا نقول اراد به ما هو عام لكن الحق ان المعنى الذي
 اعتبر للفظ بالقياس اليه اما ان يكون واحداً او كثيراً ووجه المعنى الثاني
 اعتبر للفظ بالقياس اليه لا تنافى كثرة المعنى المدلول ولا يشترط ان يشترك
 والتواطى والتشكيك ووجه المعنى لا تقدمه بخلاف النقل والاشتراك والمقتضى
 والمجاز فان مشتبه هذه الامور الثلاثة تفرد المعنى لا وحده هذا لكن بقي
 شئ وهو انه يلزم ان اذا اعتبر اللفظ بالقياس الى المعنى المجازي المشكوك
 علما في عرف النخاعة وليكن كذلك وايضا قوله يستعمل في عرف النخاعة انما يقع
 على قول من ذهب الى ان الضمير او المجرى كلها كلياً واما على قول من ذهب الى ان الضمير
 المشكوك والمخاطب وبعض الضمائر الغائبين وجميع المجرى انما اشارت بجزئية حقيقة
 فلا لان الضمير والمجرى انما اشارت اليهما في عرف النخاعة وما كان عبارة المعنى
 وهو قوله وان شخص ذكر المعنى على ما هو معمول في تلك التسمية اصطلاحاً فيقوم

بل

ازال رجمته ذكر الوهم وقال يستعمل علما في عرف النخاعة وجزئياً حقيقياً في
 عرف المنطقيين وكان المعنى في هذا ان تلك التسمية ليست اصطلاحاً فيقوم
 في هذا المقام مقتضراً عليها وهو يصدر بيان اصطلاحاً فيقوم **وجعل**
 هذه التسمية **مقتضراً** **للمعنى** **اللفظ** **ان** اراد بما ذكره في وجه تخصيص
 الكلمة والادان على وجه يكون معناها المتصفا بالكلمة والمجزئية اصلاً
 في عدم استقلال معناها من حيث معناها بالملاحظة لا يقتضى ذلك وان اراد
 ان معناها لا يتصف بشئ منها انصفاً متفرعاً على الوصف وحال ان لا يصح
 بشئ منها فينصف به كما يدل عليه قوله قد ذكره فظهر ان معنى الاسم من حيث
 معناه يصلح للانصاف بالكلمة والمجزئية والحكم بها عليه واما معنى الكلمة والادان
 من حيث هو معناها فلا يصلح ان يرد ذلك اصلاً فليس يمكن لا يجزى نقلاً ان ينقسم
 لا يقتضى ملاحظة معنى المقسم ووجه يكون هو على ذلك الوصف مع تلك الملاحظة
 معناه لا يكتفى بملاحظة بوجه اجلي يكون هو مع النظر كونه مطابقاً بتلك الملاحظة
 معناه كما ينبغي للحكم على معنى من بانه غير مستقل بالملاحظة لا يقتضى بانه غير مستقل
 ان تلك الملاحظة ليس معناه وانما هو معناه مع قطع النظر عن هذه الملاحظة والحال
 ان الملاحظة يجب ان يكون معنى الحرف لا ما هو مراد الملاحظة فاذا ذكره قد ذكره في قوله وهذا
 الاعتبار لا يكون معنى الكلمة والادان بل معنى الاسم ليس يتأخر في وجه تخصيص
 ان يتجوز به تخصيص الاسم عدم تسمية الحرف بالعلم وان شخص معناه فلو جعل
 اللفظ المفرد يلزم من تسمية الحرف المذكور ان يكون الحرف في عرف النخاعة
 بالنسبة الى معنى الشخص بالعلم وليس كذلك ووجه آخر وهو ان نظر المنطق

مقصود على الكلية المعبر وضاعف الاسم اذ هي المعبر في الجنس والفصل والماهية
والعرض العام المركب منها المعرف وذكر الجزئية والتعريف لها كما لم يطرأ دي واما
باعتبارها من غير تميز تعريف الكلي وموجب تميزها فكل واحد فيكون له مزيدا منها
بما فعله انما اعتبر التسمية وتكون مخرجة لهذا النوع في الكلي فكان ماعداه في الكلي
ليس **قال** وان لم يتبين في المعنى وصح لان يقال اي كمال اجابا على كثيرين
والعطف للتفسير في اى العلم الموضوع بارائه على اى مستثنى والكثير من افراد
اي افراد معنا وانما ذكره بقطعة لقوله فلا يخفى اما ان يكون خصوص في افراد
الذهنية والخارجية ان كان له افراد خارجية والمراد بها افرادها بحسب
الامر لا مجرد فرض العقل والمراد بالتسمية عدم التفاوت باحد الوجوه المعبر
في التشكيك وتعرفها هناك انشاء الله تعالى وقوله صدق تفسيره في خصوص
والمراد كذا الصدق والحل الايجالا الصدق بالصدق اذ الصدق بالصدق ليس طاعة المصطفى
وقوله لان افرادها متوافقة في معنى افعالها كان صدق عليها بحسب
الامر ثم اشارة الى وجه التسمية وقوله فان ^{متوافقة} لان افرادها في الخارج متشابهة
الى جهة التفاوت بين المتماثلين ولذا لم يفرق لافرادها الذهنية مع
ان لها افراد ذهنية ايضا اذ لا دخل لها في التفاوت فان قلت صدق الانساق
على الافراد الخارجية بالسوية فكيف وامكان حمل الانساق على الاجاب
نفس الامر وهو المراد بالصدق مقدم على كماله على الابن قلت هذا التفاوت
راجع الى الزمان لا الى الذات واما وجهه والمعتبر هو التفاوت الذي **قال** ان
والتشكيك على فذلك اوجه اي تشكيك اللفظ للناظر فيه فمعنى على يمينه

في هذا النوع من الكلي فقط
اظهارا بالانتماء

اقسام احدها التشكيك بولوية صدق الكلي على بعض افرادها منه على البعض الآخر
بالتفاوت في الافراد كالا ونقصانا ومعنى قوله وهو اختلاف الافراد في الاولوية
اختلافها في اولوية صدق الكلي على بعض منها وعدم اولوية صدق الكلي على البعض الآخر
للتفاوت بينهما كالا ونقصانا وقوله كالوجود اي كوجود الواجب كماله
للمفرد المتفاوت وللفظ الوجود الموضوع باراء المفهوم الكلي الصاردا عليهما
مشكرا بالنسبة اليهما باعتبار اولوية صدق الكلي على وجود الواجب كونه كماله
وجود الكلي ووجه كونه كماله انه اتم لان ذاته تعالى واشتبه لولا
ازلا وابتدا واقرى والمراد منه قوة منشاها ذات الفرد الاعلى والجمع
الى كونه كماله فيصير القسم الثالث دخلا في القسم الاول ولو عظم وجعل التشكيك
نوعين ليصح ان كان احسن بينهما التشكيك بسبب تقدم صدق الكلي في نفس الامر
على بعض الافراد وتأخر صدق الكلي على بعض منها تقدما وتأخرا بالذات لا
بالزمان كما عرف كالوجود اي كوجود الواجب الكلي وهذا ايضا مثال
للمفرد المتفاوت والمراد بخصوصه هنا وجوده وتحققه لاصدقه ويجوز
ان يكون قوله كالوجود في المواضع الثلاثة في الشرح مثلا لا الكلي ويكون
المضامين الواجب محذوف في اربعة مواضع اي وجود الواجب ووجه يجوز
ان يكون المراد بخصوصه هنا صدق وثالثها التشكيك بسببية الضعف
اي بسببية الصدق وعدمها اولوية منشاها الشبهة والضعف كذا
ينبغي ان يعلم هذا المقام فانه حتى على كثير من الاقوام **قال** ان ثم لاحظ ذكر
المعنى ووضع المعنى آخر المراد بالوضع ههنا ما يتناول الوضع النوعي غير

في الجاز والالامح تنقسم الى الحقيقة والجاز **قوله** سواء كانا في زمان واحد
 او لا وسواء كان بينهما منسبة او لا بين المعبر في الظن امر اربعة تعدد المعنى
 وتقدم احد الوضعين وينسب بين المعنيين وكونهما صحيحا للوضع
 وانتفاء هذا المجموع ان يكون بانتفاء التعدد لان كثرة المعنيين معتبر
 في القسم فتعين ان يكون بانتفاء احد الامور الثلاثة او اثنين منها او
 المجموع فلذا اقتصر على الاثرية البها فقال سواء كانا في زمان واحد
 الى انتفاء التقدم جزاء الى انتفاء الكل او اثنين منه اجمالا وقال وسواء
 كان بينهما منسبة اي بلا تقدم او بلا ترجيح فقط والظاهر المسمى هو الثالث الى
 اي اول او لا الى المنسبة اصلا اثرية الى انتفاء المنسبة جزاء الى انتفاء
 ابي على الاحتمال فان قلت اذ انفرد المعنى وتقدم احد الوضعين وكان بينهما
 منسبة فترابن يعلم ان الوضع هو لاجل المنسبة فيكون اللفظ منقولا او حقيقة
 في احد هما مجازا في الآخر ولا اجلها فيكون اللفظ مشتركاً قلنا ان كان كلا
 الاسمين محتاجين الى قرينة حكم بانه مشترك وليس الوضع اكل لاجل المنسبة
 وان كانا احدهما محتاجا الى القرينة فقط فان كان الاشتغال في المعنى الاول
 محتاجا اليها كان منقولا والى الثانية مذكورة بانه بقوله فان ترك اي استعمال اللفظ في
 المعنى الاول يسمى منقولا وان كان الاشتغال في المعنى اكل كذلك حكم بانه اللفظ
 حقيقة الاول مجازا في اكله والوضع اكل لاجل المنسبة ولو قال رحمه الله ايضا لا
 للجاز قرينة كما قال فان ترك يسمى منقولا فكان ما ذكرنا قصدا للفرق واما
 بتامه فكلما علم **قوله** ان من الجوز والبغال والحمير هذا بيان لذوات القوائم الاربع

الاربع المنقول اليها لا مطلق ذوات القوائم الاربع يطلق المنقول اليها ان
 القوائم الاربع المفصولة في هذه الانواع الثلاثة ولم يرد ان المنقول اليها
 هذه الانواع الثلاثة كما يوجبهم ظا العبارة كيف ولو قيل ركب فلان دابة
 واريد بها الجاز مثلا لمخصو لكان مجازا ولولا لم يقتصر رحمه الله على ذكره
 بيانا وذكر في بعض الحواشي ان الاولى لاقتضا عليه لانه يبين ان هذا بيان
 لمطلق ذوات القوائم الاربع هذا مبني على ان يكون المنقول اليها هذه الانواع الثلاثة
 لا الامر الكلي المتناول لها وقد عرفت في هذا المفهوم الصحيح ان الدابة
 اعم مما ذكره رحمه الله لانه قال الدابة التي تركب كركب اعم من هذه الانواع الثلاثة
 لصرفها على البعير ايضا **قوله** وقيل ان الفرق خاصة يمكن الجمع بينهما با يكون
 ما ذكره رحمه الله الحرف القديم وقيل هو الجوز والاعلى فيكون هناك غرض **قوله**
 اعلم ان الجزى يقال الكلى اي يقال العدم والملكة فلا يجتمع شيان في نفس الاشياء
 اراد به انه يقال نظر الى وضع واحد فسلم كمن المشترك ايضا كذا في التناويف
 وان اراد به تقابله مطلقا فممنوع اذ يجوز اجتماعها نظر الى وضعين او اكثر
 لانا نقول المراد ان اللفظ باعتبار معناه لا هو باعتبار حروفه لا يجوز ان يكون
 كلما ويجوز ان يكون باعتبار مشترك كما وكذا الكلام الكلي والمشارك **قوله**
 الاولى ان يقال للحركة حوال الشيء لان هذا المعنى هو الذي هو اللفظ في المعنى
 الاصطلاحي في المعنى العرف الذي ذكره رحمه الله مع ان القول بالنقل في المرة الاولى
 اقرب منه وما ذكر في بعض الحواشي من ان كلام الله تعالى من وجهين احدهما
 تعميم الحركة وتايينها التخصيص كذا في بعض النسخ **قوله** فبينما في منقول الصفا

التي هي على وزن فعيلة ان كانت مشتقة من الفعل المتعدي يجوز ان تكون
 بمعنى المفعول والفاعل وبالقرينة تختص باحدهما **وان** كانت بمعنى المفعول
 يستوي فيه الموثق مع المذكر ولا يلحق بها تاء التانيث الا اذا وقعت صلتا
 الموصوفات مؤنثة محذوفة في يلحق بها تاء التانيث كما في قولهم مررت
 بفتيلة بنى فلان اي بامرأة فتيلة لبنى فلان **وان** كانت مشتقة من الفعل
 اللازم لا تكون الا بمعنى الفاعل ولا يستوي فيها المذكر مع الموثق بل يلحق تاء
 التانيث بها والحق تاء التانيث بها لا تكون الا في حال الوصفية فاذا نقلت
 منها الى الامة لا يلحق التانيث بها التانيث بعد ذكر فاذا وجد التاء فيها بعد النقل
 فالفاظ تاء التانيث الملقى بها قبل النقل نقلت الصفة معها الى الامة **اد** تقرر
 هذا فنقول اذا اعتبرنا الصفة المذكورة مشتقة من الفعل المتعدي بقيت
 هيها بمعنى المفعول فيشكل امر التاء ويحتاج في دفع التاء الى ان تعتبر الصفة
 منقولة الى الامة بل تاء ثم يلحق بها تاء التانيث بل للنقل وتعتبر جارية
 على موصوفات محذوفة قبل النقل فيجب التاء للتانيث ثم منقولة مع التانيث
 الى الامة **واذ** العبرية مشتقة من الفعل اللازم فلا اشكال في التاء ولا حاجة الى ارتكاب
 شئ من التكنيف وفيه ترجيح لا اعتبار باختلافها بين الفعل اللازم ولعله **و**
 انما ذهب الى الاول لان اشتقاق الفعيل من الفعل المتعدي أكثر وكونه بمعنى المفعول
اشترقا **ال** وبالنظر الى نفس معنى اي فقط وهذا التقسيم للفظ بالقياس
 الى غيره من الالفاظ ايضا يعني ان لغيره من الالفاظ خلاف هذا التقسيم لان غيره منقولة
 وقوله **و** اخذ من الترادف اي اخذ من الترادف فان اخذ من الترادف واما

واما المراد في فهو ما خذ من المرادف والا لولا ان يقول من المرادف بدل قوله
 من الترادف ليكون من رة الى وجه التسمية بالمرادف قصدا لا ضمنا اذ هو
 المذكور في المتن لا المترادفا وليكون اوفى بقوله لان المبانيه المعارة **ف**
 فان الناطق موصوف بالفصيح يعني بوصف الناطق بالفصيح فيقال ناطق فصيح
 ولا يصح احد المترادفين بالاضطرار لعدم الفاعلية والنصا صفة للنطق
 لانها في اللغة كون اللفظ خالبا عن الملكة والحق في عرف ارباب العربية كون
 اللفظ جاريا على القوانين المستبعدة من استقراء كلامهم كثير الدور **على** **السنن**
 في هذين المعنيين صفة اللفظ قائمة به فيصح وصف النطق بالفصيح اي
 الجارح او الجارح كما يصح وصف الناطق بالفصيح اي الجارح او الجارح **ف**
 صفة جرت على غير من هي **اذا** افسر الفصاحة بما ذكرنا واما اذا فسرت بالملكة
 التي تقدر بها على التعبير عن الحق بلفظ فصيح فالفصاحة صفة للناطق خاصة
 وقوله مع صدق الناطق على ذات اخرى بدون الفصيح اراد به ان الناطق
 اعم مطلقا من الفصيح تدر عليه قوله وابعدهما تفهيم الترادف فيما بين
 الشئين بينهما عموم وخصوص من وجه وهو انما يصح اذا فسرت الفصاحة
 بالملكة المذكورة واما اذا فسرت بالمعنيين الاخرين فلا اذ يصح
 الفصيح بدون الناطق على اللفظ **و** لا يصح القول بان الفصاحة صفة
 للنطق والقول بان السيف اعم من الصارم مبنى على ان يكون جهة النسبة **المعتبرة**
 في المشتقا الاطلاق العام دون الامكان والا فكل سيف صارم بالامكان
 وفيه من قوله قد يسهل وكان منشا الفصحى المشتق من القول كان بطلا

مشتق
 الآن براد بالفصيح
 الفصاحة التي هي مشتقة للنطق

في غير اظهر ان قد مر منه خص منشا الظن في كلامه رحمه الله بتوهم الانعكاس
 المذكور وخص لا اتحاد في الذات في كلامه رحمه الله ايضا بالتساويين وخص
 كلامه ان بيا للفتا في المتالين المذكورين وما يماثلها بالطريق الا
 والظاهر لاحاجة في كلامه رحمه الله الى تبيين التخصيص لان منشا هذا الظن يجوز
 ايضا ان يكون توهم ان الترادف هو الاتحاد في الذات بناء على ان كل مترا
 كوز متحرك في الذات وكلامه رحمه الله ظاهر في هذا التوهم حيث قال لان الترادف
 هو الاتحاد في المفهوم لا في الذات ثم قال قال الاتحاد في الذات لو اذم الاتحاد
 في المفهوم دون العكس والظاهر من هذا الكلام ان رجمته جواز كلا التوهمين
 من حيث تعرض لنفي كل منهما وايضا الاتحاد في الذات اعم من ان يكون في الجملة
 كما في المتالين المذكورين او دائما كما في التساويين وهذا القول لا يترادف
 وهما اللفظان متحدان في الذات فرع للقول بان اللفظ كل في ذاته ^{المتحد}
 في الذات هو المفهوم لا الترادف ^{في ذاته} الاظهر ان يقال في الفتاة العامة
 يطلع على معنيين احدهما الخاص وهي الفتاة الجديدة الحاصلة ^{المركب}
 التام وثانيهما العام وهي التي يقع السكون في التكلم عليها وهي هو المراد
 الاظهر ان يقدم اللفظ المحتمل المراد وغيره ثم يؤول بما يحصيه بالمراد ليكون
 قرينة عليه ولو قدم اللفظ المحقق المراد الذي هو المعنى اعم ثم يؤول
 باللفظ المحتمل وغيره لا يمكن ان يحمل اللفظ اعم على المعنى الاخص ويحتمل
 قيد اللازم فيحمل فيهم المراد وما ذكر في بعض المواضع دفعا لهذا الكلام انه
 لا يسجد قول مستتبعا لتفسير القول بغير فائدة عامة فلا مجال

فلا مجال لتوهم ان المراد بالفتاة العامة الفتاة الجديدة فليست في لان
 احتمال تحصيل الفتاة لا يدفع الوهم ولما كان للفتاة التي يقع السكون
 عليها مراتب وكان المراد بها واحدا منها بغيرها كان المراد منها بهما معا
 الى التفسير فلذا عطف رحمه الله قوله ولا يكون شبيهاه على قوله فيفيد ليكون في خبر
 المفردة لفتح السكون ووجه كون قوله رحمه الله كما اذا قيل زيدا مشيرا الى ان المراد
 بالاشتداء والانتظار المنفيين ما ذكره قدس سره هو ان المراد بكلمة ما في كما
 الانتظار وهو مفعول مطلق للنوع والكاف للتنشيب والعال في تنظره مخاطب
 وتقدير الكلام ينظره مخاطب انتظارا كان انتظارا حال اذا قيل زيدا والنفي في كلامه
 رحمه الله هو الانتظار المحقق لا الاشتداء المحقق بالانتظار لان قاعدة النفي ان
 اذا دخل على كلام فيه قيد يرجع الى القيد لكن نفي الانتظار المحقق يتضمن نفي الاشتداء
 المحقق بما ذكره قدس سره بل نفي قيد فادق من نفي بقوله المراد بالاشتداء
 والانتظار المنفيين ان احدهما منفي ضمنا والاخر صريحا **قال لان**
 الاحتمال لا معنى له هذا اذا اريد بالاحتمال كونه ذاتا بين الامرين وهو شائع
 المتبادر واما اذا اريد به الحمل اي الجبر ما يحتمل الصدق اي ينصف به
 فله معنى ولعله رحمه الله اراد به لا معنى له يصلح مقام التعريف في المعنى الصالح للقيام
 التعريف ما يكون واضحا لللفظ **قوله** واما اذا فسر الصدق بمطابقة
 الايقاع او الانتزاعية للواقع آه لا يقال الواقع ايضا هو الانتزاعية
 او الانتزاعية فلا يتصور المطابقة التي يقتضي التماثل لاننا نقول التماثل ^{المتبادر}
 كافي للمطابقة وهو هنا متحقق لان النسبة الايقاعية او الانتزاعية باعتبار

كونها مدلولاً للجزء غير ما باعتبار كون الخارج ظرفاً لها وهو المراد بالواقع لا
 الموجود الخارجي إذ النسبة مما لا وجود لها في الخارج كما تقرر في موضع **قال**
 فما ان يعارن الاستعلاء او يعارن التوازي او يعارن تأييداً او لا فالأمر
 متحقق في الخارج والادنى وكذا المراد بمقارنة التوازي فيتحقق الاتساق في الخارج
 والادنى والمستعار فان الاتساق يكون مع نوع من الخصوع لا مع الحد الذي هو المراد
 بقوله وان لم يدل على طلب الفعل من الرلالة وضعاً بقرينة قسمة الاصطفايات
 ان التمنى والترجي والنزاه ما يدل على طلب الفعل لا النزاه فلا بد من طلب
 الاقبال واما الآخران فلا هما يدلان على طلب التمنى والترجي والمراد بالطلب
 بهما ميلان الطبع الى حصول المتيقن كان الاشتمال او لا وسواء امكن
 الحصول او لا فلا يرد ان التمنى قد يكون محالاً معلوم الاحكام والعامل بالطلب
 ما يعلم المحال واما الاستصحاب لان دلالة هذه الاشياء على الطلب ليست بالوضعية
 التمنى فلا موضوع لانشاء حالة مخصوصة تتبعها ميلان الطبع الى حصول
 التمنى واظهارها وهي محض حصول التمنى الخاص من اعم المجبة لخصيصه على وجه
 يكون التيقن حال التمنى والتمنى كما هو في سائر المراتب والتمنى فلا
 ايضا موضوع لانشاء حالة مخصوصة واظهارها تتبعها ميلان الطبع
 الى حصول التمنى وهو الطمأنينة المخصوصة في حصول التمنى على قياس ما عرفت
 من معنى التمنى واما النزاه فلان كلمة ميلان ليست موضوعاً لمعنى اقبل فيكون
 مرادها لا وفعلاً مثله هي كلمة موضوع لانشاء اعضاء شخص مخصوص
 من موضوع وضع لان يحضرها في موضوع لا يطلب منه شيء وذكرنا ان يكون

استحال حصول الطلب على وجه
 يقتضيه العلم فيكون كالمستعمل

وذكرنا ان يكون عند طلب الاقبال فمقومة هذا المقارنة يدل على طلب الاقبال والا
 فهي ليست الاقبال واما تفسيرهم النزاه بطلب الاقبال بحرف نائبين ادعو
 وذكرنا ساهلة منهم اعتماداً على وضوح الامر **قال** **الزاد** ولا حد ان يقول
 مقومة على التقسيم المذكور للتعرف والتمنى خارجاً عن القسمة اي نظر الى
 الظاهرية قوله لكن المظهر اء وبقرينة قوله ولو اردنا ان النزاه في القسمة
 على ذكره في اكثر النسخ مع انها داخلان في المقسم الله هو الانشأ فليست
 حاصرة لانشاء حصراً بيننا وهذا داخل في التقسيم مقوم على ما هو المعنى منه
 اعم الضبط اما خروج التعريف فلا بد لا يبين جعله في التبيين لا في العلم لا في غيره
 المحاط بنبية على في ضمير المتكلم يعني المتيقن الاصل منه الاستعلام لا التبيين وفيه
 انه هذا لا ينفك عن التسمية الصحيحة للتبيين التبيين لا يرى ان المتيقن الاصل من النزاه
 التبيين على في ضمير المتكلم بل الاحضار والاقبال مع انه مندرج في التبيين
 بلا افتاء ومثلية فان قلنا بما ذكره لا يظهر خروج التعريف عن القسمة
 القسم فقط وذكرنا ان في دخول القسم في القسم لا قلنا لم يتوض لبيان خروج
 عن القسم الاول اعتماداً على وضوح الامر وظهور انه ليس الا على طلب الفعل وضما
 لان كلام التعريف موضوع لانشاء حالة مخصوصة تتبعها ميلان الطبع
 الى تعريف المحاط به تعليم المتكلم وكذا الكلام في التمني وبيان خروج التعريف **قوله**
 قبل عليه كيف يصح ادراج التبيين مع ان التعريف دال آه هذا منع كقصة
 يتضمنها قوله وهو ان كل المصاديق التعريف تحت التبيين ولم يعبر بالقوة
 وهي ان هذا الادراج صحيح لان المصاديق الادراج كيف وهو داخل في القسم

المقابل للشيء دلالة على الطلب وضعا وما ذكره في الجواب بانها للمفردة المختصة
 ان الاستفهام داخل اما في القسم الاول وفي القسم الثاني لانها لا تشمل الا الاول لان
 القسم الاول لا يدل على طلب الفعل وضعا والمطالبة بالاستفهام هو الغرض ليس الفعل
 او كيف ونحو ان يقول لا يفي ان يعود ويقول كلامك هذا يدعي ان المراد
 ما هو الفعل حقيقة ان لا يجاوز التأنير وهو لم لا يجوز ان يكون المراد به الفعل في
 متعارفا باللفظ والاطلاق الفعل المتكامل المصدرية كلها فعلا وانما لا لا شيء
 وايضا كلامك من حيث ان يكون المطالبة بالاستفهام طلبا لغويا وهو من المطالبة التعريفية
 وطلب الغرض هو المقصد الا في التعريفية حقيقة فان قلت في قسم الثاني المراد بالفعل
 ما هو كذا وشره وهو فعل الجوارح لا مطلقا والتعريف ليس كذلك فقلت ما نفعنا
 فعل هذا المزمع ان يكون نحو عيني وفماتي واهلها القراء وهو باطل لا يخفى عليك ان جميع
 ما ذكره النحوي والاني والمعارضة كلاما تفسيرا ليس يكون الاستفهام والاعطاف طلبا بالوضع
 وقدر فتا هو المحي فان كان هذا الكلام من باب مجاز ان القسم والافقية **قوله**
 كما فعل بعضهم والشيخ البرقي ما فعله موافق لما عليه بالاعرابية لعدم ادراج النفي
 في الامر وما اورد عليه النقص في كنه وهو لم يطلب فعله هو كنه فمدفوع بان المط
 بالاسم هو الفعل المطلق والاصح في هذه المادة ان يكون هو الحروف وذكر الحروف في كل
قوله وهو مقدر والمقيد باعتبار استمراره بغير استمراره وبغاثة مقدر وان لم يكن نفسه
 كذلك والمطالبة بالنفي حقيقة هو استمرار العدم **قوله** وقدر فتا ان الاستفهام ايضا يدل
 على طلب الفعل اقول قد عرفنا المشتبه في هذا الكلام قد سمره بدر عثمان ان
 ليس بان الجواز او قوله وكيف لا انا انتم اذا ثبت دلالة بالوضع على الطلب وهو مراد

والمراد بالمراد الاول رأي يرى العدم غير مقدر وبالرأي الثاني يرى مقدر
 كما عرف **قوله** وانما قيدنا الاستفهام بالحقيقة او يقيد لوقتنا في بيان مفهوم الاستفهام
 على ما يكون المقصود منه حصول شيء في الذهن الى الحق الا اننا نقف نحن على ان
 الحق الا انهما حصول شيء في الذهن كما ان الاستفهام كذلك لكن هذا هو في الاستفهام
 مفهوم الصيغة بخلافها فان صيغتهما لا بد لان الاعلى طلب حصول المراد خارج
 واما ان ذكر الامر الجارح لير حصوله في الذهن من قبل الحصة انما انهم من
 المادة المقارنة لها هذه الصيغة والمراد في قوله شيء في الخارج الوجود الا ان
 كان محله الذهن او خارج والمراد بالذهن ذهن المتكلم والمراد بالخارج خارج
 ذهني فلا ينتقض تعريف الامر والنهي باعلم ولا تعلم **قوله** انما هي الصيغة
 من حيث وضع بارزها الالفاظ اختلفوا في ان الالفاظ موضوعة بارزها القوت
 الذهنية التي هي العلوم او بارزها ذوات الصور هي المعلوم فبعضهم ذهب الى
 الاول وبعضهم الى الثاني لكنهم اتفقوا على ان المستعمل والمقيد بالافادة هي المعلوم
 وايضا شاع استعمال الصور فيما بينهم في كلام المعنيين فيمكن تطبيق عبارة رتبة
 على كلام المعنيين لكن الحق هنا هو ان لا جعل المقيد مقسما للمقيد والجواب عما
 انما يكونان من صفات المعلوم لا العلوم اذ عرفنا هذا المقيد في هذا المقام هو
 الامر حال صودته في الذهن من اللفظ وهذا من قصد المقيد من اللفظ لا من حيث انه
 بل من حيث انه حال في الذهن بسبب اللفظ بارز لا بسبب اقتضاء الطبع والفعل
 فالاول افراد المقيد المعرف لان التعريف لا حاجة للافراد وذكر اللفظ في المعرف وذكر
 في الحقيقة في وكان اكتفى بقرينة المقام واللفظ بالحقيقة فذكرها والمراد بوضع
 المعرف

بما يشار في حيث انما هو في الذهن
 بوضع اللفظ

اللفظ بأثره وضعه بأثره فصارا واضحا وتبعنا بسا واللفظ المنفرد
وتعبر عن المفهوم في مقام التفسير في عنوان الفصل وتبع فيه رحمه الله
بأنهما متحدان ذاتا وان اختلفا اعتبارا وعبارة فانهم يعبرون عن حصول
صورة الشيء في الزمان في اللفظ تارة بالقصد والعناية فيقال قصد هذا الشيء وعني
غير اللفظ وتارة بالفهم فيقال فهم منه وان كان الامر الذي يعبر عنه في هذا المقام
بتلك العبارة شيئا واحدا **قوله** وقد يكتفي في اطلاق اللفظ على الصور الذهنية التي
هي المعنوية بمجرد صلاحيتها لان يقصد باللفظ المعنوي سواء وضع له اللفظ
بالمعنى الذي عرف له ام لا فانما يناسب هذا المقام انه نظر الى عبارة المحقق ووصف المعنى المفرد
والفهم المفرد بالفعل واما نظر الى اصطلاح القوم وكون اللفظ الجزئي في نظريهم
اللفظ المعنى المفرد فانما يناسب هو المعنى **قوله** يعني ليس المراد من المعنى المفرد ما يكون بسيطا
لا بقرينة كما يتبادر منه من وصف المعنى بالمفرد والمحمول انه اذا زال بهذا الكلام اللفظ
الناشئ من وصف المعنى بالمفرد وهو يتبادر من الباطن والقول بان الافراد والتركيب
صفتا للفظ اصالة والمعنى يتبعان اصل اللفظ والتركيب المعنى الذي في مباحث
الانطاعية ولا يجرى اللفظ على جزء المعنى وعدم دلالة عليه اما اذا حمل على معنى
كان يراد بالتركيب المعنى بحيث يراد جزء اللفظ والافراد ما يقابله وكان
يراد كون المعنى مدلول اللفظ مركبا بالافراد ما يقابله فلا يصح بالامر بالتركيب
فكان قوله فيقال المعنى المفرد يستفاد من اللفظ المفرد تفريعا على ما ذكره فكل
من وصف المعنى بما يتبعه خبره بدلالة مخالف مقصوده فالاولى ان يقول فيكون
فيقال المعنى المفرد يستفاد من اللفظ المفرد واللفظ المركب يستفاد من اللفظ المركب

وكذا في العبارة الاخرى يقال المعنى المركب يستفاد من جزء اللفظ والمعنى المفرد
ما يستفاد من جزء اللفظ والتفاوت بين العبارتين وموافقتهما
لمقصودنا والاخرى واضح **قوله** والكلام ههنا اي في الفصل الثاني وانما قال ههنا
احتماراً في الفصل الرابع فان الكلام في المعنى المركب والكلام في الفصل الثاني وان كان
في المعنى المفرد ايضا الا انه من تنتمي الفصل الثاني حصته وكان ذلك في **قوله** كما ستعرف اي
التفسير والبيان والافق في عنوان الفصل فلا حاجة الى التكرار والتفسير
عدم توجه الاعتراض على حصر جزء الماهية في الجنس الفصل بالمركب الجنس الفصل
الفرق بالمركب الجنس الفصل **قوله** فان كلامنا بجزء الماهية مع ان ليس في معناها
ولا فصل **قوله** فكل مفهوم اذا عرفت المعنى المفرد وان الكلام فيه فكل مفهوم مفرد
وهو المعنى المفرد والتفريع على العنوين على القيد وقوله وهو الحمل اي بوجوده الظلي
لا الهل لان النسبة الكلية والجزئية للمعلوم المعنى على منسوب من العقل على حسب
تفسير مفهوم مطلقا لا للمفهوم المفرد لانه من مفهوم التعريف بالاعم لا يجوز وانما فسر المفهوم
في العقل وترك ذكر القيد والحيثية اي اجمال في اللفظ حيث انه حال فيه مع انها غير
فيه لولا ان على ان الفهم اللفظ ليس بمفهوم المفرد والجزئي والمراد باللفظ المعنى
الاصول في الفصل لا في شأنه ان يحمل فيه سواء حصل بالفعل ام لا لان الكلية الجزئية في المعنوي
الذهنية فالذي في اللفظ بالفعل ليس في اللفظ الا ان لا يراد باللفظ ما يكون
بالفعل ما هو شأنه ان يكون كلياً اعم من ان يكون كلياً بالفعل ام لا وكذا الجزئي وشأنه
التعريف مع انها لا يبادل عليه لفظ الكمال لا لاجل ايهما فتفسير مفهوم هو شأن
الحمل في العقل كالفصل في حوائج المطالع ما لا ينبغي وكما انما ترك ههنا لهذا

في الكلام المذكور تعريف الكل والجزئي ان حصل في العقل فهو مجرد حصوله فيه
مفوقه قوله نفسية ان امتنع في العقل فرض صدق على كثيرين اي تجوز حمله عليها ايجابا
 فهو كلي وليس المراد بالعرض يستغنى له ادوات الشرط فلا يرد ما يقال في ان لا يمنع فرض
 صدق ان زيد مثلا على كثيرين اذ يمكن للعقل ان يعتقد ان ذان زيد مثلا لو كان
 مشتركين بين كثيرين لكان كلياً فيجوز له فرض مشترك بين كثيرين وانما قلنا ايجاباً لان
 فرض صدق الجزئي على كثيرين كلياً يمنع وهذا اعني امتناع فرض صدق على كثيرين معنى قوله
 مانع وقوع وقوع الشك فيه ودلالة هذا القول عليه باعتبار ان المراد به ما يلو ما قلنا وقوع
 الشك في غير العقل وحالة ان لا يجوز العقل اشتراك بين كثيرين ومما انه يمنع العقل
 فرض مشترك بين كثيرين فان قلنا اذ حصل الكل في العقل من حيث حصوله في نفس
 متشخص فكيف للعقل مع هذا الشخص فرض مشترك بين كثيرين قلنا قد عرفت المراد
 بالكل الخارج في وجوده ظلي غير محصل والشخص العارض له في العقل حال في وجوده اصل
 لا ظلي فالحال في هذه الصورة بوجود الظلي مجرد هذا الحضور لا يمنع للعقل فرض مشترك
 بين كثيرين نعم لو لاحظنا العقل مع هذا الشخص لكان هذا الشخص انما هو وجوده
 بوجود ظلي ويكون الى حال مجرد هذا الحضور مانعاً فرض مشترك ويكون فرثاً **قوله**
 لما كان ظا العبارة يدل على ان المانع المشترك هو نفس تصور وليس كذلك بل
 المانع هو التصور اي الشخص والتصور شرط واسباب سناد المنع اليه لسناد الوجود
 تنبه على ان المراد وضع ذكر المفهوم بحيث انه متصور **قوله** **الان** وهو هو قيل
 المفهوم وهو الحال في العقل كشخص عقلي ولو اذم ولفظ بول عليه ما بهية هي المرادة
 بمعنى ذكره ليعلم ان مناط الكلية والجزئية ليس الا الماهية بحيث هي هي دون
 بلفظ متناه

دون باقي المذكورات فلا سهو والحال ان اضافة المنع اليه بيانية وفائدة
 ما ذكره كلامه رحمه مني على انه يكون الاضافة لاهية كما هو الظاهر في الفرية الصافية
 غير الظاهر **قوله** **بريدانه** لوقيل كل مفهوم ايه يعني زاده على التعريف وهو كل مفهوم
 اما ان يمنع وقوع الشركة ايه قيد بين احدهما التصور والآخر النفس لكون فائدة
 اما فائدة التصور فهي ان لو لم يذكره لفهم لسناد المنع الى المفهوم باعتبار وجوده
 الخارجي كما في سائر الافعال الى فاعلها وبق **قوله** **دخول مفهوم الواجب** حيز
 لانه باعتبار وجوده الخارجي مانع اي يمنع مشترك بين كثيرين فلما ذكر التصور
 علم انه المنع باعتبار وجوده الذهني دون الخارجي واما فائدة النفس فهي انه
 لو لم يذكرها لفهم ان لسناد المنع الى تصور باعتبار ان له مدخل في المنع
 لا باعتبار انه مستقل فيه ودخول مفهوم الواجب حيز الجزئي لان تصور مع ملا
 برهان التوحيد مانع فلما زاد ذكر النفس علم ان لسناد المنع اليه باعتبار استقلاله
 وما ذكره في بيان فائدة التقييد الى بيان التقييد بالنفس لكونه حيزاً
 على بيان فائدة التقييد في حل الخارج في قوله رملته بالنظر الى الخارج خارج
 المفهوم وجعله متساو لوجوده الخارجي والدليل الخارجي الذي هو برهان التوحيد
 وجعل الدليل الخارجي المذكور قوله رملته فان الشركة متممة بالدليل الخارجي
 متساو لوجوده الخارجي وبرهان التوحيد لكن هذا خلافاً لما ذكره كلامه رملته
 على حمله عليه فيكون انما قيد بنفس التصور لان من اكمل ما يمنع الشركة بالنظر الى
 خارج مفهوم الذي هو الوجود وبرهان التوحيد لا كواجب الوجود فان الشركة
 متممة بالدليل الخارجي الذي هو وجوده الخارجي وبرهان التوحيد وهو برهان

وخل في حد ذاته فيقتضي وجوده عنه باعتبار الوجود وقبل الشئ باعتبار الزمان
وكما لا يمكن بالامكان العام في اشارة الى ان في العبارة اي المثال المذكور
في الشرح مساهلة والى ان المراد هو الامكان العام دون الخاص ووجه المساهلة انه
غير الفاعل في هذا المثال وغير المفعول في المثال المذكور بعد اعني كالملا وجود بالصدر
ووجه القول بالمساهلة ان الامكان العام والوجود المطلق لا يصدقان على
شي من الوجودات حقيقة او مفردة بحسب نفس الامر فيجب ان يصدقوا عليه تنقيضا
بحسب الامكان والملا وجود واللا ارتفع التنقيضان في الامر الموجود
والخاتمة بديهية فلهذين المفهومين افراد بحسب نفس الامر فلا يصح شئ منها
مثالا لكلي الغرض الذي لا فرد له الا بحسب نفس الامر ولذا يعبر عنه بالكلية
بمطلق الامكان بالامكان العام واللا موجود مطلقا فان كل موجود يصدق
عليه بحسب نفس الامر انه ممكن عام وموجود مطلق ولا يصدق عليه تنقيضا
لا اجتماع التنقيضان وهويين الاتحاد وانما خص الامكان بالامكان العام لئلا
يكون موجودا واجبة كائنا او لا معدوما متنفعة كلنا او لا لان الامكان
الخاص لا يتناول الواجب المتع فيتناولها تنقيضا وتنقيضا افراد بحسب نفس
الامر وانما قيد الموجود بالاطلاق لان الموجود الخارج فقط لا يتناول الموجود
الذهني فيتناول تنقيضا والموجود الذهني فقط لا يتناول الموجود الخارج
فيتناول تنقيضا فلتنقيضا افراد اجماعا في المطلق فانه يتناول اجماعا في
تنقيضا شيئا منه **قوله** يعلم منه ان افراد الكل التي تحقق بها كلية وهو افراد الكل
التي تحقق بها كلية اذ لا يتبادر الى الفهم من اضافة الافراد الى الكل اعني

112
اعني اختصاصها بما يكون افراد له بحسب الامر لان تلك الافراد بحسب
الكل صادقا عليها في نفس الامر وقوله **قوله** اذ لم يتنع العقل غرضه عليه
بمجرد تصور طرفه لاجل اعني قوله افراده بمعنى ما يتنع ان يصدق الكل عليه
كائن من افراده اذ لم يتنع العقل **قوله** اذ لم يتنع العقل غرضه عليه
الشرح فلولم يعتبر التصور والمراد نفس بقرينة قوله وانما قيد بنفس
قوله كالحالة والعرض العام فان الخارج عن ماهية الجزئي معرفتها واما اللا
الباقية التي هي الجنس والفصل والنوع فحيث انها كذلك في اجزاء الجزئيات واما
خروج الجنس عن ماهية بعض جزئيات كفضل النوع وبالعكس فباعتبار الجنس
بالقياس عرض عام وفصل النوع بالقياس اليه خاصة وفي ذكرنا بالاشارة
الى اكلية بالقياس الى صهرها غير معتبرة عندهم والا فكل نوع **قوله** لا يخفى ان
هذا المعنى اما يظهر في الكل بالقياس الى الجزئي الاضافي اعلم ان ههنا ارتفع
احدهما مفهوم امكن للعقل مجردا وادراكه فرض اشتراكه بين كثيرين سواء اشترك
في نفس الامر او لا سواء امكن الاشتراك او لا واما بينهما مفهوم لا يمكن للعقل فرض
اشتركا بين كثيرين مجردا وادراكه وكل واحد من هذين المفهومين يعرض لموضوع
اذا حصل في العقل مع قطع النظر عن جميع ادعاء ونسبة الى شئ اصلا
فلا اضافة في شئ منها وان توقف العقل كمنه على تعقل الغير وكيفية
قوله ان الحق ان الاضافة في ما يتوقف حقيقة على تحقق الغير لا مجرد ما
تعقله على تعقل الغير وبما مفهوم اندرج فيه شئ بالفعل او بالاعتقاد
في نفس الامر وادعاء مفهوم اندرج في شئ كذلك وكل واحد من هذين المفهومين

انما يوضع لموضوعه بالنسبة الى شئ اخر فانه انما يكون مندرجا فيه بالنسبة
الى الموضوع وبالعكس لفظ الكلي يطلق على المعنى الاول والثاني لانهما كلاهما
الاول حقيقي والاخر اضافي ولفظ الجزئي يطلق على المعنى الثاني والرابع كذلك الاول
حقيقي والثاني اضافي فلو اردنا ان كلمة الشئ انما يكون بالنسبة الى الجزئي الاضافي
واما في الحقيقة فلا وليس لفظ الجزئي معنى كونه حقيقيا والاخر افراد
حتى يكون له نسبة متساوية احدا فاده لمعنى اللغوي فلذا قال قدس سره فالاول
ان يذكره بخلاف لفظ الكلي فان معنى الاضافة افراد معنى الحقيقي فلو قال
بول قوله بالنسبة الكلي وبالنسبة الى الجزئي بالنسبة الى الجزء وبالنسبة الكلي وادراكه
والجزئية الكون كلا والكون جزا الصحيح وبالنسبة المذكورة في جميع **المعارف**
فعرّف اي من قول المؤلف المقالة الاولى المفردة قوله لا يخلو المنطق من حيث
انه الغرض الاول والحق الاكبر موضع هذه المقالة وذكر المؤلف المعنى في قوله
كيفية اقتضاها لجمهور التصورية واستنباطها من هذه المقالة فذكر مباحث
الالتفات بها بالعرض والتقدير وهي اي الجمهور التصورية لا يقتصر على جزئية
التصورية بل لا يثبت عنها في العلوم الكلية الباطنة غايات جميع الموجودات التي
لا تتغير الا زمانا والاوليا وكلمة لا يثبتها لا تدل على كمالها بل تدل على قربها لا يثبت
عنها في العلوم الكلية لتغيرها بحال الا زمانا فلا يجمع تلك الجزئية في مجموعها وعدم
انضباطها للغاية كثرها فلا يجمع موضوعات والمراد ان يثبت عنها على وجه
جزئي لا مطلق فظهر ان المقصود انما هو الجزئية المادية لا الجزئية ذاتا وفلا
كلام قول العشرة فانها لا تتغير اصلا ويثبت عنها في العلوم وذكر ان لا يثبت

لان البحث عنها في العلوم انما هو على وجه كلي ولا طريق لنا الى ادراكها على وجه جزئي
وما ذكره بعض المتأخرين من ان المعنى قد عدا العارض بولطه الجزئية الا ان العارض الزا
فيكون ان يثبت عن الجزئي كونه مثلاً بان يثبت عليه العارض بولطه جزئية الا ان يثبت
والجزئية مثلاً وهي غير متغيرة وان عدم انضباط الجزئية يقتضي ان لا يثبت عن
الجميع مطلقا في شئ **واما** اولا فلا نذكر عرفة في مباحث الموضوع انما ذكر
المعنى في اي وايضا جعلوا التفسير سببا لان العمل الجزئي محال كما عرفت الان
وما ذكره من العارض بولطه الجزئية الا ان يثبت واما ثانيا فلا ان العلوم الكلية باقية
في احوال جميع الموجودات فلو بحثوا عن الجزئي على الوجه الجزئي لوجب ان يجمع
الجزئية الموجودة وعدم الانضباط مانع عن ذلك فان قلت لا مانع من ان يثبت عن
بعضها على الوجه الجزئي وبقية على الوجه الكلي قلت في هذا موضوع كل من يثبت
غير منضبطة فتبين البحث في مجموعها على وجه الجزئي واما البحث في بعضها على وجه
الجزئي فوعد ان يثبت على وجه كلي فيفضي الى التكرار لان البحث عن البحث على الوجه الكلي
يتضمن البحث عن الكلي فلهذا اي هذا المذكور وهو عدم كون الجزئية كائنة وغير
كونها بحيث ناعنها في العلوم صار المنطق مقصودا على ثبوتها الكلي الكائنة
والتي يثبت عنها في العلوم اما وجه كون الاول كائنا بقصر النظر فقط واما وجه
كون الثاني كائنا فهو ان المنطق وضع مقدمة للعلوم الكلية فلما لم يكن الجزئية
في تلك العلوم موضوعا لا محجولا لا يجنب الحكيم الى تصور ما اصلا فلا حاجة
في مقدمة علمية الى البحث عن الطريق الكلي لا على تقدير ان يكون لها طريق كائنة
ايضا وحاصلا ان الجزئي على تقدير ان يكون كائنا لا يكون كائنا الا الجزئي ولا

ولا يخرج الحكم من حيث هو حكم لا كسب الخ لا الموضوع من حيث هو ولا يحلها فلا حاجة الى البحث
عنها في قدرته عليه ومن هذا الباب ان كل ما لا يفرق **قوله** قلت ما ذكرتها فقصير مفهوم
الجزء النسبي لتفصيل مفهوم الكل لا الزمان فهذا وان كان محتملا لا يضره لان مقتضى
انه لا يخرج للمنطق عن الجزء لانه واما ما بين النسبة بين الجزء في تسمية التصوير فهو مفهوم
المفهوم بالتصوير وما هو من تسمية بالحقيقة وبالنظر الى القصور لا دل على ان الكلي هو ان التصوير
ليس اصطلاحا لا بالبحث في الاصطلاح بل بالاحوال الشئ وحكامه لا بالماهية
كما صرح في كنهه آخر اشار الى الصنع كسلكه او لا التسليم بالنظر الى معنى اللغوي
الذي هو النفس وهو متناهي والتغير ايضا والمنع بالنظر الى معنى الاصطلاح ايضا
بما هو الجواب على تقدير تسليم انه يكون التصوير محتملا بمفهوم الجزء الا ان كان مفهوم
المفهوم فتصويرهما يكون محتملا في الكل **قال** الكلي اذا نسب من اياه الى الكل
اذ انشأ تحتية الجزئية فلا ياتى بالكلية الى كل منها منحصرة في هذه الاقلام
ولم يرد ان الكلي اما ان يكون تمام ما بهية جميع افرادها او اطلاقا فيها او
خارجا عنها حتى يتوجه المنع على الاختصاص في الثلاثة لانه لو كان يكون تمام ما بهية
بعضها او اطلاقا ما بهية بعضها وخارجا عنها ما بهية بعضها كما لا يقيس
الى حقيقة والنوع المندرج تحتها وخص ذلك النوع ولم يرد ايضا ان الكلي
ما يكون تمام ما بهية فردا او افرادها او اطلاقا فيها او خارجا عنها حتى يتوجه
عليه ان هذه المفصلة المذكورة في مقام التقسيم لا يفيد حقيقة طوارز الجمع
بمفهوم التمايز بين الاقسام فيختص بموضع التقسيم **قوله** فيستاد الذرات
بمنها المعنى الماهية السؤال المورود في هذا المقام ان الذي لا يكون مشورا

114
الى الذرات والماهية هي الذرات فيكون المنسوب والمنسوب اليه شيئا واحدا وهو بالذرات
النسبة وهو مرفوع بان المنسوب وهو الماهية ذات الخصصة والمنسوب اليه هو
مطلق الذرات فتعدد كما في المجيء والاشتراك الجواب بان اطلاق الذرات على الماهية
بحسب الاصطلاح دون اللغة غير واضطرار فلا يقبل مثله في مقام الاحتياط **قال**
فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصصة معا المراد بالمعينة هنا المعينة
الوجود لا في الزمان او المعينة في الزمان ويكون المتصاحبا هما صلاحية المقولتين
بالفعل بحسب الخصصة وصلاحيتها بالفعل بحسب الشركة ففي زمان واحد يصح الكل
لان يكون مقولا بالفعل بحسبهما ويمكن ان يكون السؤال من واحد الشركة
ومن آخر في الخصصة اما معا او على الترتيب فيجب عنهما معا بجواب واحد فالنوع
في هذا الجواب مقول بالفعل بحسبهما في زمان واحد وقوله **قوله** كان طائفا بالتمام
المختصة معناه المختص بالسؤال فاراد بالاختصاص الى الاختصاص المذكور لا
المعنى فلا يتصور ان هذه الماهية المفروضة مشتركة فكيف يكون مختصة بالنوع
بان الاختصاص اضافي بالنسبة الى افراد نوع آخر او بان المراد بالاختصاص الاختصاص
والمعنى طالبا لتمام الماهية المتمايزة عن سائر الماهيات بسبب الفرد يدفع ذكر الشركة
معا في مقابلة ما **قال** **قال** الكلي جسي قولنا مقول على واحد ليس في حد النوع
الغير المتعدد الذي هو لم يرد ان ليس داخل في حد النوع فيما تقدم دلالة خلاف
الواقع لا اراد انه لو لم يذكره وقيل كقولنا على كثيرين اه لما كان هذا التقسيم النوع
واخلافه قولنا متفقين بالحقايق يخرج الجنس ان الجنس ان مقول على كثيرين
يختلف بالحقايق كذا كقولنا على كثيرين متفقين بالحقايق اما مطلقا فلا

قوله جوابا هو واما متيذا بان يكون معها كثيرين ومتفقون اخرى مع مقلته
فلا بد من قيد فقط وقولنا في جوابا هو يخرج التلثة التباي الباقية من التعرض للاخراج
لالتبا في التعريف لما يثبت الجنس القريب كالعرض العام وفصل الجنس وخاصة يجب الا يخرج بها
يخرج به الجنس واذ لم يبق ما يثبت الجنس في التعريف فالقول باخراج التبا لا يخرج به
لان اخراج الجنس ليس يمكننا فاذكره فليس من الاعذار غير مقبول وقوله قد يكون
يخرج الجنس مطلقا اي قريبا كان او بعيدا ويخرج العرض العام ايضا ويخرج خواصه
كالحاشية مطلقا اي سواء كان عرضا عاما للنوع او للجنس وقوله قد يكون فانه
وان كان عرضا عاما بالقياس الى الذات لكنه خاصة بالقياس الى الجوارح علته
للتعرض للاخراج على حد ما مع ان دراج في العرض العام التعرض للاخراج او لا ضمن
التعرض للاخراج العرض العام باعتبار ان عرض عام والتعرض للاخراج فانيا
باعتبار ان خاصة واما فاما كالمادة الاولى لا لا قد خرج به او لا مع عدم
مركب الفصل والخاصة في نوعها بخلاف الفصل البعيدة الخاصة الجنس فانها وان خرجا
بالقيد الاول او لا الا انها مشتركان لما يخرج جان بالقيد الاخر في نوعه وما ذكره
بعد ذكره المشاركة في العرض فمقتضى كالمادة قوله لانه ليس علمنا لما هو عرض عام
لانه ليس بعض الاعراض العامة حيثان حيثية عموم وحيثية خصوص فحيثية عموم
وبحيثية خصوص خاصة والتميز خاصة الخصوص فالعرض العام باعتبار ان عرض عام
غير باعتبار ان خاصة قوله لانا نقول لم يرداه اعلم ان المقسم الكلي بالقياس
اليماهية فانه الافراد او لا التلثة اقسام قسم الكلي الى الجنس والفصل باعتبار
تمام المشترك وعدمه والكلي الخارج الى الخاصة والعرض العام باعتبار اختصه

اختصاصه على والاقسام كلها متساوية للموجود والمعدوم وفي ذكره راعى
طريق الفن ثم نظر الى ان الفن مقدمة للحكمة الباقية غير احوال الموجود خاصة
فخص الكلي الموجود بالتعريف تبيينها على ذكره وعناية لما هو الكلي الا الى الفن او
خير بان هذا ليس وجاز الفن لا هو رعاية لما هو المتقدم والحق معا اذا عرفت
هذا فالمراد بالمقوله في تعريف الجنس النوع هو المقول بالنوع اي جيب الافراده
الكلي المعدوم وهذا خارجا عما تعريفها لا يضر لانه لا يلزم خروجها عن مطلق
النوع الجنس الخارجين عن التقسيم فلا يكون ذكر الكلي مستدركا ولا ذكر المقول على حد
زايد احشا ولا الخروج عن الفن نظر الى التخصيص واما بالنظر الى جعل المقول
الحيثية المختص اقسام النوع فتعرف ان لا خروج عن الفن ايضا فان قلنا ان علم
ان المقول حق النوع الموجود بالتعريف قلنا في ذكر المقول في جوابا هو التعريف وذكر
لان المطالب هو ان كان النوع او الجنس فلا بد ان يذكر في السؤال الفرد كان يقال ما ذكر
وما الا ان والفرد الكلي الغير الموجود بالوجود الا ليس فردا يمكن ذكره في السؤال
فلا يمكن السؤال عنه بما هو علم به يكون الخط في الجواب النوع والجنس فممكن ان لا يكون
يقال ما العتقاء في يكون الخط في الحد النوع والجنس فالضابطة ان المذكور
كان الفرد او الافراد المتفقة الحقيقة كان ما زيد وما عرو وما زيد ويكون الخط
النوع والجواب لا يتم الا بذكرها هو النوع كالان وان كان المذكور فيه الافراد المختلفة
الحقيقة يقال ما الا ان والفرد يكون الخط الجنس لا يتم الجواب الا بذكرها هو الجنس
وان كان المذكور في السؤال الكلي لا الفرد فان كان من الموجود الا ليس مع العلم بالوجود
كان الخط الحد الحقيقة وان كان من المعدوم كان يقال ما العتقاء او الموجود

مع عدم علم ان الوجود كان المطر الحد الذي وما يبين مفهوم التفسير
فيما في كلتا القورتين بالتفصيل واذا لاحظت الكليات المعدية بالعدم
المقابل للوجود لا يصح فثبت في ذلك ان لا يقدح في ان ما هو على وجهه يكون المقول في
جواب النوع المتعلق بالجنس وجب على يمينه في الجواب فذكر في قوله فانه ما هو الوجود الماهية
وهي غير ان يكون موجودة فان اراد به ما يمكن ان يسأل عن الماهية المعدومة
على وجه يكون المطر في الجواب لم يلزم كل لا يجدي نفعاً في هذا المقام وان اراد به
ان يمكن ان يسأل عنها بما هو على وجهه يكون المطر في الجواب النوع او الجنس فمنوع
وما ذكره في قوله فانه كيف يجوز والتخصيص بالنوع الخارجي مع وجوب احصاء
الكليات في قوله عرفه جوابه في بيان كلامنا **الاول** واما ثانياً فلان المقول
جوابه هو الحد في ان اراد ان المقول في الجواب محصور يكون **القياس**
الى الحدود وعندهم فسلم لكن لم يحل المص هذا النوع من المقول في قسم النوع
وان اراد ان محصور الحد عندهم فمحمور لتنفرد الآن بكلاماً مشتملاً على اشارات العلة
يدل على اصطلاح القوم وموافقة المعنى هذا الجملهم وكفاك كلاماً هذا على
صدد دعوانا وهو اما هو المقول في الحق المسئول عنه بما هو اما ان يكون شيئاً واحداً
او شيئاً كثيراً والاول اما ان يكون كلياً او جزئياً والله اما ان يكون نكرة او شيئاً
مختلفة او يكون متفقة المعاني وهذا اربعة اصناف والجواب عنها بثلاثة اصناف
لان الجواب في منفيين منها واحد وذكر لان المسئول ان كان شيئاً واحداً وكذا
كليا فيجاب بالحد وحده ولا يجاب بنكرة اذا اشارت في غير السؤال فهو جواب
حال الحضور المطلقة وان كان شيئاً كثيراً مختلف المعاني فيجب عنهما تمام **الاجابة**
٢٤

١١٦
المشتركة بينهما ولا يجب بذلك ان يختص السؤال بوجه منها هو جواب في كل نكرة
المطلقة وان كان شيئاً واحداً جزئياً او شيئاً كثيراً متفقة المعاني كان الجواب
في الحاليتين هو نفس ما هي في ذلك الشيء او تلك الاشياء فهو جواب في كل نكرة والخصومة
معاً في كلامه ان يدعى صفة من **الاول** يعني قوله وربما يقال ولما قيل
تمام المشترك ما ذكره اولاً في الوجود منه قطعاً على قوله في قوله في الاشياء
الى قوله وربما يقال انه لا يفسر تمام المشترك ما ذكره اولاً مع قوله وربما يقال انه
لا يفسر على البين على ما يجب عليه المقرون له والواقع في البين على ما يجب التفسير له
وتفسير تمام المشترك ما مره اولاً مما لا بد منه قطعاً على قوله وربما يقال
ولا يبعد ان يحل البين على ما يدعى المحصور والربط عليه يربط رجوعه اليه بما قبله
فلزم مع الامتناع فيه فيكون هذا اشارة الى تفسير تمام المشترك ما ذكره اولاً
وما يتبعه والمعنى في المذكور من التفسير وما يتبعه على الثاني كلام وقع في قوله
من دعوى مخرج الماهية في الجنس والفضل واثبات النوع لاحتياج اليه فلزم مع
الى الامتناع فيه من الدعوى والبيان **والثاني** فعبارة السند او عبارة السند المذكورة
في تفسير تمام المشترك انت مما يقال في نسبة السند بصيغة التفضيل الى العبارة
اشارة الى ان ما اوردوه عليه من النقص بالعبارة البسيطة فاما ما يتبعه على تمام
فمن ظاهر المقالة لا على ما يمكن ان يقصد منه ان يكون على تلك العبارة على ما قصد
بعبارة لكن عبارة فيما قصد اظهر من تلك العبارة فلذلك السند ولم يلق سبباً
اشارة الى ان لها نوع سداد لا كما كان على ما هو الحق وان كان لها نوع
والثاني فلفظ الكلي مشترك في قوله قد رقت عليه والفظ باللفظ على كثره

جنس الجنس متى على ما ذكره من ان المراد بالمقوله هو المقوله بالصلاحيه وتجب
فرض العقل اعم من ان يكون بالفعل وتجب نفس الفرد لا واما على ما اوردده
من المقوله بالفعل وتجب نفس الفرد في المقوله لا في المقوله على كثر من بالفعل وتجب
نفس الفرد لا يصدق على الانواع الموصوفه في الاشخاص والجنس بحسب صفة على كل نوع من
كانت المقوله عزوج الجنس في المقوله بقيد كثر من منى على استدراكها كقولنا لا فاعلى
المقوله لا يتناول الجنس ومع هذا ففيه نوع اشكاله لان الجنس مع كونه ركن لفظي
غير داخل في التعريف متى يخرج عنه بقيد التسميه الا ان يراد ان الجنس يخرج به القيد
في التعريف اذا لم يكن لفظا اكمل فيه لاسيما من التعريف وهو هنا من الاشكال فيشترط
وحيوانا يكون جنسا للحيوان يكون فردا من افراد مطلق الجنس الذي هو واحد
من الجنس لا في له ويكون اخص منه مطلقا وهذا ياتي في كونه جنسا للحيوان جنسا
يجب ان يكون اعم مطلقا من كل واحد من الجنس فيكون اعم مطلقا من الجنس واخص
من الشئ مطلقا لا يمكن ان يكون اعم منه مطلقا والجواب ان كان جنسا لها واما
ووصفا فهو باعتبار ذاته اعم مطلقا وباعتبار وصفه اخص مطلقا فارتفع الاشكال
وبهذا الجواب يرفع الاشكال المورده على الكلي وتكون فردا لنفسه لان هذا يقتضي ان يكون
الكلي اعم من نفسه مطلقا واخص منه وتخص الجواب ان ما لا يمنع نفس تصور مخرج
اشتركة مفهوم عرض له احيانا فرضا اشتركة بين كثر من مجرد ادراكه كما انه عرض
لباق مفهومه احيانا فيوضح هذا العارض فرد منه برونه ولا اشكال في كون الشئ
مع وصفه اخص منه برونه كما ان الانا مع وصفه اخص منه برونه وقس عليه
جنس الجنس فانه مع وصفه اخص منه برونه والكلام على قوله رحمه الله

وجواب ما هو احيانا البوق في هذا التعريف كالصلاحيه عليه في تعريف النوع
قوله كون الجنس مقولا على واحد على واحد هو برز في حقيقته احيانا ويوجب
واما بحسب الحقيقة فالجنس الحقيقي لا يكون مقولا ومحولا على شئ اصلا على شئ
هو برز في حقيقته وعلى هذا ينبغي ان يحل كلامه ولا فخل الجنس على الكلي فكيف كان قوله
المشار اليه القرب زبارة لا مانع من المحل الذي يحصله التغير في الوجود الذي
والاشكال في الوجود الخارجي فما ذكره في كونه واحدا واما قوله برونه فظاهر فيه
من التناول كلام من لكن وجوب التأويل في جانب المحموله من ذكره قوله فالجمله
على غيره لا يكون الا كذا الا ان يخفى الغير بالجنس الحقيقي ولو علم قوله فالجنس
الحقيقي لا يكون مقولا ولا محولا على شئ اصلا على انه لا يكون محولا على شئ ويكون
المحمول محولا بالبطع والموضوع موضوعا بالبطع فاقترع هذا القيد في الجمع ليقع
الكلام بالتمام لكنه خلاف ما فهم من ظاهر مقاله **قال الشيخ** القوم قرئوا كذا
اي معروضا تانها الانا والحيوان وغيرهما والمراد انهم اوردوا وصافي كتبهم
اي اذ اقرت باقوله فوضعوا الانا في كتبهم ككتبهم الحيوان تفسير لقوله رتبوا
وضعوا الانا في كتبهم ولا لانهم يحسبون النوع اولافا ووردوا الانا في مقام
البحث عن النوع يمكن لهم تمثيل النوع به ثم وضعوا الحيوان فيها لانهم يحسبون
ثانيا فاوردوا الحيوان في مقام البحث عن الجنس يمكن لهم التمثيل به وذكره ولو عكس
الاراد لما يتيسر لهم التمثيل في شئ من المقايين ولم يرد انهم جعلوا الانا اخص
من الحيوان وذكره كما توهمه الخلق حتى يرد عليه ما اوردده من النوع من ان الترتيب
بين هذه الوجود ليس موضع الترتيب بل هو على بطباع هذه الوجود وان كان يمكن

قول ربوا الكليات على انهم اوردوا الكليات المرتبة بحسب طبع في كتبهم
فيجعل الترتيب وصفا للكليات لا الايراد لكن الاول اوفق لما في الترتيب
اعني قول فوضعوا الاناء اه والثاني ماد كره قدس سره في شرح هذا الكلام
حينئذ وفي ترتيب الانواع والاصناف كليات مخصوصة مرتبة ولما توفقت عروض
القرب والبعد للجنس على قدره على مرتبة بين اول ان الاجناس على ما بينه وبين
جاذ ان تقدر مرتبة وانشاء الجواز الى ان ذلك التقدير لازم للجنس والافعال
غير كاف لو عرض القرب والبعد الا ان يكتفي في عروضها بمراد الجواز ومنها
فاذا لم يكن للماهية الاجنس واحد لم يكن ذلك الجنس قريبا ولا بعيدا والمراد بقوله
عن جميع ما اذا كانا على كل واحد منهما على المجموع والا فالبعيد ايضا كره لان المقوله
في جوابها لانها وما التباين في جودها ما لانها والتباين في الجودها
فالجواب عن البعض وهو الجمع والجمع ان الجنس المذكور في الجواز بعيد فذكر الكل
تمام للجمع اولى **قال الشيخ** اما لزوم احد الامرين فلان الجزء ان لم يكن
تماما المشترك اه انما اشتهر الى بيان اللزوم لان اللازم بينهما اخص من المذموم
فقط الى مفهوم المذموم وان كان مساويا لفظا الى وجوده ولو لم يقيد الاخر
الثاني بالمساوي وقال لان الجزء ان لم يكن تمام المشترك فاما ان يكون مشتركا
اصلا او يكون بعضا تمام المشترك فكان لزوم احد الامرين يتبين لا يحتاج الى البيان
الا ان التقييد بمثالين منه لان كونه فضلا جوا باعتبار مساوية تمام المشترك
من تمام المشترك بين الماهية ونوع ما من النوع اذ حاله منحصر في العدم والمساواة
بالنسبة الى تمام المشترك لعدم امكنه الاضيقه والباينة كالبينة واليقين لا يكون

118
لا يكون باعتبار العموم اصلا فحينئذ ان يكون باعتبار المساواة والمراد بالنسبة
المعقولة هناك فنيا وانباتا هي النسبة باعتبار الوجود اذ يكفي للتمييز المعقولة
في الفصل الثاني المساواة بحسب الوجود الا يرى ان الناطق فضل الاناء يتميز له
عن جميع ما عداه مع كونه اعم منه بحسب المفهوم وادعوت هذا من انواع ما يمكن
ان يورد على قوله لوجود الاعم برونه الا فحق من المنع المستند اليه يجوز ان يكون
اخص ولا يورد الاعم برونه لجواز انحصار العالم في الخاص وكذا عرفت ان هذا المنع
الذي يورد على قوله لو كان اعم من تمام المشترك لكان موجودا في نوع اخر برونه
تمام المشترك تحقفا لمعنى العموم وكذا قدس سره لقبول العموم والخصوص بلقبيل المعقولة
فقاله لكان قوله في لزوم وجود الكل برونه الجزء والافعال وجود تمام المشترك
الذي هو الكل برونه الجزء الذي هو اخص منه مطلقا او مزاوية في لزوم وجود
الكل على لزوم جواز وجوده وما نقله قدس سره من قوله في هذا تحقيق في العموم
لا يتوقف على ان يكون تمام المشترك موجودا في النوع الا فمبني ايضا على البينة
العموم والخصوص بحسب المفهوم اذ مع اعتبارهما بحسب الوجود لا مجال لهذا الكلام
والابتداء من ذكر الاعم والاخص على وجه الإطلاق هو التقييد بالإطلاق ليس هو كونه
فيما بينهم هكذا الا انه قدس سره على احد الطرفين على خلاف ما يتبادر من معنى
عدم التقييد لئلا يؤول مطلقا ومزاوية ليستفاء لجميع الاقسام اذ يتوقف على تبيينها
اشارات المراد اعني اثبات المساواة واقصر على هذا القدر من ارتداد خلاف المتبادر
اكثفاء بقدر الضرورة وتحرزا من التكرار في البعض فاذكر في بعض الحواشي
مرارة لا يجدان يندرج في كل منهما باين يندرج في الاول باعتبار الخصوص

وفي الثاني باعتبار العموم بعينه من الصواب **قوله** وأما تمام المشترك فلا يصح
على نفسه إذ لا يكون الشيء فردا لنفسه يرد عليه أنه إن أراد أن بعض تمام المشترك
صادق على تمام المشترك فجزءه هو الوجود لا يصلح أو موجودا بالوجود الظلي
فالصدق في كيفية ومعنى الصدق لا اتحاد في الوجود لا يصلح والمأثرة المحرقة
أو الموجودة لا بالوجود لا يصلح كيفية متحد مع شيء آخر في الوجود لا يصلح
وإن أراد أنه صادق عليه فوجودا بالوجود لا يصلح فسلم كقولهم عدم صدق
تمام المشترك عليه باعتبار وجوده لا يصلح لجواز صدق المطلق على المقيد فالصواب
تمام المشترك مطلقا والفرد تمام المشترك مقيدا بالوجود لا يصلح **قوله** والثالثة
أما أن لا يكون مشتركا أصلا لا يقال إن أراد بانه لا يكون مشتركا أصلا بل بان
ذاتياتها ونوع مائة الأنواع واللبان يكون ذاتياتها وعرضياتها نوع واحد
فالتمييز سلم لكن قوله لا بد أن يكون بمضاف تمام المشترك بينهما حم مجازي يكون
ذاتياتها مائة وعرضياتها نوع واحد وذاتياتها غير محمولة وإن أراد أنه لا يكون
مشتركا أصلا بان يكون ذاتياتها فالتمييز سلم لأنه إذا كان بمعرضياتها نوع واحد
لا يكون اعتبارا أصلا مع انتفاء هذا النوع من المشترك لا كما نقوله المراد
والمقصود هو التميز نظر إلى ذاتها ووجودها **قوله** بان يكون بازاء الماهية
كالإنسان مثلا نوعا متباينًا كالشجر والفرس ومتباينًا بالماهية لا بالجهة التي
مع قوله بازاء الماهية فتأكدتها أي الماهية كل منهما أي من النوعين المتباينين
في تمام المشترك بين الماهية وذات النوع كالجسم المشترك بين الإنسان والفرس
والجسم الثاني المنسوب للقائمة المشترك بين الإنسان والشجر ولا يوجد نكاح في مشترك

119
المذكور كالجوان مثلا في النوع الآخر كالشجر وكالجسم الثاني المنسوب للقائمة
في الفرس مثلا ويكون الجزء الذي هو بعض تمام المشترك كالثاني في المثال
موجودا في كل نوع من النوعين الذين هما الفرس والشجر ولعلم كل واحد
من تمامي المشترك الذين هما الحيوان والجسم الثاني المنسوب لقائمة لوجوده في النوع
بدون المنسوب للقائمة وفي الشجر بدونه الحيوان فلا يستلزم ولا انتفاء الماهية
قوله ولم يثبت بينهما يعني يمكن تقرير الدليل المذكور على وجهين أحدهما ما
أولا ويوجه عليه أيضا أنه لا يلزم منه تحقق الجزء في نوع آخر حتى يلزم تحقق تمام
المشترك الثاني ولا فرق ما ذكرنا ثانيا وجودا في ما يتوهم عليه ولا وجه
أيضا أنه لا يلزم تحقق الجزء في نوع ثالث حتى يلزم تمام مشترك ثالث ولا يمكن
تقريره على وجه آخر يدفع عنه هذا أيضا بل لا بد من ثبوت أنه لا يجوز أن يكون
لما هيئة واحدة جنس لا يكونا أحدهما جزءا للآخر ولم يثبت بينهما أي لم يحده
انتماء جزء لهذا الدليل فليس هذا الدليل تاما في نفسه فلا بد من تركه والتأكد بريل في
يتم في نفسه أو من اتهمه والأول لم يكن هو ظاهره إلى فقول مشترك فلا بد
من ترك هذا الدليل المراد منه الوجوب العرفي الذي يجمع الأسماء وبذلك سقط
ما ذكر في بعض الحواشي أن دفع هذا الاعتراض لا يتوقف على ثبوت بينهما أي
بيننا وفي موضعه والاشارة إليه بينهما فلا حاجة إلى ترك هذا الدليل لجواز تمام
بالاشارة إلى ثبوت في موضعه هذا وانت فيه بانه لا يشترط بينهما ولا اشارة
أن في بعض مقدمات هذا الدليل خفاء وفي التبيين المذكور نوع صعوبة والاشارة
لا يرفع التردد والخفاء فالأولى تركه والآخر إلى دليله لا خفاء فيه وصعوبة

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANASI			
Eski Kayıt No. 38			
Yeni Kayıt No. 16			
Tasnif No.			

كما في الريل الذي ذكره قدس سره **قول** ولا يمكن ان يكون اى الجزء مشتركاً
 بين الماهية وبين جميع ما احاطت الماهية التي هي غير هذه الجزء وانما
 هذا القيد لظهور انه لا معنى لاشتراك الجزئين بين الماهية ونفسه اذ هذه الماهية
 اى الماهية التي هي غير هذه الجزء ما هي بسط لافرد لها وهذا التفسير ظاهر
 ان رفع ما قبله من ان بساطة الماهية لا يمنع الاشتراك لجواز ان يكون فرعا من المشترك
 نفس الماهية البسيطة وما يتعلق به من الجوز ان يكون الجزء عرضاً عما بالنسبة
 الى الماهية البسيطة فجوابه قد سبق من ان المقصود بالتمييز نظر الى ذاتها
قول فانه قلت فعلى هذا يخص افراد الماهية في الفصل وهذا مقتضى مجالى
 لريل ان هذا الجزء فصل ومختلف ان يملك هذا لا يصح بجميع مقدماته
 لجرمانه في الجنس مع مختلف الدوله عند لانه لو لم يختلف الدوله عن الآخر
 جزء الماهية في الفصل وهو وليس كذلك ومقتضى الجواب ان ريل ليس بجار
 في الجنس لانه يكون الجزء بحيث لا يكون تمام المشترك معتبر في ريل بقرينة المقابلة
 وهذا السؤال والجواب على وجه الرى قرزناه خيراً وان لمحا على الوجه الذى
 سبقت به بعد هذا في تعريف الفصل وتلطف بالفرق ان شاء الله تعالى **قول**
 الظاهر في العبارة او وذلك لان في قوله ينتهى منبر ارجع الى تمام المشتركة
 وعلى لا ينتهى الى بعض بل الى تمام المشتركة لان التسلسل لا ينتهى الى ما هو خارج
 عنها وانما قال لانه لفظان المراد ببعض تمام المشترك جزؤه وهو يكون
 خارجاً عن التسلسل غير صالح لان يكون نهاية لها وان جاز ان يكون المراد به
 فرداً من تمام المشترك المذكور ما سبقت به معنى من ان لا الى هذا البعض بمعنى

